النظم السياسية

د. محمد بن نويمي

الطبعة الثالثة

النظم السياسية

د. محمد بن نويمي

هذا الكتاب لا يُباع، بل هو هدية من المؤلف إلى القرّاء، أينما كانوا.



وزارة الثقافة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولة قطر

النظم السياسية

تأليف: د. محمد بن نويمي

الطبعة الثالثة 2026م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة – قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 2025/1057
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927173240

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس		
مقدمة عامة		9

الفصل الأول: مدخل إلى النظم السياسية		
المبحث الأول	مفهوم النظم السياسية	13
المبحث الثاني	مفاهيم متصلة بالنظم السياسية	16
المبحث الثالث	أهمية ومكونات وخصائص النظم السياسية	25
المبحث الرابع	علاقة النظم السياسية بالعلوم الأخرى	29

الفصل الثاني: نشأة وتطور النظم السياسية		
المبحث الأول	تاريخ النظم السياسية في العصور القديمة	39
المبحث الثاني	تاريخ النظم السياسية في العصور الوسطى	48
المبحث الثالث	تاريخ النظم السياسية في العصر الحديث	53
المبحث الرابع	التاريخ العلمي للنظم السياسية	58

الفصل الثالث: مناهج البحث في النظم السياسية		
المبحث الأول	أسس مناهج البحث في النظم السياسية	69
المبحث الثاني	أنواع مناهج البحث في النظم السياسية	73

الفصل الرابع: الدولة في إطار النظام السياسي		
المبحث الأول	مفهوم الدولة في الدراسات السياسية	103
المبحث الثاني	أركان الدولة	106
المبحث الثالث	أشكال الدول	111
المبحث الرابع	الدولة والنظام السياسي	114

الفصل الخامس: الدستور والسلطات الرسمية في النظم السياسية		
المبحث الأول	الدستور	121

المبحث الثاني	السلطات الرسمية	130
المبحث الثالث	مبدأ الفصل بين السلطات الرسمية	135

الفصل السادس: القوى غير الرسمية في النظم السياسية		
المبحث الأول	الأحزاب السياسية	143
المبحث الثاني	النقابات المهنية والعمالية	150
المبحث الثالث	جماعات المصالح والضغط السياسي	152
المبحث الرابع	الرأي العام	156
المبحث الخامس	وسائل الإعلام	162
المبحث السادس	الجامعات ومراكز الأبحاث	164

الفصل السابع: نظم الانتخابات السياسية		
المبحث الأول	مدخل إلى النظم الانتخابية السياسية	171
المبحث الثاني	أشكال النظم الانتخابية السياسية	184
المبحث الثالث	الإدارة الانتخابية السياسية	199

الفصل الثامن: أنظمة الحكم الوراثية المعاصرة		
المبحث الأول	مبادئ النظم الوراثية المعاصرة	209
المبحث الثاني	أشكال النظم الوراثية المعاصرة	213
المبحث الثالث	سمات النظم الوراثية المعاصرة	221

الفصل التاسع: أنظمة الحكم الجمهورية المعاصرة		
المبحث الأول	النظام الرئاسي	233
المبحث الثاني	النظام شبه الرئاسي (المختلط)	236
المبحث الثالث	النظام البرلماني الجمهوري	240
المبحث الرابع	النظام الجمعوي (الجمعية النيابية)	246

قائمة المصادر والمراجع	251

المقدمة

يشعر المؤلف بسعادة غامرة عند الانتهاء من تأليف كتاب، وهو الإحساس ذاته الذي انتابني عند كتابة السطر الأخير من هذا العمل. فالكتاب ليس صفحات تُسطّر فحسب، بل هو مشروع علمي يحمل في طياته آمالاً وطموحات، ويهدف إلى تقديم إسهام متواضع في إثراء الثقافة العربية، لا سيما حين يتناول موضوعًا محوريًا مثل النظم السياسية؛ لما لهذا الحقل من أهمية تتصل مباشرة بمفاهيم العدالة والمساواة، والحقوق والواجبات، وآليات الحكم والتشريع، وتوازن السلطات داخل الدولة، وكلها قضايا تمسّ جوهر العلاقة بين المواطن ومؤسسات الحكم.

وإن كنت على يقين بأن المكتبة السياسية العربية تضم عددًا من المؤلفات التي تناولت النظم السياسية من زوايا متعددة، إلا أنني حرصت في هذا الكتاب على تقديم معالجة منهجية حديثة، تعتمد على التبسيط دون إخلال، والتدرج الأكاديمي دون تعقيد، مستعينًا بلغة واضحة تراعي مختلف المستويات، مع الحفاظ على الجدية العلمية والموضوعية في الطرح. وقد سعت هذه المنهجية إلى بناء تصوُّر متكامل يُمكِّن القارئ من فهم المفاهيم والنظريات الأساسية، ثم الانتقال به نحو التطبيقات والنماذج المعاصرة، بما يحقق التوازن بين البُعد النظري والتحليل العملي.

وقد مثّل الاشتغال على هذا الكتاب جهدًا بحثيًا مكثفًا؛ نظرًا لتعدد أبعاد موضوعه، وغزارة ما يتطلبه من مصادر ومراجع، وتنوُّع الاتجاهات الفكرية التي تناولت النظم السياسية عبر العصور. ومن خلال هذا

الجهد، حاولت الإحاطة بالجوانب الأساسية التي تُشكّل بنية النظام السياسي، بدءًا من المفاهيم التأسيسية والمناهج العلمية، مرورًا بتحليل مكونات الدولة والدستور والسلطات، وانتهاءً بدراسة الفاعلين السياسيين، والأنظمة الانتخابية، وصور الحكم المعاصرة بأنواعها المختلفة. ولم يقتصر الطرح على الوصف فقط، بل شمل التحليل المقارن بين النماذج السياسية، مع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف، في سياق يسعى إلى تعميق الفهم أكثر من سرد المعلومات.

ويتكون هذا الكتاب من تسعة فصول، سعت إلى معالجة أبرز محاور النظم السياسية بأسلوب منهجي منظم. فقد تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للنظم السياسية ومفاهيمها المرتبطة، بينما عرض الفصل الثاني تاريخ النظم السياسية في محطاته الزمنية المختلفة. أما الفصل الثالث فركّز على مناهج البحث المعتمدة في هذا الحقل، ثم انتقل الفصل الرابع إلى تحليل الدولة من منظور النظام السياسي، ليتبع ذلك فصل خامس يعرض الدستور والسلطات الرسمية، ويتبعه فصل سادس يناقش القوى غير الرسمية المؤثرة في المجال السياسي. ويُختتم الكتاب بفصول ثلاثة تناولت النظم الانتخابية، وأنماط الحكم الوراثي، ثم الجمهوري، بما يتيح رؤية شاملة للطيف السياسي العالمي.

وآمل أنْ يجد الباحثون والمهتمون وطلبة العلم في هذا العمل مرجعًا مساعدًا لهم في فهم طبيعة النظم السياسية، وتحليل تفاعلاتها، واستيعاب محدداتها النظرية والعملية، بما يسهم في تعزيز الوعي السياسي العلمي، ويرفد الحقل السياسي العربي بمادة علمية منهجية تراعي الخصوصية الثقافية وتواكب في الوقت ذاته التطوُّرات العالمية.

والله وليّ التوفيق،،

المؤلف

الفصل الأول

مدخل إلى النظم السياسية

يتناول هذا الفصل المدخل الأساسي لفهم النظم السياسية بوصفها الإطار الذي تُمارس من خلاله السلطة، حيث يبدأ بتحديد مفهوم النظم السياسية وشرح أبرز المفاهيم المتصلة به، كما يعرض أهمية النظم السياسية ومكوِّناتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، ويبيّن كيف تسهم هذه الخصائص في تحقيق الاستقرار والتنظيم المؤسسي، ويُبرز الفصل أيضًا التداخل المعرفي بين النظم السياسية وعلوم أخرى كالقانون والاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وغيرها، لذا، يُمهِّد هذا الفصل لفهم أوسع لبنية النظام السياسي ووظائفه في الدولة المعاصرة.

المبحث الأول: مفهوم النظم السياسية

من الطبيعي أن يكتنف الغموض العديد من المفاهيم في الحقول العلمية المختلفة، لا سيما في العلوم الإنسانية؛ نظرًا لصعوبة التوصل إلى تعريفات جامعة تحظى بإجماع الباحثين. ويبرز هذا الإشكال بوضوح في ميدان العلوم السياسية، خصوصًا ما يتعلق بمفهوم «النظم السياسية»، إذ لا يوجد تعريف موحَّد يمكن اعتماده كمرجع شامل في الدراسات أو المؤلفات الأكاديمية. ويُعدّ هذا التباين أمرًا متوقعًا في ظل تعدُّد المنطلقات الفكرية والمدارس البحثية.

وانطلاقًا من هذا الفهم، ينبغي ألّا يُنظر إلى جدلية التعريفات واختلاف الرؤى بين الباحثين على أنها عائق أمام تطوُّر البحث العلمي، أو كمبرر لإعاقة مساره. في المقابل، لا بأس بأن تتضمن المؤلفات العلمية إشارات مختصرة إلى السجالات الفكرية، شرط ألا تطغى هذه الإشارات على الطابع المنهجي للبحث، أو تُربك القارئ بالتفريعات النظرية التي قد تُبعده عن الإطار الرئيسي للدراسة.

وبناءً على ذلك، سيمضي هذا المبحث في تناول المفهوم، ضمن رؤية علمية تراعي المنهجية الأكاديمية دون الإغفال عن الخلفية الفكرية، وقبل التطرُّق إلى التعريف، من المهم التوقف أولاً عند ثلاثة مفاهيم مترابطة لا يمكن فصلها، وهي: «النظام

السياسي»، و«النظم السياسية»، و«النظم السياسية المقارنة»، إذ إن فهم أحدها يستدعي الإحاطة بالمفاهيم الأخرى. ويُبيِّن الجدول التالي الفروقات الأساسية بينها من حيث النطاق وطبيعة التحليل:

النظام السياسي	دراسة وتحليل نظام سياسي لدولة واحدة، مثل (ألمانيا).
النظم السياسية	دراسة وتحليل النظم السياسية في عدة دول، مثل (دول الاتحاد الأوروبي).
النظم السياسية المقارنة	دراسة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية في عدة دول، مثل (دول الاتحاد الأوروبي).

أولاً: النظام السياسي

يجب أن نفرق بدايةً بين مفهومين: أولهما «النظام السياسي» والآخر «النظم السياسية»، فالأول يمثل النظام السياسي لدولة ما، والثاني يسلط الضوء على عدد من النظم السياسية لدول متعددة، أي أننا أمام مفهومين متشابهين لُغويًّا، لكنهما يختلفان من حيث نطاق الدولة الواحدة مقابل الدول المُتعدِّدة، وعليه، يُعدّ النظام السياسي أحد النظم المجتمعية المُتعدِّدة، كالنظام الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، والبيئي، وغيرها، والجدول التالي يعرض أوجه الوظائف المختلفة لتلك النظم بشكلٍ عام:

النظام السياسي	ينظم التفاعلات بين القوى السياسية بناءً على أسس وقواعد وضعتها الدولة.
النظام الاقتصادي	ينظم العلاقات الاقتصادية عبر خطط للتحكم في الإنتاج والتوزيع وتلبية الاحتياجات.
النظام الثقافي	ينظم العلاقات الثقافية ويعزز القيم ويحمل هوية ويشجع على الإبداع.
النظام التعليمي	ينظم العملية التعليمية من حيث المناهج والمعلمين وطرق نقل المعرفة.
النظام البيئي	ينظم العلاقة بين الإنسان والبيئة لتحقيق الاستدامة وحماية الموارد.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف النظام السياسي بأنه «مجموعة الأنساق والتفاعلات التي تنشأ بين القوى السياسية الفاعلة داخل الدولة، والتي تُمارَس من خلالها السلطة الشرعية تأثيرها على الفاعلين الآخرين؛ بهدف تحقيق المصلحة الوطنية العامة عبر رسم السياسات العامة وتنفيذها».

ثانيًا: النظم السياسية

لا يختلف تعريف «النظام السياسي» كثيرًا عن «النظم السياسية»، إلا من حيث النطاق؛ إذ يشير الأول إلى نظام دولة واحدة، بينما يُقصد بالثاني مجموعة النظم السياسية في دول متعددة. ويُعرّف المؤلف النظم السياسية بأنها: «مجموعة النسق والتفاعلات السياسية الخاصة بكل دولة، التي تحدد طبيعة الأنماط، وشكل التفاعلات بين القوى السياسية داخلها، ومدى تأثير هذه التفاعلات في صنع القرار ورسم السياسات العامة، وفقًا لأحكام دستور كل دولة وتشريعاتها».

ووفقًا لهذا التعريف، يتضح أن كل دولة تتميز بإطار تنظيمي خاص، ناتج عن تفاعلاتها السياسية الداخلية، والتي تحدد أنماط القوة والتأثير والاستجابة بين الفاعلين السياسيين فيها. ومع ذلك، تظل هذه العلاقات نسبية؛ إذ تختلف طبيعة التفاعل والتأثير من نظام إلى آخر. فمثلاً، تتباين النظم الديمقراطية عن السلطوية في شكل التفاعل الداخلي، ومدى نفوذ السلطة فيها. ورغم تفاوت هذا النفوذ، إلا أنه يظل خاضعًا -بدرجات متفاوتة- لتأثير قوى المجتمع السياسي الأخرى. وبذلك، تتشكَّل أطر النظم السياسية وَفقًا لطبيعة النظام وشكله الدستوري والمؤسسي.

ثالثًا: النظم السياسية المقارنة

يهتم علم النظم السياسية عمومًا بدراسة مفاهيم النظم وتطوُّرها وماهيتها وأشكالها. أما النظم السياسية المقارنة، فتركز على تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية في دول متعددة، بهدف استخلاص نتائج تفسيرية وسببية؛ تسهم في فهم

الفروقات الهيكلية والوظيفية بين الأنظمة. وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز الدوافع التي تبرِّر اعتماد المقارنة بين النظم السياسية:

الدافع الوصفي	وصف أشكال الأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.
الدافع التصنيفي	تصنيف الأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.
الدافع الفهمي	فهم آليات عمل الأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.
الدافع التفسيري	تفسير النتائج السياسية والوظيفية للأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.

وبناءً على ما تم، تركز المقارنة السياسية على تحليل أشكال الحكم، وهياكل السلطة، وتوزيع المهام، ومدى التزام النظام بمبدأ الفصل بين السلطات، كما تتناول مدى تأثير القوى غير الرسمية، والوعي السياسي، ومستوى التنمية السياسية، وآليات سن القوانين وصنع السياسات، ودور القضاء، والمشاركة البرلمانية، ومدى قدرة كل نظام على الاستجابة للتحديات والظواهر السياسية.

المبحث الثاني: مفاهيم متصلة بالنُظم السياسية

تعددت المفاهيم المتصلة بمفهوم النظم السياسية، من حيث مستوى العلاقة ومدى التأثير والتأثر، ولعلّ أبرزها:

أولاً: التنمية السياسية

كغيره من المفاهيم الحديثة، واجه مفهوم التنمية السياسية صعوبة الوصول إلى تعريف موحد يحظى بإجماع الباحثين، وقد برز هذا المفهوم عقب الحرب العالمية الثانية[1]، حين أدركت دول العالم الثالث صعوبة اللحاق بركب التنمية الدولية، خاصةً مع انقسام العالم على ذلك المعسكرين: أحدهما رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، حيث سعت تلك الدول إلى

تجنب الانخراط في هذا الصراع، وبدأت البحث عن سُبل التقدُّم، عبر معالجة نُظمها السياسية بما يمكنها من تطوير أدائها السياسي.

وقد ارتبط مفهوم التنمية السياسية بالنظام السياسي ارتباطًا وثيقًا، إذ تحتاج النظم السياسية عادةً إلى عملية تطوير وتحديث مستمرَّيْن لبُناها؛ بهدف ضمان الاستقرار وحماية الأطر السياسية، ونقلها من النمط التقليدي إلى نظام سياسي حديث قادر على تنظيم وإدارة شؤون الحكم بفعالية، وهذا التحوُّل لا يتحقق إلا عبر التنمية السياسية، ويُفهم من ذلك أن التنمية السياسية تمثل منظومة من الخطط والبرامج والأهداف التطويرية، يتولى النظام السياسي مسؤولية تنفيذها، من خلال عملية تنفيذية مستدامة تُنجَز بصورة جماعية بين مختلف مكوِّنات النظام، وبهذا تصبح التنمية السياسية مسؤولة عن متابعة سلوك الفواعل السياسية وتفاعلاتها داخل النظام، ومعالجة أي خلل بنيوي أو قصور وظيفي قد يُضعف أداءها، وذلك من خلال تحديث السياسات وتطوير البرامج، بما يضمن ديمومة النظام، واستمرارية استقراره وتوازنه الداخلي.

وعليه، يُفترض أن تؤدي الحكومة دورًا محوريًا بصفتها الفاعل الرئيسي في تفاعلات النظام السياسي، وذلك من خلال حماية بنيته، وتعزيز مبدأ التعددية، والتحرك في المجال السياسي انطلاقًا من مرجعية دولة القانون والدستور. وانطلاقًا مما سبق، يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها «مجموعة من العمليات المستمرة والمستدامة، التي تهدف إلى بلورة تصوُّر شامل للنظام السياسي، والمحافظة على استقراره، من خلال الالتزام بجملة من المعايير التالية:

معايير التنمية السياسية	- تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات العامة. - رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع. - سن القوانين واتخاذ القرارات التي تضمن استقرار النظام السياسي واستمراريته. - ترسيخ الديمقراطية كإطار حاكم في إدارة شؤون الدولة. - بناء مؤسسات سياسية فاعلة وتطوير كفاءة الأداء الحكومي. - اعتبار السلطة وسيلة لتحقيق التكامل المجتمعي وليست ساحة للصراع بين القوى السياسية. - تحقيق العدالة في توزيع الموارد وتوظيفها في مجال التنمية والاستثمار. - الالتزام بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية - التنفيذية - القضائية).

عدم الاهتمام بهذه المعايير يؤدي بالضرورة إلى اهتزاز استقرار النظام السياسي، ويضعف قدرته على التكيّف مع المتغيرات، ومن هذا المنطلق، يمكن القول بوجود علاقة تكاملية بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، حيث تهدف الأخيرة إلى نقل المجتمعات من حالات الأزمات والاضطرابات إلى حالة من الاستقرار المؤسسي والسياسي، ثم المضي قُدُمًا نحو خطط تطويرية تضفي على سلوك النظام طابعًا من الشرعية والقبول المجتمعي.

وفي هذا السياق، أكد عدد من المفكرين، ومنهم لوسيان باي، على وجود صلة وثيقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، حيث يرى أن «التنمية السياسية ما هي إلا مقدمة للتنمية الاقتصادية، تؤدي إلى تطوير وتحديث النظام السياسي، وتحويل الاقتصادات التقليدية إلى اقتصادات حديثة وسريعة النمو، ينعكس إيجابًا على أداء الدولة الاقتصادي، وبالتالي يرتفع مستوى دخل الفرد»[2]، ويكشف هذا الطرح عن أن التنمية السياسية ليست هدفًا قائمًا بذاته، بل تمثل شرطًا أساسيًا للتمكين الاقتصادي، إذ يشكّل الاستقرار السياسي أحد أعمدة الثقة والفاعلية في بيئة الاستثمار والإنتاج، ما يعزز الصلة بين فعالية النظام السياسي وقدرته على قيادة التنمية الشاملة.

ثانيًا: العولمة السياسية

لثورة شبكات الاتصال الحديثة دور محوري في بروز العولمة السياسية وتعاظم تأثيرها على النظم السياسية المعاصرة، حيث أصبحت الدول المهيمنة تكنولوجيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا تفرض نفسها كنموذج سياسي يُراد تعميمه على النظم السياسية الأخرى؛ وقد أدى هذا الواقع إلى إحداث تصدُّعات داخلية في بنية الأنظمة السياسية الناشئة، التي غالبًا ما تعجز عن مقاومة موجات الانفتاح السياسي القادم من الخارج، لا سيما حين تقودها الدول الفاعلة في النظام الدولي، مستندة إلى مجموعة من المبررات لتبرير تدخلها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما في الجدول التالي[3]:

مبررات تدخل الدول المهيمنة	– حماية الحريات. – تعزيز حقوق الإنسان. – نشر التعددية السياسية. – القبول بالديمقراطية بوصفها معيارًا موحدًا. – توسيع الاعتمادية المتبادلة بين الدول كضرورة حتمية. – التدخل بدواعي التغير المناخي. – غياب الأمن الوطني. – تقديم المساعدات الإنسانية. – مكافحة الإرهاب.

تحت هذه المبررات، تُستخدم العولمة السياسية أداةَ ضغط على الأنظمة الناشئة التي لا تتماشى مع نماذج الدول المهيمنة، لا بهدف إصلاح منظوماتها السياسية كما قد يعتقد البعض، بل في إطار مشاريع تدخل دائمة تخدم مصالح تلك الدول وأهدافها الاستراتيجية، ويتجلى ذلك من خلال قدرة الدول المهيمنة على خلق أنظمة سياسية تابعة، يسهل توجيهها والتحكم في قراراتها السيادية.

لقد ساهمت العولمة السياسية في تقويض مفهوم الحدود الجغرافية بين الدول، وسهّلت التدخل في شؤونها الداخلية، بل وأصبحت في كثير من الحالات طرفًا مشاركًا في عمليات صنع القرار السياسي، ويعني ذلك أن مفهوم السيادة الوطنية لم يعد

يحتل المكانة ذاتها لدى العديد من الدول؛ نتيجة القيود التي فرضتها منظومة العولمة على بنية الأنظمة السياسية، وبهذا المعنى، يتقلّص دور الدولة بوصفها كيانًا سياديًا تقليديًا، وتنخرط تدريجيًا فيما يُعرف بالحكومة العالمية أو الحوكمة العابرة للحدود، ويرتبط حجم تأثير العولمة السياسية بمدى استجابة الدول لتفاعلاتها، ويتوقف ذلك على جملة من العوامل الأساسية التي تحدد عمق هذا التأثير وحدوده:

مدى تماسك النظام السياسي	كلما اتسم النظام السياسي بالتماسك المؤسسي زادت قدرته على مواجهة ضغوط العولمة.
مستوى الرفاهية الاقتصادية	انخفاض مستوى الرفاهية يزيد من هشاشة النظام أمام التأثيرات الخارجية.
كفاءة المؤسسات السياسية	ضعف أداء المؤسسات يسهل التدخل الخارجي.
الوعي السياسي المجتمعي	الوعي السياسي المرتفع يحصّن المجتمع ضد التأثيرات الخارجية.
قدرات الدولة	تعزز قدرة الدولة على إدارة علاقتها بالعولمة بما يخدم مصالحها.
المشاركة السياسية	المشاركة الواسعة تمنح شرعية للنظام وتعزز استقراره.
احترام حقوق الإنسان	يحول دون تذرع الخارج بانتهاكات لتبرير التدخل.

وفي هذا الصدد، يمكن تعريف العولمة السياسية على أنها «إطار بنيوي ناتج عن تفاعل معقّد بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية عابرة للحدود، ويهدف إلى فرض نموذج ديمقراطي غربي على الأنظمة السياسية الأخرى، وذلك من خلال أدوات تقليدية، أبرزها الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية»، ولا يتحقق هذا التأثير إلا في ظل وجود منظومة اتصالات عالمية متطورة ومؤثرة، إذ يتجلى حضور العولمة السياسية اليوم في الترويج لليبرالية السياسية كفكر مهيمن، وفرض مفاهيمها وقيمها الديمقراطية على النظم الأخرى، بل ويتعدى ذلك إلى مراقبة مدى التزام تلك الأنظمة بتطبيق هذه المفاهيم في سياساتها الداخلية.

ثالثًا: السياسات العامة

السياسات العامة تُعَدُّ أحد الفروع الحيوية في مجال النظم السياسية، وتمثل الأداة الأبرز التي تنطلق منها القوى السياسية في تفاعلها داخل النظام السياسي، فهي تتجلّى في مجموعة من القرارات والخطط والبرامج التي تضعها السلطة الرسمية بهدف تحديد الأطر التنظيمية والتنفيذية، التي تحكم أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وتُنتج هذه السياسات إطارًا تفاعليًا يعتمد على توزيع الأدوار وتكامل الوظائف بين مختلف الفاعلين؛ بغية تحقيق التنمية المستدامة، وترجمة المبادئ الدستورية والتشريعية إلى ممارسات قابلة للتنفيذ، تُعبّر عن تطلعات المواطنين وتخدم المصلحة العامة.

وتقوم العلاقة بين السياسات العامة والنظام السياسي على مبدأ «المدخلات والمخرجات»، إذ تُعَدُّ السياسات العامة تجسيدًا للإطار التنظيمي الذي يعكس بنية النظام السياسي، ويأتي ذلك نتيجة للتفاعلات المتبادلة بين القوى السياسية الفاعلة، وغالبًا ما تدفع هذه التفاعلات صانعي القرار إلى مراجعة السياسات القائمة وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع المتغيرات، وهنا، يتضح أن نجاح السياسات العامة مرهون بمدى فعالية القوى السياسية وقدرتها على التفاعل الإيجابي؛ مما يبرز أهمية السياسات العامة بوصفها آلية رئيسية لضبط التوازنات داخل النظام السياسي.

وهنا يفترض إبراز ضرورة فهم الدور المحوري الذي يلعبه الدستور في تنظيم عملية إنتاج السياسات العامة، فالدستور يُعدّ المرجعية العليا التي تُحدّد صلاحيات السلطات الثلاث، وتوزّع الأدوار المؤسسية فيما بينها، ومن هنا، فإن أي سياسة عامة يجب أن تصدر بما يتوافق مع المبادئ الدستورية، إذ يُعتبر تجاوز الدستور إخلالاً بالشرعية القانونية والسياسية، ويمكن النظر إلى العلاقة بين الدستور، والسياسات العامة، والنظام السياسي، بوصفها علاقة ثلاثية متكاملة، يشكّل كل طرف منها ضلعًا لا غنى عنه لتحقيق التوازن والاستقرار داخل الدولة، والجدول التالي يبين عملية

الربط بينها:

الدستور	- يمثل المرجعية القانونية العليا في الدولة. - لا ترسم السياسات العامة إلا بما يتوافق مع مبادئه ونصوصه. - أي سياسة عامة تتعارض مع الدستور وتعد لاغية ويجب تعديلها أو إعادة صياغتها.
السياسات العامة	- هي خطط وبرامج وقرارات تُعَدُّها مؤسسات الدولة لتلبية حاجات المجتمع. - تهدف إلى تنظيم العمل داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. - تعدّ الوسيلة التنفيذية لترجمة مطالب المجتمع إلى إجراءات قابلة للتنفيذ.
النظام السياسي	- هو الإطار العام الذي تحدث في داخله التفاعلات بين مختلف القوى السياسية. - يعتمد على السياسات العامة لتحديد أدوار المؤسسات وآليات العمل السياسي. - يعزز من استقرار الدولة من خلال التنظيم الوظيفي لتلك القوى.

فالسياسات العامة في العادة تُرسم من قِبل السلطة التشريعية، بينما تتولى السلطة التنفيذية وأجهزتها مسؤولية التنفيذ، مع ضرورة عدم إغفال دور القوى السياسية غير الرسمية، التي تلعب دورًا فاعلاً في عملية التشريع والتأثير على آليات التنفيذ، وتمتلك هذه القوى، بما فيها الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، القدرة على نقل مطالب المجتمع إلى المؤسسات الرسمية، بل وقد تلجأ إلى تعبئة الرأي العام بهدف الضغط لإعادة النظر في بعض القرارات أو تعديلها، وتُقاس فاعلية الاستجابة من قِبل السلطات الرسمية بدرجة انفتاح النظام السياسي وطبيعة التفاعل بين مكوناته، وهي أمور تختلف من نظام إلى آخر بحسب البيئة السياسية السائدة.

ويتوقف نجاح السياسات العامة على مدى التوافق بين القوى السياسية المختلفة، حيث يُسهم هذا التوافق في إنتاج قرارات سياسية أكثر اتزانًا وقابلية للتطبيق ضمن الإطار العام للنظام السياسي، أما في حال غياب التفاعل السياسي وافتقاد الآليات

الواضحة التي تضبط العلاقة بين الفاعلين، أو في حال تمركز السلطات الثلاث بيد جهة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى إنتاج سياسات منحازة لا تعبّر إلا عن مصالح فئة محددة، وبهذا المعنى، تُعدّ الأنشطة الفعلية للنظام السياسي انعكاسًا مباشرًا لقيم السياسات العامة ومبادئها، ولا تتحقق هذه الأهداف إلا من خلال تطبيق رشيد ومنضبط، يراعي المصلحة الوطنية ويستند إلى قاعدة من الإجماع المؤسسي والسياسي.

رابعًا: الفلسفة السياسية

بصفتها فكرًا سياسيًا، تُعنى الفلسفة السياسية بدراسة وتحليل القضايا والأحداث المرتبطة بالنظم السياسية، انطلاقًا من مفاهيم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والحريات العامة، والحقوق والواجبات، وتوزيع الصلاحيات، وسنّ التشريعات بأنواعها المختلفة، وعند الحديث عن الفلسفة السياسية، تحضر في الذهن مباشرةً إسهامات فلاسفة العصور القديمة، كسقراط وأفلاطون وأرسطو، الذين كان لهم دور محوري في نشأتها وتطورها بِعَدّها حقلاً معرفيًا مستقلاً[4]، وقد أفرزت الفلسفة السياسية مع تطورها الحديث عدة مفاهيم متداخلة، من أبرزها مفهوم «النظام السياسي»، الذي سيكون محور التركيز في هذا الجزء من المبحث، انسجامًا مع هدف هذا الكتاب ومنهجيته.

وتنطلق الفلسفة السياسية في دراستها للنظم السياسية من زاوية الإطار النظري، إذ تُركّز على البُعد الفكري والقيمي الذي ينبغي أن يُصاحب رسم السياسات العامة، وذلك من خلال مراعاة مدى فاعلية هذه السياسات وملاءمتها لبنية النظام السياسي، ومدى قبول المجتمع لها من النواحي القيمية والتطبيقية، كما تُبرز الفلسفة السياسية أهمية المشاركة السياسية كركيزة لتماسك النظام واستقراره، وتسهم في إضفاء الشرعية على عمليات صنع القرار، وتُؤكد أيضًا على ضرورة حماية الحريات العامة، والدعوة إلى تضمينها بوضوح داخل هيكلية التشريعات عند صياغتها وتنفيذها.

وعند التمعن في الأدوار التي تضطلع بها الفلسفة السياسية، تتضح أهميتها في بناء الأطر النظرية والفكرية التي تكفل تعاونية التفاعلات بين مكونات النظام السياسي، ومع ذلك، فإنها تواجه عددًا من التحديات التي تحدّ من فاعليتها، وتُضعف من حضورها في سلّم أولويات صُنّاع القرار، ومن أبرز هذه التحديات:

تحديات الفلسفة السياسية	- الاختلافات الفكرية والأيدولوجية بين مكونات النظام السياسي. - مركزية القرار السياسي في صنع القرارات والتحكم برسم السياسات العامة. - ضعف توزيع الأدوار السياسية، وإغفال دور المشاركة السياسية. - غياب منظومة أمنية مستقرة، مما ينعكس على استقرار بنية النظام السياسي. - ظهور الأزمات الاقتصادية المتكررة وتأثيرها على أفراد المجتمع. - تراجع الاهتمام بحقوق الأقليات بسبب سيطرة الأكثرية. - اتساع الفجوة الطبقية يخلق فجوة عدم الاكتراث للعدالة الاجتماعية.

وبناءً على ما سبق، تتجلّى الأهمية البالغة للفلسفة السياسية في تحليل التحوُّلات الفكرية والمتغيرات النظرية التي تطرأ على بنية النظم السياسية؛ إذ تُسهم في توجيه المسارات السياسية وتصويب السلوك العام بما ينسجم مع المصلحة الوطنية، كما تعمل على تفكيك التفاعلات بين المكونات السياسية داخل النظام، بما يتيح فهمًا أعمق للعلاقات بين الفاعلين، وتُعدّ الفلسفة السياسية أداة فعَّالة في رسم السياسات العامة التي تكفل الحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، كما تسهم في إنتاج المعرفة العلمية من خلال البحوث والدراسات التي تسعى إلى تحديث بنية النظام السياسي وتطوير أدائه، وهي كذلك تُذكّر السلطات الرسمية بواجباتها، وتحثها على الاستجابة لمتطلبات المجتمع في ظل الشرعية الدستورية، هذا إلى جانب دورها التوعوي في تثقيف الرأي العام بالتحديات السياسية المعاصرة، وبناء ثقافة سياسية ناقدة، قادرة على المساءلة. وأخيرًا، فإن الفلسفة السياسية تقدم رؤى استشرافية تستند إلى الواقع السياسي وسلوك الفاعلين، مما يمكِّن من تصوُّر دقيق لمستقبل النظم السياسية واتجاهاتها المحتملة.

المبحث الثالث: أهمية ومكونات وخصائص النظم السياسية

أولاً: أهمية النظم السياسية

دراسة النظم السياسية ومعرفتها أمرٌ بالغ الأهمية، لما له من دور حيوي في فهم بنية الدولة، وتنظيم آليات عملها، وتوزيع وظائفها، وسن تشريعاتها، فضلاً عن الإحاطة بطبيعة التفاعلات السياسية الجارية بين مؤسساتها، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ومن خلال النقاط الآتية يمكن الوقوف على أبرز الأسباب التي تبرز أهمية دراسة النظم السياسية:

أهمية النظم السياسية	- تُساعد في فهم كيفية إدارة الدولة وتنظيم مؤسساتها وآليات عملها. - تقوم بتحليل أدوار المؤسسات السياسية وتفاعلاتها ضمن إطار النظام السياسي. - تُمكّن من قياس مدى استجابة الدولة لمتطلبات واحتياجات المجتمع. - تسهم في دراسة المحددات الداخلية والخارجية لفهم آليات صنع القرار السياسي. - تُحدد صلاحيات الحكومة بصفتها سلطة تنفيذية عليا. - تُوضح الاختصاصات الموكلة إلى السلطات الأخرى، كالسلطتين التشريعية والقضائية. - تُقدّم إطارًا مفاهيميًا غنيًا، يضمّ مجموعة من المصطلحات المرتبطة بحقلها العلمي. - تُعين الباحثين على تتبع التحوُّلات والمتغيرات التي تطرأ على بنيتها عبر الزمن. - تُعدّ مدخلاً لفهم الدستور من حيث أهميته، وأشكاله، وأنواعه، وقواعده الحاكمة. - تُسهم في توضيح الحقوق والواجبات، وسبل تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين. - تُمكّن الباحثين والمختصين من تحليل القضايا والأحداث المؤثرة في بنية النظام السياسي. - تُفسّر النظريات والمناهج السياسية العلمية التي توضح مراحل تطور النظام السياسي.

النقاط السابقة تُشير إلى أن النظم السياسية لا تقتصر على كونها أداة تنظيمية للدولة، بل تتجاوز ذلك لتكون إطارًا مرجعيًا لفهم العلاقات الداخلية بين السلطات، وآلية تفاعلها مع المجتمع، إذ يُعَدّ النظام السياسي البنية التحتية التي تقوم عليها مظاهر الحياة العامة كافة، من صنع القرار إلى توزيع الصلاحيات وتحديد الحقوق والواجبات، كما تسهم دراسة النظم السياسية في الكشف عن مدى فعالية المؤسسات، واستجابتها للمتغيرات المحلية والدولية؛ مما يتيح إمكانية التقييم الموضوعي لأداء الدولة، إضافة إلى ذلك، توفّر النظم السياسية أدوات تحليل علمية، تتيح للباحثين تفسير التحوُّلات السياسية وفهم أنماط الحكم المختلفة، بما يُعزّز من نضج الوعي السياسي المجتمعي، وتؤكد هذه الأهمية على ضرورة إدماج دراسة النظم السياسية ضمن البرامج الأكاديمية والسياسات العامة كشرط لتحقيق الحكم الرشيد والاستقرار المؤسسي.

ثانيًا: مكونات النظم السياسية

من الطبيعي، قبل دراسة أي نظام سياسي لدولة ما، أن تُجمع المعلومات والبيانات ووجهات النظر المختلفة، للوصول إلى نتائج علمية ومنهجية تفسر كيف تشكّلت بنية ذلك النظام، ولهذا اعتمدت الأدبيات السياسية مكونات النظام السياسي معيارًا لفهم كيفية بناء أطر النظم، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

المؤسسات السياسية الرسمية	يقصد بها الأجهزة الرسمية التي تعمل ضمن إطار قانوني ودستوري، وتتحمّل المسؤولية المباشرة في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، وتشمل - السلطة التنفيذية: تمثل الحكومة وتدير شؤون الدولة اليومية. - السلطة التشريعية: تتولى التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية. - السلطة القضائية: تفصل في النزاعات وتضمن سيادة القانون.

القوى السياسية غير الرسمية	يقصدٍ بها الكيانات التي تساهم في تشكيل الرأي العام، وتمارس ضغوطًا على السلطة الرسمية، وتسهم في صنع القرار بصورة غير مباشرة، ومن أبرزها - الأحزاب السياسية. - مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والعمالية). - جماعات الضغط والمصالح. - الرأي العام. - وسائل الإعلام. - الجامعات ومراكز الأبحاث.

الثقافة السياسية (الوعي السياسي)	يقصد بها مجموع الاتجاهات والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع حول السياسة والسلطة، وهي تؤثر في طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، وتنعكس على أنماط المشاركة السياسية، ومدى تقبّل المجتمع للقرارات والتشريعات، ومن أبرز تجلياتها - مدى وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم. - فهم طبيعة السلطة وممارساتها. - إدراك آليات صنع القرار والتشريع. - تصوُّر الأفراد لدورهم في العملية السياسية.

التفاعلات السياسية	يقصد بها طبيعة عملية التفاعلات السياسية، التي تُنتج البيئة السياسية، وتتمثل في العلاقات المتبادلة بين المؤسسات السياسية الرسمية والقوى الفاعلة غير الرسمية، هذه التفاعلات تشكّل المجال السياسي العام، وتُحدد ملامح النظام السياسي وقدرته على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية.

القوانين والتشريعات	يقصد بها الإطار القانوني المنظِّم للعلاقات بين مختلف مكونات النظام السياسي، وهي التي تضبط حركة القوى السياسية، وتضمن التوازن المؤسسي بين السلطات، كما تُعبّر عن البنية الدستورية والحقوقية للنظام، وتُعدّ من أبرز المؤشرات على مدى شرعيته وفاعليته.

ثالثًا: خصائص النظام السياسي

يمتاز النظام السياسي بمجموعة من الخصائص التي تُميّزه عن سائر النظم الاجتماعية الأخرى داخل الدولة، إذ يتداخل معها في التأثير والتأثر، إلا أن له طبيعته الخاصة التي تفرض عليه سلوكًا وظيفيًا مختلفًا من حيث الدور والمكانة، ومن أبرز هذه الخصائص:

السلطة العليا	يمتلك حق الإلزام والسيادة على باقي النظم داخل الدولة.
صنع القرار السياسي	مسؤول عن صياغة السياسات والقرارات من خلال السلطات الثلاث.
تحديد الأهداف العامة	يضع المصالح العليا للدولة ويقود التوجهات الاستراتيجية.
التأثير الشامل	يؤثر في جميع الأنظمة الأخرى ويحدد مساراتها.
الإلزام القانوني	يفرض قراراته بقوة القانون بخلاف الأنظمة الأخرى التي تعتمد على الإقناع.
الشرعية السياسية	يستمد سلطته من الشرعية الدستورية مما يفرض احترام قراراته.
الاستناد إلى قواعد دستورية وقانونية	يعتمد على القوانين المكتوبة عكس الأنظمة الأخرى التي تتأثر بالأعراف.

هذه الخصائص تبيّن بوضوح موقع النظام السياسي بوصفه المحور المركزي في منظومة الدولة، حيث يتمتع بالسلطة السيادية العليا التي تمكّنه من فرض قراراته وتنظيم شؤون الحكم، وتُظهر قدرته الفريدة على رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات المصيرية، بما يميّزه عن بقية الأنظمة المتخصصة، كما تؤكد على دوره القيادي في تحديد الأهداف العامة للدولة، وتأثيره العابر للأنظمة المجتمعية الأخرى كافة، ما يضفي عليه طابعًا تكامليًا واسع الأثر، وإلى جانب امتلاكه الإلزام القانوني والشرعية السياسية، فإنه يستند إلى نصوص مكتوبة وقوانين رسمية تضبط سلوكه، لذلك، فإن هذه الخصائص تمكّن الباحث من التمييز المنهجي بين آليات النظام

السياسي وغيره من الأنظمة، وتعزز من أهمية تحليله لفهم ديناميات الدولة الحديثة واستقرارها المؤسسي.

المبحث الرابع: علاقة النظم السياسية بالعلوم الأخرى

أولاً: علاقة النظم السياسية بـــ (علم النفس)

علم النفس هو العلم الذي يهتم بدراسة شخصية الإنسان وسلوكه وأنماط تفكيره، بهدف فهم هذا السلوك وتفسيره والتحكم به.

وتستفيد النظم السياسية من علم النفس في تفسير وتحليل سلوك الأفراد المؤثرين داخل المجتمع، ولا سيما صُنّاع القرار، من خلال دراسة طبيعة تصرفاتهم، وأفكارهم، ومعتقداتهم، وشخصياتهم، وتحليل الأبعاد النفسية المؤثرة في سلوكهم، كما يعتمد النظام السياسي على مؤشرات علم النفس في قياس مدى رضا الرأي العام واستجابته، باعتباره نتيجة مباشرة لتفاعل مكونات النظام السياسي.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم النفس	تفسير سلوك صُنّاع القرار وتحليل توجهات الرأي العام لفهم التفاعلات السياسية.

ثانيًا: علاقة النظم السياسية بـــ (العلوم الأمنية)

العلوم الأمنية هي العلوم التي تهتم بدراسة المواضيع المرتبطة بالأمن، من حماية الأفراد والممتلكات إلى مواجهة التهديدات البشرية والطبيعية، وفق أسس علمية ومنهجية.

وتُعَدّ العلاقة بين النظم السياسية والعلوم الأمنية علاقة تكاملية، إذ يعتمد النظام السياسي على معطيات العلوم الأمنية في تصميم منظومته الأمنية، وتحليل مستويات التهديد، وتحديد الوسائل الملائمة للحفاظ على استقراره، كما تُسهم العلوم الأمنية في

تعزيز أداء مؤسسات الدولة من خلال توفير أدوات التحليل والتخطيط الأمني؛ مما ينعكس على سلوك الفاعلين السياسيين داخل النظام، ويؤثر في استدامة استقراره وأدائه.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بالعلوم الأمنية	دعم استقرار النظام السياسي من خلال تحليل التهديدات وصياغة السياسات الأمنية الفعالة.

ثالثًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم التاريخ)

علم التاريخ هو العلم الذي يهتم بدراسة الوقائع والأحداث الماضية بأسلوب منهجي، بهدف الوصول إلى فهم أعمق للحاضر واستشراف المستقبل.

وتكمن أهمية العلاقة بين علم النظم السياسية وعلم التاريخ في أن الأخير يوفّر خلفية تحليلية لفهم نشأة النظم وتطوُّرها عبر الزمن، فكل نظام سياسي معاصر يُعَدّ امتدادًا لمسار تاريخي معيّن، وبالتالي فإن دراسة تاريخه تُسهم في تفسير بنيته الحالية، وتحليل مراحل تشكله، وتقييم التحوُّلات التي طرأت عليه، كما يوفّر التاريخ أدوات للمقارنة بين النظم المختلفة، واستنتاج الأنماط السياسية المتكررة.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم التاريخ	فهم تطوُّر النظم السياسية عبر الزمن وتفسير بنيتها المعاصرة من خلال تحليل جذورها التاريخية.

رابعًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم السياسة)

علم السياسة هو العلم الذي يُعنى بدراسة الدولة ونظام الحكم فيها، وتحليل سلوكها وتفاعلها داخليًا وخارجيًا.

وتُعدّ العلاقة بين علم السياسة وعلم النظم السياسية علاقة أصل بفرع، إذ يُعَدُّ علم النظم السياسية أحد أبرز فروع علم السياسة، ويُعنى بدراسة آليات إدارة الدولة،

وهياكل الحكم، وتفاعلات القوى الرسمية وغير الرسمية داخل النظام، كما يستفيد من المفاهيم العامة لعلم السياسة في تحليل الأداء المؤسسي، ورصد استجابة النظم السياسية للتحديات الداخلية والخارجية، ما يجعله الإطار الأكثر تخصصًا في فهم مكونات النظام السياسي ووظائفه وتفاعلاته.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم السياسة	تحليل وتنظيم الدولة وهياكل الحكم وتفسير التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

خامسًا: علاقة النظم السياسية بـ (القانون الدستوري)

يُعرف القانون الدستوري بأنه مجموعة القواعد الدستورية التي تنظم نظام الحكم والسلطات العامة والحقوق والحريات وتُحدّد العلاقة الوظيفية بين القوى السياسية المختلفة، سواء وردت في وثيقة دستورية أم في الأعراف الدستورية.

وترتبط النظم السياسية ارتباطًا وثيقًا بالقانون الدستوري، بوصفه الإطار القانوني الذي يُحدّد شكل نظام الحكم، ويُنظّم عمل المؤسسات الرسمية في الدولة، ويُحدد آلية تفاعلها وفقًا لنصوص دستورية، كما يُسهم في تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، ويُبيّن الحقوق والحريات العامة، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم البنية القانونية والشرعية للنظام السياسي.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بالقانون الدستوري	تحديد شكل النظام السياسي وتنظيم الصلاحيات المؤسسية وتوزيعها وفق قواعد قانونية مُلزمة.

سادسًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم الاقتصاد)

علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية إدارة الموارد وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، لتلبية حاجات المجتمع بطرق منهجية.

وتؤثر النظم السياسية وتتأثر بعلم الاقتصاد، من خلال تفسير السياسات الاقتصادية، وفهم تأثيراتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تستفيد القوى السياسية من دراسة المطالب الاقتصادية للمجتمع، واستخدامها أحيانًا كوسائل ضغط على صانع القرار، أو لتوجيه الرأي العام، وبذلك، تُعدّ البيئة الاقتصادية أحد المؤشرات الأساسية على قوة أو هشاشة النظام السياسي.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم الاقتصاد	فهم العلاقة بين توزيع الموارد والاستقرار السياسي وتأثير المطالب الاقتصادية على توجهات النظام.

سابعًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم الإحصاء)

علم الإحصاء هو العلم الذي يهتم بجمع وتنظيم وتحليل البيانات، للوصول إلى معلومات دقيقة تُسهم في اتخاذ القرار. وتُعَدُّ أدوات الإحصاء من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها النظم السياسية، سواء في رسم السياسات العامة أو تقييم الأداء المؤسسي، كما تستخدمها القوى السياسية في قياس اتجاهات الرأي العام، والتنبؤ بالسلوك الانتخابي، وصياغة البرامج السياسية، وهو ما يعزّز من فعالية القرار السياسي.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم الإحصاء	دعم القرار السياسي وتحليل اتجاهات الرأي العام وتقييم السياسات العامة بناءً على بيانات موثوقة.

ثامنًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم الاجتماع)

علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع وسلوك أفراده، وتفاعلاتهم، وتأثير الظواهر المجتمعية المختلفة.

ويستعين علم النظم السياسية بعلم الاجتماع لتحليل الثقافة السياسية، ومعرفة

مدى اندماج المجتمع في العملية السياسية، وتفسير ظواهر مثل المشاركة أو العزوف السياسي، كما يُفيد في فهم العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والنظام السياسي، وقدرة هذا الأخير على التعامل مع الاختلالات الاجتماعية.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم الاجتماع	تفسير السلوك المجتمعي وتأثيره على الاستقرار السياسي وتحليل التفاعل بين النظام والمجتمع.

تاسعًا: علاقة النظم السياسية بـ (الإعلام)

الإعلام هو مجموعة الوسائل التي تُستخدم في نشر المعلومات والأفكار وتشكيل الرأي العام.

وترتبط النظم السياسية بالإعلام بوصفه أداة لنقل السياسات والتواصل مع المواطنين، وكذلك كوسيلة لرصد نبض المجتمع، وتستفيد القوى السياسية من الإعلام في الترويج لأفكارها، والتأثير في الرأي العام؛ ما يجعل وسائل الإعلام أحد الفواعل الأساسية في العملية السياسية، بل وقد تُستخدم أداة ضغط أو تعبئة.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بالإعلام	التأثير في الرأي العام وترويج السياسات ومراقبة اتجاهات الجمهور تجاه قرارات النظام.

عاشرًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم العلاقات الدولية)

علم العلاقات الدولية هو العلم الذي يدرس التفاعلات بين الدول والكيانات السياسية في النظام الدولي.

وتعتمد النظم السياسية على العلاقات الدولية لفهم ديناميات التأثير الخارجي، واستشراف السياسات العالمية، فكل نظام سياسي يتأثر ببيئته الإقليمية والدولية،

سواء من حيث الدعم أو الضغوط أو التهديدات، ويُسهم تحليل العلاقات الدولية في تفسير السياسة الخارجية للدول، ومدى توافقها مع أولويات النظام السياسي.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم العلاقات الدولية	تحليل التفاعلات الدولية وتأثير البيئة الخارجية على بنية النظام السياسي وسلوك الدولة داخليًا وخارجيًا.

الحادي عشر: علاقة النظم السياسية بـ (علم الإدارة العامة)

علم الإدارة العامة هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة المؤسسات الحكومية وتقديم الخدمات العامة بفاعلية.

وتُعدّ الإدارة العامة الأداة التنفيذية الرئيسية للنظم السياسية، حيث تُطبّق من خلالها السياسات العامة وتُنفّذ البرامج الحكومية، وكل نظام سياسي يحتاج إلى جهاز إداري فعّال لتحقيق أهدافه؛ مما يجعل العلاقة بين الإدارة العامة والنظام السياسي علاقة تبعية وتكامل وظيفي.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم الإدارة العامة	تنفيذ السياسات العامة وتحقيق أهداف النظام السياسي عبر جهاز إداري فعّال.

الثاني عشر: علاقة النظم السياسية بـ (علم الأمن السيبراني)

علم الأمن السيبراني هو العلم الذي يهتم بحماية أنظمة المعلومات والشبكات من التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية.

وفي ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في إدارة مؤسسات الدولة، بات الأمن السيبراني أحد أعمدة استقرار النظام السياسي، إذ يُسهم في حماية البيانات الحساسة وصون الأمن الوطني، كما أن أي خلل في هذا الجانب قد يُعرّض النظام

السياسي لأزمات تمس شرعيته أو استقراره.

العلاقة	النتيجة
علاقة النظم السياسية بعلم الأمن السيبراني	تعزيز أمن الدولة وحماية البيانات السياسية وحماية شرعية النظام من التهديدات الإلكترونية.

ختام الفصل الأول

اتّضح في ختام هذا الفصل أن دراسة النظم السياسية تمثّل مدخلاً أساسيًا لفهم بنية الدولة وآليات عمل النظام السياسي، إذ قدَّم هذا الفصل رؤية شاملة لمفهوم النظم السياسية والمفاهيم المرتبطة به، وبرزت فيه أهمية هذا الحقل ومكوناته وخصائصه، كما كشف عن تداخل علم النظم السياسية مع عدد من العلوم الأخرى، بما يعكس طبيعته التفاعلية والمعرفية المركّبة، وقد بيّنت المباحث الأربعة أن النظام السياسي ليس مجرد إطار نظري جامد، بل هو منظومة ديناميكية تتأثر بالبيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، والثقافية، كما تؤثر فيها، وهذا التكامل المعرفي يعزّز من قدرة الباحث على تحليل النظم السياسية بعمق، وتفسير سلوك الدولة داخليًا وخارجيًا، بما يخدم استقرارها ويُسهم في تطوير أدائها المؤسسي.

الفصل الثاني

نشأة وتطوُّر النظم السياسية

يتناول هذا الفصل النشأة التاريخية للنظم السياسية وتطوُّرها عبر العصور، انطلاقًا من المجتمعات القديمة التي بدأت تُشكّل أسس التنظيم السياسي، وصولاً إلى النماذج الحديثة للدولة، ويسعى الفصل إلى إبراز كيف تطوّرت مفاهيم السلطة، وشكل الحكم، وأدوار المؤسسات، استجابةً للظروف الاقتصادية والدينية والثقافية، ومن خلال دراسة نماذج مختارة من حضارات وادي الرافدين، ووادي النيل، واليونان، وروما، والعصور الوسطى، ثم الحديثة، كما يسلّط الفصل الضوء على التحوُّلات الكبرى في أنماط الحكم، كما يتتبع الفصل التفاعلات بين السلطة الدينية والزمنية، وصعود مفهوم الدولة القومية الحديثة، وانعكاس ذلك على تطوُّر الفكر السياسي، وتمهد هذه المسارات التاريخية، لفهمٍ أعمق لبنية النظم السياسية المعاصرة.

المبحث الأول: تاريخ النظم السياسية في العصور القديمة

ليس الهدف من دراسة نشأة وتطور الأنظمة السياسية سرد التاريخ فحسب، بل استخلاص الأفكار من مسار تشكّل النظم السياسية عبر العصور، والوقوف على العوامل الحقيقية والتأثيرات الجوهرية التي جعلتها قائمة ومتماسكة، والأهم، في تقديري، هو مقارنتها بطبيعة الأنظمة السياسية المعاصرة، والإجابة عن تساؤلات مركزية، من قبيل: هل كان البشر قديمًا يعيشون فعلاً حياة نظامية أم عشوائية؟، ولماذا سعوا أصلاً لإيجاد نظام يحميهم ويُلبي احتياجاتهم؟، ومن هنا تبرز أهمية العودة إلى التاريخ لمواكبة التطوُّرات السياسية التي امتدت عبر الحقب الزمنية المختلفة، من خلال تتبع أقدم الحضارات المنظمة، والنظم السياسية التي ظهرت فيها، وتحديد نقاط التحوُّل الكبرى التي مهّدت لظهور الأنظمة السياسية الحديثة.

أولاً: النظم السياسية في وادي الرافدين

تُعَدّ الحضارة السومرية من أقدم الحضارات التي عرفها الإنسان، وقد نشأت قبل نحو خمسة آلاف عام قبل الميلاد، وشهدت تطورًا تدريجيًا في أنظمتها السياسية على

امتداد العصور التاريخية، في عصر السلالات، الذي سُمي كذلك نسبة إلى تعاقب الأسر الحاكمة في المدن السومرية. برز شكل مميز لتنظيم الحكم يقوم على معتقد ديني يعتبر أن الملوكية هبة من الآلهة، تُمنح للبشر على سبيل التفويض، وبناءً على هذا التصوُّر، كان يُنظر إلى الحاكم بوصفه نائبًا عن الإله، يمارس سلطته باسمه وبتكليف منه[5].

هذا الإطار العقائدي شكَّل الأساس الذي قامت عليه فكرة الحكم السياسي في وادي الرافدين، حيث ظهرت أولى نماذج «دولة المدينة» التي اعتُبرت من أوائل أشكال التنظيم السياسي في التاريخ الإنساني، ويمكن ملاحظة تقارب هذا النموذج مع ما شهدته الحضارة الإغريقية لاحقًا، من حيث خصائص الوحدة السياسية المحلية، التي مهّدت في كلتا الحالتين لقيام الدولة المركزية[6].

1 – دولة المدينة

تشير الدراسات التاريخية إلى أن بلاد سومر كانت مقسّمة إلى عدّة كيانات (دويلات)، يتمتع كل منها باستقلالية سياسية، واقتصادية، وقانونية، ولكل دويلة نُظمها وتقاليدها وأعرافها الخاصة، وكانت كل دويلة تتمحور حول مدينة رئيسية تُعدّ عاصمتها، وتُظهر الوثائق السومرية أن حاكم كل دويلة كان يُلقّب بالسومرية بـ«أنسي»، ويعاونه في إدارة شؤون المدينة عدد من الإداريين والمفتشين والجباة، وقد أولى هؤلاء الحكام والأمراء اهتمامًا بتنظيم الحياة الاجتماعية، وضمان الحقوق الفردية، من خلال سن التشريعات التي تحدد الواجبات وتضمن العدالة بين أفراد المجتمع، وتبرز في هذا السياق إحدى أهم الظواهر السياسية، وهي ظهور أولى صور الديمقراطية البدائية خلال عهد سومر الأول، في مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، حيث ظهر أول برلمان سياسي يتكوّن من مجلسين، مجلس الأعيان ومجلس الأحرار، وكان المجلسان يجتمعان للإشراف على شؤون المدينة واتخاذ القرارات المصيرية، لا سيما في الحالات الطارئة التي تستدعي الحسم، وقد اتّسمت طريقة حكم الملوك في هذه المدن بقربها من نماذج الديمقراطية الحديثة فيما يخص المشاركة في اتخاذ

القرارات المصيرية، كإعلان الحرب، أو إبرام السلام[7]. وتدعم هذه الصورة ما ورد في الملحمة الشعرية (جلجامش)، المُؤلَّفة من مجموعة قصائد، إذ تُظهر أن التنظيم السياسي لمدينة «أوروك» استند إلى مجلسين:

مجلس الشيوخ	يتألف من شيوخ المدينة
مجلس النواب	يتكوَّن من المحاربين الشباب

وتذكر الملحمة أن رُسلاً من دولة «كيش» المجاورة طلبوا من الملك جلجامش استسلام مدينته، فترك قرار الحرب أو السلام لمداولات المجلسين، مما يُبرز لحظة مفصلية في التاريخ السياسي، تنمّ عن وعي مبكّر بفكرة المشاركة السياسية وصُنع القرار الجماعي، غير أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، إذ ما لبث النظام أن تحوَّل إلى نظام ملكي أو توقراطي، اتّسم بالوراثة وارتبط بقدسية العرش القائم على فكرة الاصطفاء الإلهي[8].

2 - الدولة المركزية

شهدت بلاد سومر محاولات متعددة لتوحيد دويلات المدن ضمن كيان سياسي واحد، وقد نجح بعض الأمراء السومريين في فرض سيطرتهم على عدد من المدن؛ مما أدى إلى توحيد معظم البلاد لفترات محدودة، وبفعل هذا الإنجاز السياسي والعسكري، أُطلق على هؤلاء الحكام لقب «لوكال»، أي «الملك»، وهي كلمة سومرية تعني «الرجل العظيم»، ومن أبرز هؤلاء الملوك، الملك سرجون الأكدي، الذي يُعدّ من أعظم حكام العراق القديم[9].

امتد نفوذ إمبراطورية سرجون الأكدي إلى مناطق واسعة من الشرق الأدنى، وشملت أراضي كانت تحت تأثير الحضارة السومرية، فكانت الأكدية أول من منح هذا التأثير الحضاري بُعدًا سياسيًّا، وعلى الرغم من أن الحكام السومريين الأوائل اعتُبروا ممثلين للآلهة، فإن الحكم الأكدي شهد تحوُّلات مهمّة، أبرزها التوسّع في الأدب والتدوين، حيث ظهرت حركة نشطة في التأليف والنقل والترجمة، وفي مقدمتها

تدوين المعارف والعلوم[10].

وقد أفضى هذا التطوُّر السياسي إلى تغييرات جوهرية في بنية السلطة، تمثّلت في تعزيز مكانة الملك، وتحوُّل سلطته الزمنية إلى سلطة مستقلة عن المؤسسة الدينية المتمثّلة في المعابد والكهنة، وعلى الرغم من استمرار الملك في أداء دوره الديني باعتباره ممثلاً للآلهة، إلا أنه بسط سلطته المطلقة على المملكة، وتجلّى هذا التحوُّل بوضوح في عهد الملك حمورابي، الذي انتقل بمركز اتخاذ القرار من المعبد إلى القصر، مؤسِّسًا بذلك لقضاء مدني، إذ أصبحت شؤون العدالة تخضع لسلطة الدولة وليس للسلطة الدينية[11].

وفيما يلي خلاصة لأبرز سمات النظم السياسية في بلاد الرافدين من خلال الجدول التالي:

ملامح النظم السياسية في وادي الرافدين	– نشأت أولى البنى السياسية في حضارة ما بين النهرين. – ظهر نظام دولة المدينة بسلطة محلية للأمراء. – شكّلت مجالس تشريعية بدائية: مجلس الأعيان ومجلس الأحرار. – استُخدم الدين لتبرير السلطة (الملك وكيل الآلهة). – وحّد سرجون الأكدي المدن وأسس الحكم المركزي. – تحوّل القضاء إلى سلطة علمانية في عهد حمورابي.

ثانيًا: النظام السياسي في حضارة وادي النيل

نشأت الحضارة المصرية القديمة على ضفاف نهر النيل، حيث انقسم السكان في البداية إلى مصر العليا (جنوب البلاد) ومصر السفلى (شمال البلاد)، واستمرت حالة التنازع بين الطرفين إلى أن تم توحيدهما على يد الملك «مينا» عام 3200 ق. م تقريبًا، لتبدأ بذلك أولى مراحل الدولة الموحدة في التاريخ، ومرّ النظام السياسي المصري الفرعوني بأربع مراحل رئيسية هي: الدولة القديمة، الدولة الوسطى، الدولة الحديثة، وفترة الانحطاط، وقد تميز النظام السياسي في مصر بطابع ملكي مطلق يستند إلى فكرة «الملكية الإلهية»، حيث كان يُنظر إلى الفرعون على أنه إله حي، ممثل

للإله «رع» على الأرض، وهو وحده مصدر السلطة والشرعية[12].

وقد جمع الفرعون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أنشأ جهازًا إداريًا معقدًا يتولى إدارة شؤون الدولة، وتنفيذ أوامره، وفرض الضرائب، وأمر بإقامة المشاريع الكبرى مثل المعابد والسدود، وقد قبل المصريون القدماء هذا النموذج السياسي ما دام يحقق لهم الأمن والنظام، دون أن يتحوَّل إلى طغيان أو استبداد مطلق، ويمكن بيان تطوُّر الدولة المصرية القديمة سياسيًا عبر المراحل التالية[13]:

الدولة القديمة	(3200 – 2111) ق.م	– توحيد مصر العليا والسفلى. – رسوخ فكرة الملكية الإلهية. – ازدهار البيروقراطية المركزية.
الدولة الوسطى	(2111 – 1586) ق.م	– تعزيز سلطة الفرعون. – توسيع الإدارة المركزية. – بداية ضعف السلطة الدينية لصالح الملك.
الدولة الحديثة	(1586 – 1101) ق.م	– التوسع الخارجي. – أقصى ازدهار للجيش والنفوذ الإقليمي. – تعاظم دور الكهنة مرة أخرى.
فترة الانحطاط	(1101 – 332) ق.م	– ضعف السلطة المركزية. – التدخلات الأجنبية. – نهاية الاستقلال السياسي بسيطرة اليونان.

ويُلاحظ أن النظام السياسي في مصر الفرعونية قد رسّخ مبكرًا مبدأ «الدولة المركزية»، المعتمدة على فرعون بوصفه محورًا للحكم والإدارة والديانة؛ هذا ما جعل النموذج مرجعًا لاحقًا لعدّة نظم سياسية ملكية ذات طابع شمولي.

ثالثًا: النظام السياسي في الحضارة الإغريقية

شهدت الحضارة الإغريقية (اليونانية) نشوء نماذج متنوعة من النظم السياسية، وذلك نتيجة لتفتت اليونان إلى عدد كبير من المدن المستقلة، التي كانت كل واحدة منها تمثل كيانًا سياسيًا خاصًا، وقد تطوَّرت تلك النظم تدريجيًا، بدءًا من الحكم

الملكي، مرورًا بحكم النبلاء والطغاة، وصولاً إلى التجربة الديمقراطية، التي بلغت ذروتها في مدينة أثينا. وانقسم التاريخ السياسي لليونان القديمة إلى مراحل متعاقبة، تميَّزت كلٌّ منها بنمط حكم مختلف كما سيأتي في الجدول التالي[14]:

عهد الملوك	(750 – 1100) ق.م	– حكم فردي يتمتع بسلطات واسعة. – وجود مجلس شورى استشاري. – بدايات التنظيم الاجتماعي.
عهد النبلاء	(625 – 750) ق.م	– سيطرة طبقة النبلاء على الحكم. – ظهور عدم المساواة. – ضعف الملكية.
عهد الطغاة	(525 – 625) ق.م	– صعود الطبقة الصناعية والتجارية. – تركيز السلطة في يد حاكم واحد (الطاغية).
عهد الديمقراطية	(431 – 525) ق.م	– نشوء مؤسسات منتخبة. – تفعيل المشاركة الشعبية. – ظهور مجلس الخمسمائة.

ومن أبرز الأمثلة على النظام الديمقراطي في الحضارة الإغريقية، تجربة مدينة أثينا، التي شهدت في القرن الخامس قبل الميلاد ازدهارًا ديمقراطيًّا مميزًا، وقد ساعد في ذلك إصلاحات «كليثينيس» الذي وضع أسس النظام الديمقراطي، عبر إلغاء الانقسامات القبلية واعتماد التنظيم الإداري، وكان التنظيم السياسي الأثيني يضم مؤسسات، مثل[15]:

- مجلس العامة.
- مجلس الشورى.
- الجمعية الشعبية.
- مجلس القضاة.

وقد تجلّت الديمقراطية الأثينية في اعتماد مبدأ حكم الشعب، من خلال المشاركة

المباشرة للمواطنين في إصدار القوانين، وانتخاب القضاة، والرقابة على الحكام، وعلى الرغم من القيود التي فرضت على مشاركة النساء والعبيد والأجانب، فإن هذه التجربة مثّلت أولى اللبنات في تأسيس الديمقراطية المباشرة، واستندت الديمقراطية الأثينية إلى أربعة أعمدة رئيسية[16]:

ركائز الديمقراطية الأثينية	– الهيئات التمثيلية المنتخبة. – المجالس المتخصصة في التشريع. – استقلالية القضاء والمحاكم. – وجود قواعد دستورية تنظم ممارسة السلطة

وقد عارض بعض المفكرين في أثينا الديمقراطية، معتبرين ذلك مدخلاً إلى الفوضى أو تغليب حكم العامة على الكفاءة؛ مما دفع بعضهم للمطالبة بنظام حكم القلة أو الفرد، غير أن طابع الحكم الديمقراطي ظلّ هو الأبرز خلال العصر الذهبي لأثينا[17].

رابعًا: النظام السياسي عند الرومان

تطوَّر النظام السياسي في روما القديمة عبر ثلاث مراحل رئيسية، بدأت بالحكم الملكي، ثم انتقلت إلى الجمهورية، وانتهت بالإمبراطورية، وقد مثّل كل طور من هذه الأطوار انعكاسًا لتحوُّلات اجتماعية وسياسية داخل المجتمع الروماني، كما عبّر عن نضج تدريجي في بنية الدولة الرومانية. الجدول التالي يُوضح المراحل الثلاث [18]:

الملكية	حتى (509 ق.م)	– حكم ملكي موروث. – الملك يجمع السلطات الدينية والعسكرية والقضائية. – مجلس الشيوخ يقدم المشورة.
الجمهورية	(509 – 27) ق.م	– تداول السلطة عبر الانتخاب. – مؤسسات منتخبة: القناصل، مجلس الشيوخ، المجالس الشعبي. – توازن نسبي بين الطبقات.

الإمبراطورية	(27 ق.م) - (476م)	- تركز السلطة في يد الإمبراطور. - احتفاظ شكلي بالمؤسسات الجمهورية. - تقليص فعلي لدور مجلس الشيوخ.

ورث الرومان الكثير من المفاهيم السياسية اليونانية التي طوَّروها وأضافوا إليها، فأقاموا إمبراطورية كبيرة بدلاً من دولة المدينة، حيث الدولة الرومانية ثلاثة أنظمة سياسية رئيسية:

- الملكية.
- الجمهورية.
- الإمبراطورية.

فقد ظهرت روما، في بداية عهدها، كدولة مدينة مكوَّنة من عدّة قبائل، تسكن التلال المحيطة بها، وهي بذلك تشبه نظام دولة المدينة القائم في المدن اليونانية، أثينا وإسبرطة، حيث مرَّت في تاريخها السياسي الطويل منذ تأسيسها بعدّة مراحل، حتى وصلت إلى تأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف [19].

1 - روما الملكية

في بداياتها، ظهرت روما كدولة مدينة تتكوَّن من تكتل قبلي، وتولى حكمها ملوك يُنتخبون -غالبًا- من الطبقة الأرستقراطية (الآباء)، وكان الملك يحتكر السلطات الثلاث: العسكرية، والقضائية، والدينية، ويعاونه مجلس من النبلاء (السيناتوس)، الذي اقتصر دوره -حينها- على المشورة لا التشريع. وكانت للملك وظيفة دينية مركزية، إذ يُعَدّ الوسيط بين الشعب والآلهة، وهو مَن ينظم الطقوس الدينية والتقويم السنوي [20].

2 - روما الجمهورية

بدأت الجمهورية الرومانية (عام 509 ق.م) بطرد آخر الملوك (تاركوينيوس الفخور)، واستُبدلت الملكية بنظام يقوم على توزيع السلطة، خاصة بين طبقتي الأشراف والعامة، حيث تميَّزت الجمهورية بما يلي:

مجلس الشيوخ	السلطة التشريعية الفعلية، وهيئة استشارية ذات نفوذ.
القناصل	ينتخب اثنان سنويًا، يتقاسمان السلطة التنفيذية والعسكرية.
المجالس الشعبية	تمثّل مصالح العامة، وتسن قوانين ملزمة بعد إصلاحات لاحقة.

فقد طرأ تعديل جوهري على نظام الحكم في العصر الجمهوري، وهو مساواة طبقة العامة بطبقة الأشراف، يضاف إلى ذلك أن طبيعة النظام الجمهوري، تقوم على أساس اختيار الحاكم بطريقة الانتخاب وتحديد مدة حكمه، وابتكر الرومان أيضًا نظامًا جديدًا لرئاسة الدولة، فوضعت مقاليد الحكم في يد شخصين، يطلق على كل منهما لقب قنصل، ولكلٍّ منهما حق الاعتراض على قرارات الآخر، وهما بذلك متساويان من حيث السلطة والمسؤولية، ويكون اختيارهما بالانتخاب لمدة عام، ولا يجوز تجديد انتخابهما؛ وتهدف هذه الوسيلة في رئاسة الدولة إلى تفادي استبداد الحكام[21].

3 - روما الإمبراطورية

استحدثت روما عام 27 ق.م نظامًا دستوريًا وسياسيًا جديدًا، عُرف بنظام الإمبراطورية، ورغم أن (أوكتافيوس) وهو أول إمبراطور روماني، حافظ على هيكل النظام الجمهوري في جميع مظاهره، من حيث استمرار الانتخابات لجميع مناصب الحكم، وبقاء المجالس التشريعية، إلّا أنه اتخذ لنفسه منصبًا جديدًا خارج الهيكل الجمهوري، وهو منصب المواطن الأول، أو بعبارة أخرى رئيس الدولة. وبصفته رئيسًا، اصطلح على تسمية النظام الجديد الذي أقامه، اسم «النظام» أو «فترة الحكم الرئاسي»، وفي واقع الأمر، أصبح (أوكتافيوس) أو أغسطس، كما لقب فيما بعد، الحاكم الفعلي المُتصرِّف في جميع شؤون الدولة، فجمع في يديه كل السلطات، السياسية، والقضائية، والعسكرية، ونظرًا لأن سلطة القيادة العسكرية المطلقة، أصبحت أخطر صفة ملازمة لشخصية رئيس الدولة الجديد، فقد أطلق المؤرخون على العصر الذي بدأه أغسطس باسم الإمبراطورية الرومانية [22].

فقد تمكَّن أغسطس من تعيين لجنة من السيناتوس (مجلس الشيوخ الروماني)، لمعاونته في إعداد جداول أعمال اجتماعات السيناتوس، وكانت تتألف هذه اللجنة من اثنين من القناصل، وممثل عن مناصب الحكم الأخرى، ومعهم خمسة عشر عضوًا يتم اختيارهم بالقرعة من بين أعضاء السيناتوس، وتتغير هذه اللجنة كل ستة أشهر، وبعد أن أعيد تنظيمها في عام 13 ق.م أضيف إليها أعضاء من أسرة الإمبراطور ومن طبقة الفرسان، إذ أخذت هذه اللجنة تمارس مهام، كانت سابقًا، من اختصاص السيناتوس (مجلس الشيوخ الروماني) ذاته، وأصبحت بذلك مجلسًا للحكم، وليست مكانًا للتشريع والاستشارة، بعدها أطلق أوكتافيوس على نفسه اسم (يوليوس قيصر)، وعندما أعاد إلى مجلس الشيوخ اعتبارهم، أطلقوا عليه لقب (أغسطس)، ومعناه (الجليل المحترم)، وقد اشتهر لاحقًا بهذا الاسم، ومن أبرز إصلاحاته[23]:

إصلاحات أغسطس (أوكتافيوس)	– تنظيم الجيش وجعله دائمًا. – تنظيم الضرائب وتوزيع الولايات. – فرض سلطة القانون وتحديد صلاحيات الحكّام المحليين. – إنشاء جهاز بيروقراطي قوي. – وضع اللبنات الأولى للدبلوماسية الرومانية.

وهكذا، تحوَّل النظام الجمهوري شكليًّا إلى نظام إمبراطوري وراثي في مراحله اللاحقة، إذ بات الإمبراطور يملك سلطةً مطلقة، وانحسر دور مجلس الشيوخ تدريجيًّا، إلى أن أصبحت الإمبراطورية نظامًا أوتوقراطيًّا شاملاً.

المبحث الثاني: تاريخ النظم السياسية في العصور الوسطى

أولاً: العالم المسيحي (الإمبراطورية الرومانية)

تعّد الإمبراطورية الرومانية من أكبر الإمبراطوريات في تاريخ البشرية، إذ امتد نفوذها في ثلاث قارات (إفريقيا – آسيا – أوروبا) الأمر الذي جعلها عرضةً لغزوات متكرّرة على حدودها، ما أسفر عن اضطرابات سياسية واجتماعية داخلية؛ وقد أدى

ذلك لاحقًا إلى انقسامها إلى قسمين رئيسيين:

- (القسم الشرقي) ⟵ الإمبراطورية الشرقية
- (القسم الغربي) ⟵ الإمبراطورية الغربية

1 - الإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية)

اتخذ النظام السياسي في هذه الإمبراطورية شكلاً مركزيًا، يتمثل في وجود إمبراطور واحد على رأس الدولة، وبطريك واحد على رأس المؤسسة الكنسية، ويقيم كلاهما في القسطنطينية، كان منصب الإمبراطور يُمنح عادةً وراثيًا، وإن كان ذلك لا يخلو من تجاوزات، وقد أحاط بالإمبراطور جهاز إداري ضخم، يتكوَّن من الموظفين المدنيين والعسكريين، إلا أن الهيمنة الفعلية في تلك المرحلة كانت للموظفين المدنيين أكثر من العسكريين، كما ضمَّ الجهاز الحاكم القناصل وقادة الفيالق، إضافة إلى مجلس الشيوخ، الذي كان وجوده شكليًا دون تأثير يُذكر، أما العلاقة مع الإمبراطورية الرومانية الغربية، فاقتصرت على رمزية دينية، تجسّدها مكانة روما بوصفها مقرًا للبابوية، دون أن يترتب على ذلك تفاعل سياسي فعّال [24].

(القسم الشرقي) الإمبراطورية الشرقية	عاصمتها القسطنطينية، عرفت أيضا باسم الإمبراطورية البيزنطية، وقد استمرت حتى عام 1453م، حين سقطت على يد السلطان محمد الفاتح.

2 - الإمبراطورية الرومانية الغربية

كانت روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية، وقد استمر وجودها حتى سقوطها عام 476م، عندما اجتاحتها القبائل الجرمانية بقيادة أودواكر؛ ما أدى إلى نهاية الحكم الإمبراطوري في الغرب وبداية تشكّل ممالك جرمانية متفرقة، لكل منها نظامها السياسي الخاص، وتأسست الإمبراطورية الغربية نتيجة تقسيم الإمبراطورية الرومانية عام 395م في عهد الإمبراطور ثيودوسيوس الأول، وليس في 359م كما يُشاع، تبنّت الإمبراطورية الغربية نظام الحكم المطلق، وكان البابا يقيم

في روما التي بقيت حتى انهيار الإمبراطورية مركزًا دينيًا مهمًا، ومع هذا السقوط، دخلت أوروبا ما يُعرف بـ«العصور الوسطى المبكرة» أو «العصور المظلمة»؛ نظرًا لحالة الفوضى والضعف السياسي والثقافي، وبرز خلال هذه الحقبة مفكران مسيحيان تركا أثرًا واضحًا على الفكر السياسي الأوروبي:

- القديس أمبروز.
- القديس أوغستين.

القديس أمبروز ينتمي إلى مرحلة التأسيس المبكر للفكر المسيحي، وقد تصدى لمعالجة قضايا دينية وفلسفية كانت تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية آنذاك، فقد سعى، إلى جانب عدد من المفكرين، إلى ترسيخ أسس الفكر المسيحي في مواجهة التحديات التي واجهت الكنيسة، وتمحورت أبرز إسهاماته الفكرية حول تحليل العلاقة بين الكنيسة والدولة، وبيان موقع كل منهما في منظومة السلطة، سواء بتقدُّم الإمبراطورية على البابوية أو العكس، وقد مثل هذا الجدل أحد المحاور المركزية في التاريخ السياسي لأوروبا في العصور الوسطى، إذ اتخذ الصراع بين السلطتين طابعًا مستمرًا من التوتر والجدال، وصولاً إلى المواجهة المسلحة، وكان أمبروز من أبرز الداعين إلى تفوق الكنيسة على السلطة الإمبراطورية، أما القديس أوغستين، فقد بدأ في تلك الحقبة تأليف كتابه الشهير «مدينة الله»، حيث اعتقد بأن كل سلطة أرضية تستمد مشروعيتها من إرادة إلهية، وفق ما يُعرف بمبدأ «التفويض الإلهي»، كما رأى أن انحراف الإنسان عن الخير هو ما يفرض على الحكومة استخدام القوة لكبح الشرور، معتبرًا أن ممارسة السلطة من قِبل الدولة هي وسيلة إلهية مشروعة لضبط السلوك البشري[25].

(القسم الغربي) الإمبراطورية الغربية	عاصمتها روما، انهارت عام 476 م، عندما اجتاحت أراضيها العناصر الجرمانية، وكوَّنت دولاً عديدة، حيث أصبح لكل منها حاكم مستقل.

ثانيًا: العالم الإسلامي

شهد التاريخ الإسلامي نشوء عدد من الدول التي شكّلت مراحل محورية في تطوُّر النظام السياسي الإسلامي، ومن أبرزها: عهد النبي محمد ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين، ثم الدولة الأموية، فالعباسية، تلتها المملوكية، وصولاً إلى الدولة العثمانية، وقد تأسس الحكم الإسلامي على أساس شرعي غايته رعاية شؤون المسلمين وإدارة حياتهم العامة دون التسلّط عليهم، شريطة التزامهم بآداب الإسلام وسلوكه، إذ يُعَدّ الخليفة حارس الشريعة وحاميها.

فالإسلام لم يكن عقيدة دينية فحسب، بل نظامًا اجتماعيًّا وسياسيًّا متكاملاً، لا يكتمل إلّا بوجود الدولة التي تجسده، وتضمن تطبيق مبادئه، وقد ظهر هذا المفهوم جليًّا مع قيام العهد النبوي في المدينة المنورة، بعد الهجرة، إذ كان الهدف الأساس من تأسيس الدولة هو حماية العقيدة الإسلامية، وخاصة التوحيد، بوصفه الوسيلة التي تحرِّر الإنسان وتحقق مجتمع العدالة والتكافل والقيم الأخلاقية العليا، ويتميّز الفكر السياسي الإسلامي بعدد من السمات الجوهرية:

سمات الفكر السياسي الإسلامي	– الإيمان بالمساواة والعدل والإحسان. – محاربة الضعف والظلم والطغيان. – القرآن الكريم هو الأساس الأول للشريعة الإسلامية. – السُّنَّة النبوية هي المكملة للقرآن الكريم.

وُلد النبي محمد ﷺ في مكة، التي لم تكن فيها سلطة سياسية قائمة، لكنه حين وصل إلى المدينة، أسس مجتمعًا موحَّدًا، جعل فيه الولاء لله ورسوله[26]، بدلاً من الولاءات القبلية، ومن هنا، لم يكن الإسلام يعارض القبيلة، بل ينبذ القبلية، وتقوم الفكرة الإسلامية على أن الدولة ضرورة ثابتة، منذ أن دخل المجتمع البشري طور الاختلاف والصراع، وستظل كذلك ما دامت المجتمعات في تطوُّر دائم، ويمنح الإسلام للفرد أهمية كبرى، بوصفه المؤهل لتطبيق قيم الإسلام ونشرها، ويُعَدّ الحكم في الإسلام حقيقة قائمة تستند إلى نصوص الوحي، مع وجود مجال للاجتهاد في التفاصيل

التطبيقية، وقد أرسى القرآن الكريم مجموعة من المبادئ السياسية العامة التي تُشكِّل الإطار المرجعي لنظام الحكم، ومن أبرزها[27]:

الشورى	(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ).
العدالة	(إِنَّ اللَّه يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ).
المساواة	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّه أَتْقَاكُمْ).
الطاعة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّه وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ).

وقد جسّد النبي محمد ﷺ هذا النظام، لكونه معصومًا، وبعد وفاته، اكتمل التشريع بانقطاع الوحي، فبات على الأمة التفسير والاجتهاد دون ابتداع تشريع جديد، وهكذا، استمر هذا النمط قائمًا في عهد الخلفاء الراشدين بشكل وظيفي، حيث كانت الخلافة تمثّل السلطة التنفيذية، والقرآن والسنة هما المرجعية التشريعية، بينما أوكلت السلطة القضائية إلى القضاة، وفيما يلي أبرز الدول الإسلامية في العصور الوسطى[28]:

عهد النبي محمد ﷺ	- المدينة المنورة.	11 عامًا
عهد الخلفاء الراشدين	- المدينة المنورة: (في عهد أبوبكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم). - الكوفة: (في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه).	29 عامًا
الدولة الأموية	- دمشق.	89 عامًا
الدولة العباسية	- بغداد.	508 أعوام
الدولة المملوكية	- القاهرة.	267 عامًا
الدولة العثمانية	- إسطنبول.	625 عامًا

المبحث الثالث: تاريخ النظم السياسية في العصر الحديث

كان للأنظمة الحاكمة خلال العصور الحديثة الدور المركزي الأوحد في إدارة الدولة وتنظيم شؤونها، إذ لم يكن للأحزاب أي نفوذ يُذكَر، كما غاب تأثير القوى السياسية غير الرسمية، على غرار ما نشهده أحيانًا في عصرنا الراهن، فقد انقسمت غالبية النظم السياسية آنذاك إلى طرفين: «حاكم» يهيمن على جميع السلطات، و«محكوم» لا يُطالب إلّا بالطاعة والانقياد. وانطلاقًا من هذا الواقع، يتناول هذا المبحث بعض النماذج من النظم السياسية التي ظهرت خلال حقبة العصور الحديثة.

أولاً: النظم السياسية للدويلات الإيطالية في العصور الحديثة

مع نهاية العصور الوسطى، انقسمت شبه الجزيرة الإيطالية إلى عدّة دويلات مستقلة، كان من أبرزها [29]:

الدويلات الإيطالية مع نهاية العصور الوسطى	– نابولي في الجنوب. – فلورنسا في الوسط. – البابوية في الوسط. – جنوة وميلانو في الشمال. – البندقية في الشرق.

تمتعت كل دويلة خلال عصر النهضة باستقلال نسبي في نظامها السياسي، وساد بينها نوع من التعاون المؤقت، غير أن الحكم في أغلبها اتسم بالسلطوية المطلقة، وارتبط في ممارسته بسمات الفرد الحاكم، بينما شكّلت الأوليغارشية (حكم الأقلية) النمط الغالب في إدارة الشأن العام، وقد حافظت الكنيسة على نفوذ واسع في تلك المرحلة، كما شهدت بعض هذه الدويلات محاولات إصلاح سياسي وتطوير في أشكال الحكم، خصوصًا في ميلانو وفلورنسا والبندقية، التي تحوَّلت إلى مراكز مالية وتجارية رئيسية بفضل موقعها على طرق التجارة الأوروبية، هذا التطوُّر أسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية في القارة، لكن الانقسامات الداخلية بينها سهّلت غزوها من قِبل القوى الكبرى، إذ اجتاحت فرنسا بقيادة شارل الثامن أراضيها

عام 1494م، لتتبعها سلسلة من الحروب استمرَّت حتى منتصف القرن السادس عشر، لاحقًا، تدخلت إسبانيا في الشأن وسيطرت على أغلب تلك الدويلات؛ ما أدى إلى تأثر أنظمتها السياسية بالنموذج الإسباني القائم آنذاك على الحكم المطلق[30].

ثانيًا: النظم السياسية الفرنسية في العصور الحديثة

مرَّت فرنسا خلال العصور الحديثة بمرحلتين سياسيتين رئيسيتين: الأولى كانت «حقبة المملكة»، والثانية شهدت ولادة الجمهورية، وقد انعكست التحوُّلات السياسية في كل حقبة على بنية النظام السياسي الفرنسي وأدائه.

1 - النظام السياسي في مملكة فرنسا

قامت مملكة فرنسا في القسم الغربي من أوروبا، واستمر نظامها الملكي حتى اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م، وقد دخلت المملكة عصر النهضة بتطوير مؤسساتها الإدارية، لا سيما من خلال تأسيس نظام مالي مركزي، مكّن الملك من السيطرة المطلقة على الموارد وإنشاء جيوش نظامية لخدمة أهدافه التوسعية.

في عام 1539م، أصدر الملك فرانسوا الأول مرسومًا قانونيًّا وسّع بموجبه صلاحياته التنفيذية والقضائية والدينية، وفرض اللغة الفرنسية لغةً رسمية في التشريعات والمعاملات الرسمية، وعلى الرغم من وجود مجلس استشاري للملك، فقد اقتصرت وظيفته على تقديم الرأي، دون أن يمتلك سلطة حقيقية لمعارضة قرارات الملك أو تعديلها، وحتى الجمعية الوطنية، لم يكن لها تأثيرٌ حاسم في مواجهة السلطة الملكية المطلقة، وتميَّز المجتمع الفرنسي في تلك الحقبة بتقسيم طبقي حاد، حيث تَربّعت طبقة النبلاء ورجال الكنيسة على قمة الهرم، تليها طبقة الإقطاعيين، في حين حُرم عامة الشعب من الامتيازات والحقوق. ويُذكر أن الكنيسة كانت تملك وحدها، قرابة عُشر الأراضي الفرنسية، مما أثار استياءً شعبيًّا واسعًا ساهم لاحقًا في إشعال شرارة الثورة[31].

2 - النظام السياسي في الجمهورية الفرنسية

أُعلنت الجمهورية الفرنسية الأولى رسميًا عام 1792م؛ مما مثّل نقطة تحوُّل حاسمة في تاريخ النظام السياسي الفرنسي، فقد تم إنهاء النظام الملكي المطلق، وأُعيدت صياغة العلاقة بين الكنيسة والدولة، من خلال تقييد سلطات الكنيسة وتحديد أدوارها، كما ألغت الجمعية الوطنية نظام الإقطاع، في خطوة جذرية هدفت إلى إزالة الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية التي رسخت الفوارق الطبقية، ورغم أن بعض أعضاء الجمعية الوطنية كانوا يفضلون نظامًا ملكيًا دستوريًا، فإن تعنُّت الملك ورفضه لتقاسم السلطة وتمسكه بامتيازاته، عجَّل بإسقاط الملكية، وقد اضطلعت الجمعية بدور تشريعي فاعل، فباشرت بإصدار القوانين، وتنظيم عمل الحكومة، وتحديد صلاحياتها، وبفعل الضغوط الشعبية والمؤسساتية، اضطُر الملك في نهاية المطاف للاعتراف بسلطة الجمعية في التشريع والمصادقة على القرارات، ومن أبرز الإصلاحات التي تبنتها الجمعية الوطنية آنذاك: منح النواب الحصانة البرلمانية، وإلغاء مجلس الشيوخ الملكي، وتقليص صلاحيات الملك، بما في ذلك سحب حق النقض (الفيتو)، ورغم مقاومة بعض القوى اليمينية لتلك التغييرات، فقد تمكّنت الجمعية من وضع أسس جديدة للحياة السياسية في فرنسا؛ ما أدى إلى خلع الملك لويس السادس عشر، وإعلان الجمهورية، لتُصبح فرنسا أول دولة أوروبية حديثة تُرسخ النظام الجمهوري بعد الثورة الفرنسية [32].

ثالثًا: النظام السياسي في إنجلترا في العصور الحديثة

اشتهرت الثورة الإنجليزية في التاريخ السياسي باسم «الثورة المجيدة»؛ لِما أحدثته من تحوُّل جذري في بنية النظام السياسي البريطاني، إذ شكَّلت صراعًا ممتدًا بين السلطة الملكية والسلطة البرلمانية، امتدّ من عام 1642م حتى عام 1688م. بدأت الأزمة عندما تبنّى الملك جاك الأول أفكارًا تميل إلى الملكية المطلقة، مدعيًا أن سلطته لا تخضع لأي مساءلة؛ مما أثار حفيظة البرلمان، وبلغ الصراع ذروته في عهد شارل

الأول، الذي انتهج سياسات استبدادية تمثَّلت في حلّ البرلمان مرارًا، وفرض المذهب الكاثوليكي، ما أثار سخط الشعب والبرلمان على حد سواء، وردًا على ذلك، أصدر البرلمان وثيقة تُطالب بتوزيع السلطات واحترام الحريات، لكن الملك رفضها وأعاد حل البرلمان؛ مما أدى إلى تفاقم الأزمة [33].

وفي عام 1649م، وبعد تصاعد المواجهة بين الطرفين، أُعدم الملك شارل الأول، وهو حدث غير مسبوق في تاريخ الملكيات الأوروبية، لاحقًا، تولّى جيمس الثاني الحكم، وسار على نهج سلفه في الاستبداد، حتى انتهى الأمر بعزله عام 1688م، وهروبه إلى فرنسا، وبموجب «الثورة المجيدة»، نُصّبت ابنته ماريا الثانية وزوجها ويليام أوف أورانج ملكين بموجب إعلان الحقوق، الذي قيّد سلطاتهما، وأقر أسبقية البرلمان في التشريع، وبهذا التحوُّل، أصبحت إنجلترا أول دولة تعتمد الملكية البرلمانية كنظام حكم، حيث احتفظ الملك بدور رمزي، بينما انتقلت السلطة الفعلية إلى البرلمان، وقد مثّلت هذه الثورة لحظة مفصلية في التاريخ الدستوري الأوروبي، وأسهمت في ترسيخ مفاهيم الحكم المقيد، وتقاسم السلطات، وسيادة القانون، ما مهّد الطريق أمام الديمقراطيات الحديثة[34].

رابعًا: النظام السياسي في الدولة العثمانية

كغيرها من الأنظمة السياسية السائدة في تلك الحقبة، قام النظام السياسي في الدولة العثمانية على أساس السلطنة الإسلامية، التي استمدت شرعيتها من المبادئ الدينية الإسلامية، وقد تمتع السلطان بصلاحيات مطلقة شملت مختلف جوانب الدولة، ومن أبرز مهام السلطان [35]:

مهام السلطان	– رئاسة الدولة. – قيادة الجيش العثماني. – رئاسة الهيئة الحاكمة. – حماية الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الواسعة، لم يكن بوسع السلطان تجاهل المرجعية الدينية، التي استمدَّ منها شرعيته واستمراره في الحكم، إذ كان يعتمد على هيئة العلماء العليا المعروفة باسم «الهيئة العلمية»، وهي أعلى مرجعية دينية، تُصدر الفتاوى التي تستند إليها قرارات السلطان وتوجهاته، وكانت هذه الهيئة تضم نخبة من العلماء والقضاة، وترتبط بها عدة دوائر دينية وإدارية مهمة، منها[36]:

- دائرة القضاء.
- دائرة التعليم.
- دائرة الشؤون الدينية.
- دائرة العلماء.
- دائرة نقابة الأشراف.

وقد شهد النظام السلطاني محاولات إصلاحية عدّة، خاصة على الصعيد الدستوري، غير أن معظمها لم يُكتب لها النجاح بسبب رفض السلاطين لتقليص سلطاتهم، ففي عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839م – 1861م)، اقترح وزير داخليته إدخال مواد دستورية على نظام الحكم، كما حاول وزير العدل في عهد السلطان عبد العزيز (1861م – 1876م) تقديم مشروع دستوري، لكن السلطان أمر بعزله مباشرةً، أما التحوُّل الفعلي نحو الإصلاح الدستوري، فقد تحقق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876م – 1909م)، حين كلّف صَدْرَه الأعظم (رئيس الوزراء) بصياغة أول دستور عثماني رسمي، نصّ على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وتضمن إنشاء مجلسين تشريعيين: الأول للنواب، والثاني للشيوخ، كما منح مجلس النواب سلطة مناقشة الموازنة العامة، ووضع آلية لتنظيم الحكم في الولايات التابعة، ومع ذلك، لم يستمر هذا الدستور سوى أحد عشر شهرًا، إذ قرر السلطان تعليق العمل به، وهو ما أوقف مسار الإصلاحات السياسية مؤقتًا، وأعاد النظام إلى صورته السلطانية المطلقة [37].

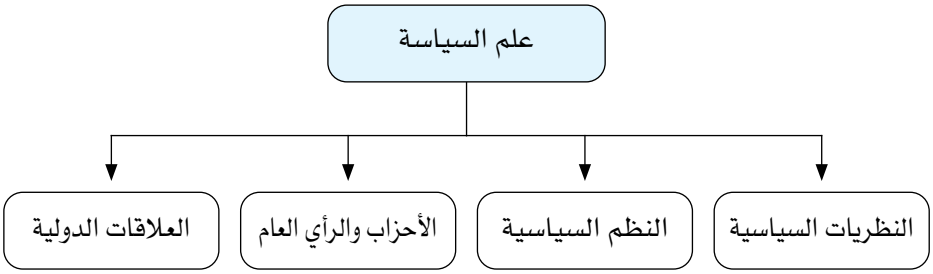
المبحث الرابع: التاريخ العلمي للنظم السياسية

بدأت النشأة العلمية لعلم النظم السياسية في إيطاليا سنة 1797م، عندما تقرَّر تدريس القانون الدستوري كمادة علمية ضمن المناهج الدراسية في بعض الكليات القانونية، ثم تبعتها كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية، التي أدرجت مادة القانون الدستوري ضمن مناهجها للمرة الأولى سنة 1834م، ويلاحظ هنا أن النشأة العلمية لعلم القانون الدستوري مهّدت الطريق لظهور علم النظم السياسية، وذلك في عام 1954م، حين أصدرت فرنسا مرسومًا قضى بإدراج مقرر يحمل عنوان «النظم السياسية» ضمن مادة «القانون الدستوري»، ليصبح المقرر المعتمد تحت مسمَّى «القانون الدستوري والنظم السياسية»، ثم انتقل هذا المقرر تدريجيًا إلى عدد كبير من الجامعات العالمية، بما في ذلك الجامعات العربية [38].

وهنا يفترض التمييز بين مدلولي القانون الدستوري والنظم السياسية، رغم التداخل القائم بينهما من الناحية العلمية، حيث يعالج كل منهما جانبًا متميزًا كما يُبيِّن الجدول التالي:

القانون الدستوري	يُعنَى بالجانب القانوني لنظام الحكم، ويحدِّد القواعد التي تنظّم السلطات العامة في الدولة.
النظم السياسية	تتناول، انطلاقًا من الأسس القانونية، العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في طبيعة نظام الحكم.

وفي هذا السياق، كان عام 1948م عامًا مفصليًا في تحديد موضوعات علم السياسة، حين اجتمع عدد من الباحثين والأكاديميين في العاصمة الفرنسية باريس، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بهدف تأسيس جمعية دولية تُعنَى بعلم السياسة، ومن أبرز مهام هذا الاجتماع تحديد أقسام علم السياسة وفروعها، وهو ما نتج عن التقسيم التالي [39]:



وقد فرّعت اللجنة الدولية علم السياسة، بحيث أتت بالشكل التالي:

أولاً: النظريات السياسية

- تشمل النظريات السياسية الفروع التالية:
- النظرية السياسية وتطوُّرها.
- تاريخ الفكر السياسي.

ثانيًا: النظم السياسية

تشمل النظم السياسية الفروع التالية:

- الدستور.
- المؤسسات السياسية.
- الحكومة المركزية والمحلية.
- الإدارة العامة.
- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.
- النظم السياسية المقارنة.

ثالثًا: الأحزاب والرأي العام

تشمل الحياة السياسية الفروع التالية:

- الأحزاب السياسية.

- جماعات الضغط.
- منظمات المجتمع المدني.
- الرأي العام.

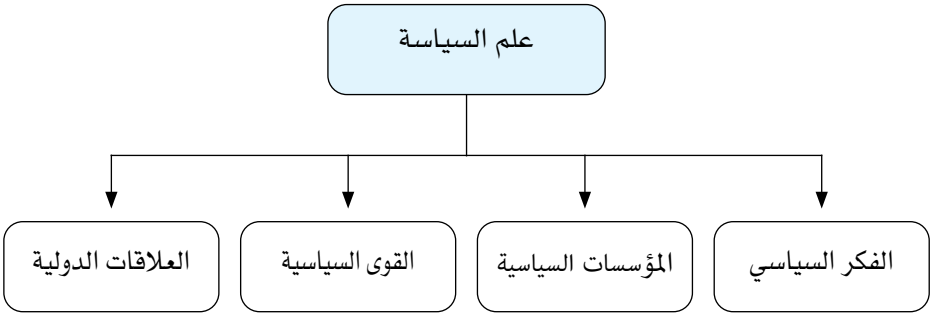
رابعًا: العلاقات الدولية

تشمل العلاقات الدولية الفروع التالية:

- السياسة الدولية.
- المنظمات الدولية.
- القانون الدولي.

لكن عند التمعُّن في المواضيع الرئيسية لعلم السياسة والفروع التابعة له، يتّضح غياب التراتبية الأكاديمية عن التقسيمات السابقة، وهو أمر يمكن تفهّمه في سياق تطوُّر الحقول العلمية وتحوُّلاتها المنهجية على امتداد الزمن، إذ إن الفترة الطويلة التي تفصلنا عن تصنيف علم السياسة عام 1948م تُبرر الحاجة إلى مراجعة هذه الهيكلية وإعادة تنظيمها بما يتماشى مع المستجدات النظرية والعملية، فعلى سبيل المثال، يغيب موضوع «الانتخابات» رغم أنه من الأركان الأساسية في النظم السياسية الحديثة، كما لم تُدرج «السياسة الخارجية» ضمن فروع العلاقات الدولية، رغم دورها الاستراتيجي المتعاظم.

ومن هنا، رأيتُ أنه من الضروري إعادة تنظيم الموضوعات الرئيسية لعلم السياسة ومجالاته الفرعية، وفق رؤية علمية متكاملة تستوعب تطوُّرات الحقل ومقتضيات الدراسة المعاصرة، وقد اقترحت بناءً على ذلك تصنيفًا محدَّثًا أكثر شمولاً وتماسكًا، يُضاف إليه ما غاب، ويُعدَّل فيه ما تقدَّم.



وانطلاقًا من ذلك، يرى المُؤلِّف أن الهيكلية التالية تمثّل تصوُّرًا أكثر دقة وحداثة لموضوعات علم السياسة، وتستجيب للاحتياجات العلمية والبحثية المعاصرة:

الموضوع الأول: الفكر السياسي

تُستبدل «النظرية السياسية» بمصطلح أوسع هو «الفكر السياسي»، ويُضاف إليه فرع الفلسفة السياسية، ليشمل:

- الفلسفة السياسية.
- تاريخ الفكر السياسي.
- النظرية السياسية.

الموضوع الثاني: المؤسسات السياسية

يُستبدل مصطلح «النظم السياسية» بمصطلح «المؤسسات السياسية»، وتُضاف الانتخابات والسياسات العامة إلى فروعه، ليصبح:

- الدستور.
- المؤسسات السياسية (السلطات الثلاث).
- الحكومة المركزية والمحلية.
- الإدارة العامة.
- السياسات العامة.

- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.
- الانتخابات.
- النظم السياسية المقارنة.

الموضوع الثالث: القوى السياسية

تُضاف الجامعات ومراكز الأبحاث بِعَدّها فرعًا رئيسيًّا ضمن فروع القوى السياسية، لتصبح كما يلي:

- الأحزاب السياسية.
- جماعات الضغط والمصالح.
- منظمات المجتمع المدني.
- الرأي العام.
- الجامعات ومراكز الأبحاث.

الموضوع الرابع: العلاقات الدولية

تُضاف السياسة الخارجية بِعَدّها فرعًا رئيسيًّا ضمن فروع العلاقات الدولية، لتصبح كما يلي:

- السياسة الخارجية.
- السياسة الدولية.
- القانون الدولي.
- المنظمات الدولية.

وما يهمنا في هذا الكتاب هو دراسة النظم السياسية بمفهومها الحديث، بما يشمل تحليل بنيتها ووظائفها وتفاعلاتها في السياقات الوطنية والدولية، وانطلاقًا من هذا التوجُّه، سنسلّط الضوءَ على الأقسام الأساسية المرتبطة بها، وهي الفروع التي يرى المُؤلِّف أنها تشكّل الإطار المعرفي والمنهجي الأكثر ملاءمة لدراسة النظم السياسية

المعاصرة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدستور

وهو القانون الأعلى في الدولة، يُحدّد القواعد الأساسية لتنظيم السلطات العامة، ويبيِّن طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها، كما يكفل حقوق الأفراد وحرّياتهم، ويُعَدّ المرجعية العليا للتشريعات كافةً.

ثانيًا: المؤسسات السياسية

وتضمُّ مؤسسات الدولة الرسمية التي تمارس صلاحياتها بناءً على أحكام الدستور، وتشمل:

- السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة القضائية.

ثالثًا: الحكومة المركزية والمحلية

وتُقسَّم إلى نوعين:

- الحكومة المركزية: تُمارس اختصاصات الدولة على المستوى الوطني، وتتمتع بالسيادة الكاملة على جميع الشؤون الوطنية.
- الحكومة المحلية: تعمل بصفتها وحدات إدارية داخل الدولة، وتُمارس صلاحياتها في نطاق جغرافي محدود، مع التزامها بالإطار العام للدولة الفيدرالية أو المركزية.

رابعًا: الإدارة العامة

وهي الأجهزة والعمليات التنفيذية التي تُعنَى بتنفيذ السياسات العامة، وتقديم

الخدمات المجتمعية، والإشراف على التنمية، وَفق معايير الكفاءة والشفافية.

خامسًا: السياسات العامة

تمثل الخطط والبرامج والإجراءات التي تعتمدها الدولة لمعالجة قضايا المجتمع، وتنفيذ أهداف التنمية والاستقرار، وهي مرتبطة بعمل المؤسسات السياسية الرسمية.

سادسًا: وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية

تشمل الأنشطة التي تُنفّذها الدولة لتعزيز الرفاه العام، مثل التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وتختلف هذه الوظائف باختلاف الإمكانيات الاقتصادية ومدى التزام الدولة بالعدالة والمساواة.

سابعًا: الانتخابات

تُعَدّ آلية أساسية لتجسيد الإرادة الشعبية، وتُستخدم لاختيار القيادات وممثلي الشعب، ما يجعلها ركيزة في الحياة السياسية للدولة الديمقراطية.

ثامنًا: النظم السياسية المقارنة

تُعنَى بتحليل النماذج السياسية المختلفة، من خلال مقارنة الهياكل والوظائف والأداء بين الدول؛ بهدف فهم أوجه التشابه والاختلاف، واستخلاص التفسيرات العلمية للسلوك السياسي.

خاتمة الفصل الثاني

يتّضح من هذا الفصل أن النظم السياسية لم تتشكّل دفعة واحدة، بل كانت نتاجًا لتراكمات تاريخية معقّدة، ساهمت فيها الأديان، والحروب، والثورات، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فقد بدأت النظم في شكل بدائي داخل مجتمعات زراعية صغيرة، ثم تطوَّرت إلى أشكال أكثر تنظيمًا، مع ازدهار المدن والدول، وقد أظهرت التجارب التاريخية المختلفة، من الإمبراطوريات إلى الجمهوريات، أن مفهوم السلطة لا ينفصل عن السياق الحضاري والثقافي لكل مجتمع، كما أن تطوُّر النظم السياسية

الحديثة، لم يكن منعزلاً عن الفكر السياسي والفلسفي والدستوري الذي تبلور عبر القرون، وتُمثّل هذه الدراسة التاريخية مدخلاً ضروريًّا لفهم طبيعة الأنظمة السياسية الراهنة، ومرجعًا لتفسير اختلافها وتباين أدائها في العالم المُعاصر.

الفصل الثالث

مناهج البحث في النظم السياسية

ينصرف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مناهج البحث المعتمدة في دراسة النظم السياسية، من خلال تناول الأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها الدراسات السياسية المعاصرة، ويهدف إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بمنهجية البحث، والتمييز بين المنهج والمنهجية، مع استعراض أبرز المناهج المستخدمة في تحليل النظم السياسية، سواء من حيث الأطر النظرية أو الخطوات الإجرائية، كما يركّز الفصل على بيان كيفية توظيف هذه المناهج في تحليل الظواهر السياسية وتفسيرها، بما يُثري أدوات الباحث، ويُعزِّز القيمة العلمية للدراسات والبحوث السياسية.

المبحث الأول: أسس مناهج البحث في النظم السياسية

أولاً: منهج البحث لغةً واصطلاحًا

1 – منهج البحث لغةً

المنهج لغة
جاء في «لسان العرب» أن المنهج هو «الطريق» أو «منهجُ الطريق»، أي الطريق المحدّد والواضح، وقد ورد لفظ المنهاج في القرآن الكريم في قوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)، حيث يعني «المنهاج» الطريق الواضح، في حين يُقصد بـ «النهج» الطريق المستقيم، وعليه، يُفهم المنهج لغويًّا على أنه الطريق المنظم المؤدي إلى غاية محددة[40].

البحث لغة
جاء في لسان العرب أن البحث هو «الحفر والتنقيب عن أمرٍ ما»، فقد ذكرت في القرآن الكريم ومنه قول الله تعالى: (فَبَعَثَ اللَّه غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ)[41].

2 – منهج البحث اصطلاحًا

المنهج اصطلاحًا
يمكن تعريف المنهج اصطلاحًا بأنه «الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث لدراسة الظواهر وتحليلها وصولاً إلى نتائج أو تفسيرات تستند إلى الأدلة العلمية»[42].

البحث اصطلاحًا
هو الوسيلة التي يعتمد عليها الباحثون أو الدارسون من أجل حل مشكلة محددة، من خلال التقصّي والتحقّق والتدقيق، والاستناد إلى الأدلة والبراهين والتحليل العلمي، بمعنى: التفتيش المنهجي للوصول إلى نتائج موثوقة[43].

ثانيًا: تعريف منهج البحث

استنادًا إلى التعريفات السابقة، فإن الجمع بين مصطلحي (المنهج) و(البحث) يُنتج مفهومًا مركّبًا هو (منهج البحث)، ويمكن توضيحه كما يلي:

1 – منهج البحث بشكل عام

هو مجموعة من الطرق والوسائل المنظّمة التي يستخدمها الباحث أو الدارس، لدراسة مشكلة أو ظاهرة في مختلف المجالات المعرفية والإنسانية، بقصد الوصول إلى الحقيقة أو الإسهام في كشفها مستقبلاً، وفق أسس علمية وخطط منهجية دقيقة.

2 – منهج البحث في العلوم السياسية

هو ذات الإطار المنهجي المستخدم في مختلف العلوم، لكنه يركّز على دراسة الظواهر والمشكلات ضمن حقل العلوم السياسية؛ بهدف تفسيرها وفهم أبعادها باستخدام أدوات علمية ومنهجيات تحليلية منظمة.

ثالثًا: المنهج والمنهجية

قد يقع بعض الباحثين في خلط مفاهيمي بين مصطلحين متشابهين من حيث اللفظ، مختلفين من حيث الدلالة: (المنهج) و(المنهجية)، ويوضح الجدول التالي أوجه التباين بينهما:

العنصر	المنهج	المنهجية
التعريف	الطريقة أو الأسلوب العلمي الذي يتبعه الباحث لجمع البيانات وتحليلها والوصول إلى النتائج.	الإطار الفكري والعلمي الذي يبرر اختيار المنهج، ويحدد الأسس الفلسفية والمنطقية التي يقوم عليها البحث.
النطاق	يركز على إجراءات تنفيذ البحث.	تركز على فلسفة البحث ومنطقه وكيفية تصميمه.
الوظيفة	يبين كيف ستُدرس المشكلة البحثية.	تفسر لماذا اختير هذا المنهج دون غيره.
الموضوع	يهتم بالأدوات والإجراءات التطبيقية.	تهتم بالمبادئ والافتراضات والأسس التي تحكم استخدام تلك الأدوات.
العلاقة بينهما	يمثل الجانب التطبيقي من البحث.	تمثل الإطار العام الذي يوجّه اختيار المنهج وتطبيقه.
مثال	المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج السلوكي.	تبرير اختيار المنهج المقارن لأنه الأنسب لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية.

انطلاقًا مما سبق، فإن المنهج هو فن تنظيم سلسلة من الأفكار لاكتشاف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على حقيقة قائمة، وهو ما يجعل مناهج البحث أداةً أساسية لفهم المشكلات ودراستها وفق مسارات منضبطة، أما المنهجية، فهي تمثّل الخلفية النظرية والتبرير العلمي لاختيار منهج دون غيره، وتلعب دورًا محوريًا في رسم الإطار العام للبحث وتحديد كفاءته، لذا، فإن فهم مناهج البحث يُعدّ أمرًا جوهريًا في إعداد الدراسات والبحوث والرسائل العلمية، إذ لا تكتمل دراسة علمية رصينة من دون إطار منهجي يُرشد الباحث نحو معالجة مشكلته بدقة، وتجدر الإشارة إلى أن استخدام منهج واحد أو أكثر في الدراسة، لا يتوقّف على رغبة الباحث، بل يتحدّد بحسب طبيعة الظاهرة أو المشكلة المدروسة، ويُوضح الجدول التالي الفروق بين استخدام المنهج الفردي والمناهج المتعددة في الدراسة الواحدة:

استخدام منهج واحد ← (المنهج الفردي)	المنهج التاريخي.
استخدام عدة مناهج ← (المناهج المتعددة)	المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوظيفي.

رابعًا: خطوات مناهج البحث في النظم السياسية

تعتمد مناهج البحث في النظم السياسية على جملة من الخطوات الأساسية التي ينبغي أن يتّبعها الباحث لضمان سلامة المنهجية، وهي:

1. تحديد موضوع البحث السياسي.
2. إعداد التصوُّر العام للبحث، وصياغة خطة العمل وتقسيماته.
3. جمع المعلومات والبيانات والمصادر المرتبطة بموضوع البحث، ثم تحليلها.
4. الشروع في كتابة الدراسة.
5. استنباط النتائج والأفكار الجديدة التي توصّل إليها البحث.
6. اقتراح توصيات، أو استشراف اتجاهات مستقبلية إذا اقتضت طبيعة الدراسة ذلك.

وعند دراسة أي ظاهرة سياسية ينبغي على الباحث أن يضع في الحسبان العناصر التحليلية التالية:

الأسباب العلمية	تحديد دوافع دراسة الظاهرة السياسية.
التطوُّر التاريخي	تحليل التطوُّر التاريخي للظاهرة.
الثقافة السياسية	التعرف إلى القيم والعادات والمعتقدات السائدة في مجتمع ما.
الجانب الاجتماعي	دراسة الفئات الطبقية ومستوى المعيشة وتأثيرهما على بنية الواقع السياسي.
الجانب الاقتصادي	تحليل طبيعة الاقتصاد الوطني، ومستوى الدخل، والناتج المحلي الإجمالي.
المؤسسات الرسمية	فحص عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وصلاحياتها وَفقًا للدستور.
الأحزاب السياسية	تحليل بنية الأحزاب ومكانتها وتأثيرها الجماهيري والتنظيمي.
جماعات الضغط	دراسة أهدافها وأساليبها في التأثير على القرارات السياسية.

رسم السياسات	متابعة عملية صنع السياسات العامة، وآليات اتخاذ وتنفيذ القرار السياسي.

المبحث الثاني: أنواع مناهج البحث في النظم السياسية

أولاً: المنهج المقارن في النظم السياسية

أصبحت معظم الدراسات والبحوث المعنية بالنظم السياسية، وتلك المتخصصة في تحليل الظواهر السياسية، غير قادرة على الاستغناء عن المنهج المقارن، ويكفي أن نلحظ تسمية العديد من المؤلفات بعبارات مثل «السياسات المقارنة»، «النظم السياسية المقارنة»، دليلاً على مكانته المتميزة كمنهج بحثي، ويُعرّف المنهج المقارن بأنه أحد أنماط مناهج البحث، الذي يُعنَى بمعيار المقارنة بين الظواهر السياسية المختلفة، من خلال دراسة وتحليل أوجه الاختلاف أو التشابه بين تلك الظواهر.

محاور الاختلاف أو التشابه في المنهج المقارن	– السلوك السياسي لصنّاع القرار في الأنظمة السياسية المتنوعة. – الظواهر السياسية في النظم السياسية المختلفة. – العلاقة بين المؤسسات السياسية، وطبيعة أدائها في البيئات السياسية المختلفة. – شكل المشاركة السياسية في أنماط الحكم المختلفة. – دور القوى السياسية في النظم السياسية المقارنة. – القواعد الدستورية والقانونية، وأسلوب ممارستها في الأطر السياسية المختلفة. – الثقافة السياسية أو البيئة السياسية في المجتمعات السياسية المختلفة. – تطوُّر التاريخ السياسي في الكيانات السياسية المختلفة.

ويؤكِّد هذا الاستخدام الواسع أهمية المنهج المقارن، الذي أصبح ضرورة في دراسة النظم السياسية بهدف التوصّل إلى نتائج علمية دقيقة، إذ يُعتبر أداة لتحليل العلاقات السببية، والكشف عن المتغيرات المستقلة التي تقود إلى تفسير المتغيرات التابعة.

وحدة التحليل في المنهج المقارن
تعتبر الوحدات السياسية أو المؤسسات أو الظواهر وحدة التحليل الرئيسية للمنهج المقارن.

تاريخيًا أسهم المنهج المقارن في تطوُّر النظم السياسية، من خلال إجراء مقارنات بين الظواهر والمؤسسات السياسية لفهم تاريخها السياسي والعلاقات السببية في استدامتها أو انهيارها، كما حدث مع العديد من الحالات السياسية عبر التاريخ، فعلى سبيل المثال، قام الفيلسوف اليوناني أرسطو بمقارنة 158 دستورًا من دساتير مدن اليونان، ولاحظ خصوصية كل منها من خلال مفاهيم البقاء، والتأثير، والنفوذ. وكذلك بالنسبة للفيلسوف مونتسكيو، الذي قارن بين الأنظمة السياسية في حينها، وذكر أنها تنقسم إلى قسمين، الأول نظم جمهورية، تسود فيها روح العدالة واحترام القانون، وتُصان فيها الممتلكات الخاصة والعامة، والأخرى ملكية يغلب عليها الحكم المطلق وروح الاستبداد، وأكد أن هذا التصنيف ينطلق من أساس الممارسة الفعلية لتلك الأنماط السياسية[44]، أما الفيلسوف الإيطالي (ميكافيلي)، فقد ميَّز في مقارنته بين 3 أصناف من الدول[45]:

1. الدولة الفردية ← التي يحكمها ملك واحد.
2. الدولة الأرستقراطية ← التي تحكمها أقلية النبلاء.
3. الدولة الديمقراطية ← التي تكون فيها السيادة للشعب.

ويستلزم اعتماد المنهج المقارن بين الأنظمة السياسية، بِعَدّه منهجًا علميًا متكاملاً، اتباع خطوات وأدوات محدَّدة، كما في الجدول الآتي:

خطوات المنهج المقارن	- تحديد المشكلة البحثية. - تحديد وحدة التحليل المُراد دراستها. - صياغة الفرضيات وتحديد المفاهيم وجمع البيانات. - تحليل وتفسير المضمون. - استخلاص النتائج وتحديد الأهمية العلمية.

نقد المنهج المقارن

رغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها المنهج المقارن، إلّا أنه تعرَّض لعدد من الانتقادات، من أبرزها:

نقد المنهج المقارن	- صعوبة تطبيق المنهج المقارن، خصوصًا في أنظمة دول العالم الثالث السياسية، نظرًا لندرة البيانات والمعلومات الدقيقة. - محدودية صلاحية المنهج المقارن في جميع الأوقات، فلا يمكن المقارنة علميًا بين نظام سياسي يمر بأزمة وآخر يعيش حالة استقرار. - الصعوبات الميدانية في جمع البيانات من مصادرها الرسمية، إذ تمتنع الكثير من المؤسسات عن التعاون، خاصة فيما يتعلّق بمعلومات تخصُّ النظام السياسي.

ثانيًا: منهج صنع القرار السياسي (صنع واتخاذ القرار)

يُعنَى هذا المنهج بدراسة وتحليل عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في إطار الظاهرة السياسية، لذلك يُستحسن بداية التفريق بين ثلاث مراحل رئيسية يمرُّ بها القرار السياسي، وهي: صنع القرار، واتخاذ القرار، وتسويق وتقييم القرار، وتمثل هذه المراحل تسلسلاً تحليليًا؛ تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية والوصول إلى المصالح المرسومة، كما يلي:

المرحلة الأولى صنع القرار السياسي	الخطوة الأولى	جمع المعلومات والآراء والبيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرار.
	الخطوة الثانية	دراسة تلك المعلومات والبيانات، ثم تحليلها، وصولاً إلى نتائج محددة.

المرحلة الثانية اتخاذ القرار السياسي	الخطوة الأولى	تجميع النتائج والبدائل المتاحة، وعرضها على القيادة السياسية المخولة.
	الخطوة الثانية	اتخاذ القرار النهائي من قِبل القيادة السياسية، باعتبارها الجهَة المخوّلة.

المرحلة الثالثة تسويق وتقييم القرار السياسي	الخطوة الأولى	تسويق القرار بأسلوب احترافي، لضمان إيصاله إلى الفئات المستهدفة.
	الخطوة الثانية	تقييم القرار وقياس مدى تحقيقه لأهدافه، ثم النظر في تعديله أو استبداله.

ويُعرّف منهج صنع القرار السياسي بأنه أحد أشكال مناهج البحث في الدراسات السياسية، ويختص بتحليل الظواهر أو المشكلات أو الأحداث التي تستوجب اتخاذ قرارات سياسية بشأنها، وَفقًا لأسس قانونية ودستورية معمول بها، ويُعَدّ من المناهج التي تُستخدم بانتظام في النظم السياسية؛ نظرًا لاعتماد كل نظام سياسي على آلية صنع القرار، ويُعتبر ريتشارد سنايدر أول مَن قدَّم تحليلاً منهجيًّا لهذا المنهج، مشيرًا إلى إمكانية تطبيقه على الظواهر السياسية، كما استُخدم أيضًا في تحليل السياسات الخارجية [46]، ويعتمد دور صُنَّاع القرار على طبيعة البيئة السياسية ذاتها، الذي يحدِّد مدى تأثير القوى والعناصر والمتغيرات والتفاعلات السياسية المُكوِّنة للسلوك السياسي.

وحدة التحليل في منهج صنع القرار
تُعَدُّ الأجهزة المسؤولة عن عملية صنع القرار، وحدة التحليل الأساسية في هذا المنهج.

وتخضع عملية تنفيذ أو اتخاذ القرار لعدّة معايير، أبرزها: المستوى العلمي لصُنَّاع القرار، وخبراتهم السياسية، وثقافة المستشارين المحيطين بهم، فصُنع القرار هو حصيلة عمل جماعي مؤهَّل، ومن هنا، تبرز أهمية التساؤل عن مدى الحاجة إلى القرار، وعن الفئة المستهدفة به، ما يستتبع ضرورة تسويقه، ثم تقييم أثره ومردوده، وتُستكمل هذه العملية من خلال سلسلة خطوات منهجية يعتمدها منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، كما يوضحه الجدول التالي:

خطوات ومراحل منهج صنع القرار	- تحديد المشكلة أو الحدث أو الظاهرة السياسية المطلوب التعامل معها. - صياغة الأهداف المراد تحقيقها من خلال القرار السياسي. - ترتيب الأولويات، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشكلة. - بلورة التصوُّرات والأفكار المحتملة لحل المشكلة أو التعامل معها. - تحديد الآثار المترتبة والبدائل الممكنة لمعالجة الظاهرة. - الشروع في عملية صنع القرار استنادًا إلى البيانات والتحليل. - بلوغ مرحلة جاهزية القرار من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت. - اختيار الوقت الأنسب لتنفيذ القرار بما يضمن فاعليته. - تنفيذ القرار عبر القنوات الرسمية والمؤسسية. - تسويق القرار باستخدام وسائل الإعلام ووسائط الاتصال العامة. - تقييم القرار ومدى تحقيقه للأهداف المحددة ومدى استجابة الفئات المستهدفة.

نقد منهج صنع القرار السياسي

رغم الأهمية التحليلية التي يقدّمها هذا المنهج، إلّا أنّه يواجه عدّة إشكاليات، من أبرزها صعوبة تتبع خطوات اتخاذ القرار بدقة في السياقات السياسية المغلقة التي تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، كما أنّ المنهج يُفرط أحيانًا في التركيز على البُعد الفردي لصانع القرار، متغافلاً عن العوامل المؤسسية أو البنيوية المؤثرة، وقد يُواجه الباحث تحديات في الحصول على معلومات دقيقة حول آليات اتخاذ القرار، خاصة إذا ارتبطت بأجهزة حساسة أو سريَّة.

ثالثًا: المنهج السلوكي في النظم السياسية

تعود جذور نشأة المنهج السلوكي إلى عشرينيات القرن الماضي، لكنه برز بِعَدّه منهجًا تحليليًّا بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا في ستينيات القرن العشرين، حيث

ظهر كردّة فعل على المناهج التقليدية التي ركّزت على الجوانب التاريخية، القانونية، الفلسفية والوصفية، في تفسير وتحليل سلوك الظواهر السياسية، بالاستناد إلى شكلها وقوانينها ودساتيرها، دون التطرُّق إلى سلوك الأفراد الفاعلين في إطارها، وقد اعتبرت المدرسة السلوكية أن هذا التناول التقليدي غير علمي [47].

المنهج السلوكي يستخدم اليوم في معظم الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وهو يُعدّ من المناهج المهيمنة على العلوم الاجتماعية؛ مما جعل استخدامه في دراسة العلوم السياسية أمرًا منطقيًا وضروريًا، ويُعرّف المنهج السلوكي بأنه «أحد أشكال مناهج البحث العلمي، المستخدم في الدراسات السياسية، ويعتمد على تحليل سلوك الفرد باعتباره محور القرار السياسي»، انطلاقًا من تحليل السلوك الإنساني؛ لا سيما سلوك صانعي ومتخذي القرار السياسي، باعتباره المُحدد الأساسي لتوجُّهات النظم السياسية ومواقفها.

وحدة التحليل في المنهج السلوكي
تُعَدّ السلوكيات الإنسانية (خصوصًا سلوك صنّاع القرار السياسي) وحدة التحليل الأساسية في هذا المنهج

فعلى سبيل المثال، لا يهتم هذا المنهج عند تحليل سلوك السلطة التنفيذية بمؤسسة مجلس الوزراء، بل يركّز على تحليل سلوك الوزراء بصفتهم أفرادًا، وطبيعة قراراتهم وتأثيرهم في هذه المؤسسة، الأمر نفسه ينطبق على المواد القانونية والدستورية، إذ لا تتم دراستها كنصوص، بل من حيث مدى التزام الأفراد المعنيين بها. ويُركّز المنهج السلوكي كذلك على المجالس التشريعية، من خلال دراسة التوجهات السياسية والانتماءات الفكرية لأعضائها، وطبيعة تفاعلاتهم السياسية داخل البرلمان، دون الاكتفاء بتحليل الهيكل المؤسسي وحده، ويمكن تطبيق المنهج السلوكي بِعَدّه إجراءً علميًا منهجيًا عند دراسة وتفسير تحليل الظواهر السياسية من خلال المراحل التالية

المرحلة الأولى	جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة السياسية، والتأكد من دقتها وأهميتها.
المرحلة الثانية	صياغة المفاهيم وكتابة الفرضيات القادرة على تفسير الظاهرة السياسية.
المرحلة الثالثة	تحليل السلوك السياسي للأفراد أو الجماعات (صنّاع القرار)، واختبار الفرضيات عبر الملاحظة أو التجريب.
المرحلة الرابعة	استخلاص نتائج علمية دقيقة، استنادًا إلى المعطيات السلوكية والنماذج الواقعية.

ومن سمات المنهج السلوكي أنه يرفض المعايير القيمية عند دراسة الظواهر السياسية، بل إنه لا يعتد كثيرًا بالدراسات والبحوث السياسية الناتجة من تحليلات تاريخية، حيث تركز فلسفة المنهج السلوكي على الوضعية السلوكية، التي تؤكد على ضرورة فصل القيم والمثل عن العلم، عند دراسة وتحليل الظاهرة السياسية، انطلاقًا من السلوك الإنساني، لأن المثل والقيم حسب الفلسفة السلوكية، تأتي في إطار ما يجب أن يكون، بينما الواقع السياسي يأتي في إطار ما هو كائن على أرض الواقع، ومن أبرز مفكري ورواد هذا المنهج[48]:

- روبرت دال.
- ديفيد إيستون.
- تشارلز مريام.
- هارولد لا زويل.

وتُعد أفكار ابن خلدون المتعلقة بتحليل السلوك الاجتماعي والسياسي إرهاصات مبكرة للتحليل السلوكي، دون أن يُعد من رواد المدرسة السلوكية بالمعنى الحديث.

هذا وقد ساهمت العديد من العوامل في تميُّز المنهج السلوكي على أغلب المناهج البحثية، خاصة في الدراسات السياسية، وهذا ما ذكره (روبرت دال)، الذي أكد على عدّة عوامل ميَّزت هذا المنهج[49].

تميز هذا المنهج وفقا لـ (روبرت دال)	- دعم المؤسسات البحثية الراغبة في إحداث تغييرات اجتماعية باتجاه الليبرالية. - تطوُّر وسائل البحث الميداني كاستطلاعات الرأي والتحليل الإحصائي.

نقد المنهج السلوكي

رغم القيمة التحليلية الواسعة للمنهج السلوكي، إلّا أنه تعرّض لجملة من الانتقادات، منها:

نقد المنهج السلوكي	- تجاهله للأبعاد المؤسسية والبنيوية والتركيز على السلوك الفردي فقط. - إصراره على الفصل بين القيم والعلم يُضعف القدرة على فهم تفاعلات النظام السياسي. - صعوبة القياس الدقيق والتنبؤ للسلوك السياسي في سياقات غير ديمقراطية.

رابعًا: المنهج المؤسسي في النظم السياسية - (المؤسساتية)

المنهج المؤسسي أحد أقدم المناهج المستخدمة في دراسة وتحليل النظم السياسية، حيث تعود بدايات ظهوره إلى أوائل القرن العشرين، حين سعى إلى تجاوز التركيز التقليدي على المناهج التاريخية والمثالية والقانونية، وركّز بدلاً من ذلك على المؤسسات الرسمية، كالمؤسسة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بالإضافة إلى الدستور، وقد عرف هذا الاتجاه في بدايته باسم «المؤسساتية التقليدية»، التي ظلت سائدة حتى سبعينيات القرن العشرين، ثم تطوَّرت إلى ما يُعرف بـ«المؤسساتية الجديدة»، التي تأثرت بدورها بالمنهجين البنيوي - الوظيفي والسلوكي، وتميَّزت «المؤسساتية الجديدة» بتوسيع نطاق التحليل ليشمل المؤسسات غير الرسمية، التي تمارس تأثيرًا في عملية صنع القرار، مع الاحتفاظ بالتركيز على المؤسسات الرسمية، ويُلاحظ أن هذا المنهج لا يعتبر السلوك الفردي وحدةً للتحليل، بل يركّز على المؤسسات بوصفها الفاعل الرئيسي في العلوم السياسية [50].

وحدة التحليل في المنهج المؤسسي
تعتبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وحدة التحليل الأساسية في المنهج المؤسسي.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف المنهج المؤسسي أنه «أحد مناهج البحث التحليلية التي تهدف إلى دراسة وتفسير تفاعل المؤسسات السياسية والقوى الفاعلة، وتأثيرها في بنية النظام السياسي، من خلال تحليل سلوكها ضمن الإطار الدستوري والقانوني المنظم لأنشطتها". ويحظى هذا المنهج بأهمية كبيرة في دراسة النظم السياسية، كونه يُسلّط الضوء على آلية عمل المؤسسات، وطريقة تفاعلها، ومدى التزامها بالإطار الدستوري، وتفاعلها مع قوى المجتمع الأخرى، حيث يتفرَّد هذا المنهج بعدّة سمات، منها:

سمات المنهج المؤسسي	- اعتبار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وحدة التحليل الأساسية. - تفسير بنية الظاهرة السياسية انطلاقًا من تفاعل تلك المؤسسات. - التركيز على القواعد الدستورية والتنظيمية في تحليل الأداء المؤسسي.

ويمكن تطبيق المنهج المؤسسي مثل إجراء منهجي، لدراسة وتفسير تحليل الظواهر السياسية، من خلال معرفة الخطوات التالية:

الخطوة الأولى	معرفة أهداف ووظائف المؤسسات السياسية (الرسمية وغير الرسمية).
الخطوة الثانية	تحليل دور وتأثير تلك المؤسسات داخل المجتمع.
الخطوة الثالثة	دراسة الهيكل التنظيمي والاختصاصات القانونية لتلك المؤسسات.
الخطوة الرابعة	تحليل أنماط التفاعل بينها، وأثرها على استقرار النظام السياسي.

نقد المنهج المؤسسي

رغم ما يوفره من وضوح في دراسة آليات النظام السياسي، فإن المنهج المؤسسي

تعرَّض لعدّة انتقادات، أبرزها:

نقد المنهج المؤسسي	- اقتصار فعاليته على الدول الديمقراطية، ذات البنية المؤسسية المستقرة، ما يجعله أقل ملاءمة لدراسة النظم السلطوية أو الهشة. - تجاهله لدور الفرد أو القائد السياسي، الذي قد يكون محوريًا في التأثير على المؤسسة، خصوصًا في الأنظمة الشخصية. - التركيز على الجوانب الشكلية (البنى والهياكل) للمؤسسات دون التعمق في التفاعلات الواقعية للتأثير والنفوذ. - صعوبة تطبيقه على المؤسسات غير الرسمية أو غير المؤسسة، التي قد يكون لها تأثير كبير في صنع القرار السياسي.

وبالرغم من هذه المآخذ، ما يزال المنهج المؤسسي أحد أبرز المناهج في العلوم السياسية، خاصة عند دراسة بنية الدولة ونظامها المؤسسي، أو تفسير تفاعلات المؤسسات داخل الظاهرة السياسية.

خامسًا: منهج النظم في النظم السياسية - (المنهج النسقي)

منهج النظم السياسية في النظم السياسية، أو ما يُعرف بالمنهج النسقي، من أبرز المناهج التحليلية في العلوم السياسية، وقد نشأ أساسًا في حقل العلوم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، قبل أن يتبلور في منتصف خمسينيات القرن العشرين بِعَدّه إطارًا منهجيًا لتحليل الظواهر السياسية، وقد ارتبط تطوُّره باسم المُفكِّر الأميركي ديفيد إيستون، الذي أسّس هذا الاقتراب في كتابه «النظام السياسي» (1953)، ثم بلوره لاحقًا في مؤلَّفه «تحليل النظم للحياة السياسية»، داعيًا إلى دراسة الحياة السياسية من خلال منظومة من التفاعلات المتبادلة بين النسق السياسي وبيئته [51]، لذا، يُعرف هذا المنهج بأنه أحد المناهج التحليلية التي تهدف إلى دراسة تفاعلات مكوِّنات النسق السياسي -الرسمية وغير الرسمية- مع البيئة التي تحيط بها، لفهم آلية عمل النظام واستجابته للمتغيرات ومدى قدرته على الاستمرار والتكيّف.

وحدة التحليل في منهج النظم (المنهج النسقي)
تُعَدّ تفاعلات مكونات النظم السياسية وحدة التحليل الأساسية في المنهج النظمي.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم «النسق» لا يقتصر على كونه نظامًا أو حالة انسجام بين مكوِّنات المنظومة السياسية، بل يتجاوز ذلك ليُعبِّر عن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين تلك المكوِّنات، ولا يُفهم من ذلك أن المنهج النسقي يُقرّ بوجود صراع بين العناصر، بل يُؤمن بأن جوهر العلاقة بينها يقوم على التعاون والتنسيق، ومن هذا المنطلق، فإن أي تغيّر أو اختلال في أحد مكوِّنات النسق السياسي يؤثر حتمًا على بقية العناصر، بما ينعكس على تماسك النظام السياسي ككل، وينطلق هذا المنهج من افتراض أساسي، هو أن الأنظمة السياسية هي جزء لا يتجزأ من البنى الاجتماعية، وأن البيئة الاجتماعية تؤدي دورًا فاعلاً في عملية صُنع القرار السياسي، نظرًا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على النسق السياسي، وقد صاغ ديفيد إيستون عدّة افتراضات أساسية يقوم عليها هذا المنهج، من أبرزها[52]:

افتراضات ديفيد إيستون	- أن النظام السياسي نسق مفتوح. - يقوم بوظائف أساسية تضمن بقاءه. - يمتلك آليات لضبط التوازن والاستقرار.

ويتشكَّل النظام السياسي حسب إيستون من خلال المراحل التالية، حيث تعتبر كل مرحلة بمثابة مفهوم أساسي في المنهج النظمي وهي [53]:

1 - البيئة

يقصد بمفهوم البيئة كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوِّناته، فالنظام السياسي يتأثر ببيئته سواء بالإيجاب أو السلب، من خلال مجموعة المدخلات، ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات، وتنقسم إلى قسمين الداخلية (اجتماعية وثقافية) والخارجية (إقليمية ودولية).

2 - الحدود

يقصد بها حدود النظام السياسي، التي تفصله عن النظم الأخرى المحيطة به، وإن كان هذا لا يعني، إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي، وبيئته الاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية.....، إلخ، التي تكون عبر الحدود.

3 - المدخلات

تشمل مدخلات النظام السياسي وَفقًا لاقتراب التحليل النظمي، كل ما يتلقاه النظام من بيئته الداخلية والخارجية، وهي جملة المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام، والتي تؤثر فيه، كالمطالب، والرغبات، والاحتياجات، والاتجاهات الاجتماعية.

4 - التحويل

يقصد بها عملية التحويل التي يقوم بها النظام السياسي، نتيجة تأثره بالمدخلات وتحويلها إلى مخرجات، حيث تتكفل عناصر النظام السياسي بعملية التحويل، حسب وظيفة ودور كل عنصر.

عملية التحويل	
من المدخلات	(المطالب - الرغبات - الاحتياجات - الاتجاهات)
إلى المخرجات	(قرارات - قوانين - أفعال)

5 - المخرجات

يقصد بها مجموعة القرارات والتصرفات والسياسات والقوانين الملزمة، التي يقوم بإخراجها النظام، كردة فعل على استجابته للمطالب الواردة من بيئته (المدخلات)، سواء كانت داخلية أم خارجية، وتنقسم إلى ثلاثة مستويات:

وظيفة الصنع	وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

وظيفة التنفيذ	تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية.
وظيفة التقاضي	إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع، ويتم من خلال السلطة القضائية.

6 - التغذية الاسترجاعية

ويقصد بها مراقبة وتقييم ما يصدر من المؤسسات السياسية الرسمية، حول تلك القوانين والسياسات والقرارات، ومدى ملاءمتها وتقبُّل المجتمع لها، فهي تأتي في شكلين:

الإبقاء	أي الاستمرار على ما صدر من قوانين وسياسات وقرارات لملاءمتها المجتمع.
التعديل	أي تعديل تلك التشريعات من جديد، ثم إصدارها بصياغة معدَّلة.

نقد منهج النظم - (المنهج النسقي)

ومع أن المنهج النسقي أسهم في تطوير فهم النظم السياسية، إلّا أنه تعرَّض لعدّة انتقادات، من أهمها:

نقد المنهج النسقي	- إغفاله دور الفرد، إذ يركّز على النسق والمؤسسات أكثر من الفاعلين. - ميله إلى تحليل النظم المستقرة فقط، وعدم ملاءمته لفترات التحوُّل أو الثورات. - اعتماده على نماذج لا يمكن قياسها بدقة، كآليات «التحويل» و«الاستجابة». - تجاهله للتفاصيل الإجرائية في آلية صنع السياسات. - ضعف قدرته التفسيرية في بيئات غير مستقرة أو سلطوية.

سادسًا: المنهج البنائي - الوظيفي في النظم السياسية

نشأ المنهج البنائي - الوظيفي في الأصل داخل العلوم البيولوجية، حيث ركَّز على دراسة العلاقة بين بنية الكائن الحي ووظائف أعضائه، ومع تطوُّر هذا الاتجاه، انتقل

إلى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ليُستخدم لاحقًا في دراسة الروابط بين البناء الاجتماعي والحياة المجتمعية، وقد تم تطويره في العلوم السياسية خلال ستينيات القرن العشرين، خاصة مع أعمال المفكر السياسي الأمريكي غابرييل ألموند، الذي سعى إلى بلورة نظرية وظيفية لفهم الظواهر السياسية، ورغم أن الاهتمام بالوظيفة السياسية يعود إلى أفلاطون وأرسطو، فإن ألموند قدَّم مقاربةً أكثر منهجية، حيث تجاوز التحليل المؤسسي التقليدي، وركَّز على تحليل الأدوار الوظيفية للأبنية السياسية، وربطها ببنية النظام السياسي ككل[54].

ومن هنا، تم الدمج بين المنهجين البنائي والوظيفي، بعد أن تبيّن قصور كل منهما إذا ما استُخدم بمعزل عن الآخر، كما ساهم مفكرون آخرون، مثل «فرانك غودناو» و«كارل دويتش»، في تطوير هذا الاتجاه، حيث استبدلوا المفاهيم التقليدية مثل: «الدولة» بمفهوم «النظام»، و«السلطة» بمفهوم «الوظيفة»، و«المناصب» بمفهوم «الأدوار»، و«المؤسسات» بمفهوم «الأبنية»[55]. وهنا نستطيع تعريف المنهج البنائي – الوظيفي بأنه أحد المناهج التحليلية التي تُستخدم في دراسة الظواهر السياسية، ويقوم على تحليل طبيعة التفاعلات الناتجة عن الأدوار والمهام الوظيفية التي يؤديها الأفراد والجماعات، داخل الإطار البنيوي للنظام السياسي، ومدى تأثيرها في الحفاظ على تماسك النظام واستمراريته.

وحدة التحليل في المنهج البنائي – الوظيفي
تُعَدّ (عملية البناء) و(الأدوار الوظيفية)، وحدة التحليل الأساسية في المنهج البنائي الوظيفي.

وقد أُطلق على هذا المنهج اسم «البنائي – الوظيفي»، لأن عملية البناء تتشكّل من خلال مجموع التفاعلات الوظيفية التي تنشأ عن أدوار الأفراد داخل المجتمع، بما ينعكس على النسق السياسي بصورة مباشرة، ويعتمد هذا المنهج على افتراض أساسي، مفاده أن النظام السياسي هو كيان نشأ عن تفاعلات بنيوية – وظيفية، وأن كل عنصر فيه يؤدي وظيفة محددة تسهم في توازنه واستقراره، كما يُنظر إلى النظام السياسي، ضمن هذا الإطار، بِعَدّه نسقًا فرعيًّا تابعًا للنظام الاجتماعي العام، حيث

يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، ويؤدي مجموعة من الوظائف التي تضمن بقاءه واستمراره، ومن أبرز القدرات الوظيفية للنظام السياسي، كما حدّدها مفكرو هذا المنهج، ما يلي [56]:

القدرة الوظيفية (الاستخراجية)	تشير إلى كفاءة النظام في جمع الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.
القدرة الوظيفية (التنظيمية)	تعكس قدرة النظام على فرض القوانين وتنظيم السلوك السياسي داخليًا وخارجيًا.
القدرة الوظيفية (التوزيعية)	تتمثل في توزيع الخدمات والمكانات والفرص على مختلف فئات المجتمع.
القدرة الوظيفية (الرمزية)	تعني قدرة النظام على توليد الرموز الوطنية التي تعزِّز الانتماء والولاء.
القدرة الوظيفية (الاستجابية)	تُقاس بمدى تجاوب النظام مع المتغيرات عبر تحليل المدخلات وتكييف المخرجات.

نقد المنهج البنائي - الوظيفي

لم يخلُ المنهج البنائي - الوظيفي من انتقادات، لعلّ أبرزها:

نقد المنهج البنائي - الوظيفي	- المنهج البنائي - الوظيفي يُنظر إليه بصفته منهجًا منحازًا أيديولوجيًا، لأنه ساوى بين النظم السياسية النامية والمتقدِّمة دون مراعاة الفوارق البنيوية. - المنهج البنائي - الوظيفي ركّز على الوظيفة أكثر من تركيزه على الفاعلين، متجاهلًا دور الأفراد بعَدّهم عناصر مؤثرة. - المنهج البنائي - الوظيفي تعامل مع النظم السياسية وكأنها أنظمة آلية محايدة، متناسيًا بُعديها الأيديولوجي والمؤسساتي. - المنهج البنائي - الوظيفي أهمل تحليل النظم السياسية غير المستقرة أو المتغيّرة، وركّز على النظم المستقرة فقط.

سابعًا: منهج النخبة في النظم السياسية

نشأ منهج النخبة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بِعَدّه أحد المناهج التحليلية التي أولت اهتمامًا خاصًا إلى دور وتأثير فئة قليلة العدد، تُعرف بالنخبة، في الحياة

السياسية، وقد ساهم عدد من المفكرين الإيطاليين في تأسيس هذا الاتجاه، أبرزهم [57]:

الإيطالي فيلفريدو باريتو (1848 – 1923)
صاحب كتاب العقل والمجتمع الذي يُعَدُّ منطلقًا لتوظيف مفهوم النخبة سياسيًّا.

الإيطالي غايتانو موسكا (8581 – 1491)
قدَّم مصطلح الطبقة السياسية، بديلاً لمفهوم النخبة، ليبرِّر انتقال التحليل من الاقتصادي إلى السياسي.

الإيطالي روبرت ميشيلز (1876 – 1936)
تناول ظاهرة حكم الأقلية داخل الأحزاب، وبيَّن أن النخبة تحتكر صنع القرار عند وصولها إلى الحكم.

ويهدف هذا المنهج إلى تحليل تأثير النخبة السياسية (الأقلية) في بنية النظام السياسي، حيث يرى أن كل مجتمع، مهما كان نوعه، يضم فئة محدودة العدد لكنها فاعلة ومؤثرة في توجيه السياسات وصنع القرارات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، عبر السيطرة على أدوات النفوذ المختلفة، وتتعدَّد أشكال النخب، بين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية[58].

عناصر قدرة النخبة السياسية	– القدرة على التنظيم الإداري. – القدرة على التماسك الهيكلي. – استمرارية التأثير عبر المناصب الرسمية وغير الرسمية. – القدرة على الابتكار والتجديد الفكري. – التفاعل الإيجابي مع الرأي العام. – التكيُّف مع الأزمات والتغيّرات.

ومن هنا يمكن تعريف منهج النخبة السياسية على أنه «هو أحد المناهج التحليلية المستخدمة في الدراسات السياسية، ويعتمد على دراسة وتحليل أدوار وتأثيرات فئة النخبة (الأقلية) في صنع القرار ورسم السياسات العامة داخل النظام السياسي».

وحدة التحليل في منهج النخبة
تُعَدُّ النخبة السياسية (الأقلية) هي وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج النخبة.

وينقسم هذا المنهج إلى أربعة اتجاهات تحليلية رئيسية، توضح طبيعة نفوذ النخبة داخل المجتمع [59]:

الاتجاه التنظيمي	يرجِّح مفكرو هذا المنهج، هيمنة النخبة بسبب امتلاكها لمهارات تنظيمية عالية، تُسهم في تعزيز تماسكها واستمراريتها.
الاتجاه النفسي	يرى رواد منهج النخبة، أن النخبة متفوِّقة على بقية أفراد المجتمع من حيث القدرات العقلية والنفسية والقيادية.
الاتجاه الاقتصادي	يؤكّد مفكرو هذا المنهج، أن مَن يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية، هو مَن يمتلك مصادر القوة السياسية والنفوذ والثروة الاجتماعية.
الاتجاه المؤسسي	يعتقد مفكرو هذا المنهج، بأن مَن يشغلون المناصب العليا في مؤسسات الدولة الاستراتيجية يهيمنون على مسار القرار السياسي.

ووَفقًا لما سبق، يلاحظ أن لمنهج النخبة السياسية مزايا عند دراسة وتحليل الظواهر السياسية، حيث يتناول هذا المنهج، أهداف النخبة ومدى ثقافتهم السياسية، ويساعد على فهم أعمق وأدق للسلوك السياسي، انطلاقًا من دور النخبة بصفتهم فاعلين سياسيين في النظام السياسي، وتأثيرهم في عملية صنع القرار السياسي، كما يتسم منهج النخبة السياسية، بنسبة لا بأس بها من الحيادية والموضوعية، الأمر الذي يفتح شهية الباحثين لاستخدامه بشكلٍ مستمر. بالإضافة إلى كونه منهجًا مقارنًا للفكر النخبوي، بين فترات زمنية مختلفة، أو بين نخبة ونخبة أخرى، (النخبة السياسية – النخبة الاقتصادية – النخبة الرياضية – النخبة الثقافية) في إطار المجتمع، لذلك يقدِّم المنهج النخبوي أطرًا علمية، تسمح بتحليل جانب مهم من جوانب النظم السياسية، نستطيع من خلالها التوصل إلى نتائج علمية، والتنبؤ بمستقبل النظام السياسي.

نقد منهج النخبة

رغم ما يتمتع به منهج النخبة من مزايا، فقد واجه عدّة انتقادات، أبرزها:

نقد منهج النخبة	- فشل في تحديد شكل وحدود تأثير النخبة في عملية صنع القرار بدقة منهجية. - لم يُحدّد بدقة العلاقة التفاعلية بين النخبة والمجتمع، وافتقر إلى تحليل بنية تلك العلاقة. - تجاهل الطابع المؤسسي المنظم لصنع القرار، وركّز فقط على الأفراد النخبويين. - لم يميز بين النخب المؤثرة فعليًا، وأولئك الذين يشغلون مناصب رسمية ذات طابع إداري. - صعّب إمكانية الحصول على بيانات دقيقة عن النخبة في الأنظمة غير الديمقراطية.

ثامنًا: منهج الاتصال في النظم السياسية

يُعَدُّ منهج الاتصال من المناهج التحليلية الحديثة نسبيًا، حيث تعود نشأته إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وقد انطلق في بدايته من علم اللغويّات أو اللسانيات التطبيقية، استجابة للتحوُّلات المعرفية التي شهدتها تلك العلوم، خاصة في الانتقال من القواعد الثابتة إلى دراسة اللغة ضمن سياقات تواصليّة متعدِّدة، وقد ساهم هذا المنهج في إثراء الدراسات السياسية، من خلال التركيز على عمليات الاتصال داخل الظواهر السياسية وخارجها، بِعَدّه عاملاً بنيويًا مؤثرًا في تكوين السلطة وممارستها[60].

وحدة التحليل في منهج الاتصال
تعتبر عملية الاتصال وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج الاتصال.

فالنظام السياسي، في ضوء هذا المنهج، لا يُمكن أن يستمر أو يمارس وظائفه إلّا عبر تدفّق المعلومات داخله وبين مكوِّناته، فهو نظام تفاعلي يتسم بالاتصال المستمر بين الفاعلين السياسيين، وتُعَدّ عملية الاتصال بمثابة آلية لنقل الرسائل والمضامين من

مرسل إلى متلقٍّ، عبر وسائط مختلفة (مرئية، مسموعة، مقروءة)، وهي آلية ضرورية لفهم ديناميكية التفاعل السياسي.

وتأتي أهمية منهج الاتصال، بسبب سعي السلطة إلى التواصل المستمر مع أفراد المجتمع، وتواصل الأفراد في المقابل مع السلطة، وهذا يأتي من خلال عمليتين:

2 - العملية الأولى: الاتصال الرسمي

يأتي من خلال تواصل المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، مع مكوِّنات المجتمع الأخرى (أفراد - مؤسسات غير رسمية - الرأي العام - النخب غير الحاكمة - جماعات الضغط والمصالح) وغيرهم، وسبب هذا التواصل، الترويج لعمل المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، وتسويق قراراتهم وقوانينهم، وتوجُّهاتهم وخططهم المستقبلية، وإيصال أفكارهم المختلفة؛ بهدف كسب التأييد والولاء لسياسة المؤسسات الرسمية الحاكمة.

2 - العملية الثانية: الاتصال غير الرسمي

يأتي من خلال التواصل بين أفراد المجتمع، أو مكوِّنات المجتمع مع السلطة، وسبب هذا التواصل، ذكر مطالبهم، واستفساراتهم، ورغباتهم، واحتياجاتهم.

وتتجلّى أهمية هذا المنهج في قدرته على تحليل مراحل إصدار القرار السياسي، سواء كان داخليًّا أو خارجيًّا، كعملية اتصالية متكاملة، على النحو الآتي:

العنصر	التوصيف
الطرف الأول (المرسل)	المؤسسات الرسمية للدولة.
الطرف الثاني (المتلقي)	أفراد المجتمع أو الدول والمنظمات (بحسب القرار).
مضمون الرسالة	القانون أو القرار السياسي.

الصفة القانونية	تستمدّ من الدستور والقواعد التشريعية التي تنظّم العمل الرسمي.
وسيلة الاتصال	الإعلام الرسمي، الصحف، البيانات، مواقع التواصل.
الاستجابة (التغذية الراجعة)	ردود فعل المجتمع، مدى الامتثال أو الاعتراض، وتُستخدم لتعديل السياسات مستقبلاً.

وبناءً على ما سبق، يُعتبر هذا المنهج أداة تحليلية مهمّة لفهم طبيعة التفاعل السياسي، وفاعلية الاستجابة المؤسسية تجاه مطالب الجمهور، كما يساعد في تفسير اختلاف الأنظمة من حيث وسائل الاتصال المعتمدة، ومدى شفافيتها، وقدرتها على التكيُّف مع البيئة الاجتماعية. ورغم أهمية هذا المنهج، إلّا أنه يواجه جملة من الانتقادات، من أبرزها:

نقد منهج الاتصال	– تركيزه المفرط على الجوانب الفنية للاتصال دون إيلاء اهتمام كاف بالعوامل السياسية والثقافية. – صعوبةّ قياس كفاءة الاتصال السياسي بدقة، خاصة في الأنظمة السلطوية التي تفتقر للشفافية. – عدم قدرته، منفردًا، على تفسير أسباب الفشل أو النجاح في الاستجابة لمطالب المجتمع. – ميله للتعامل مع عملية الاتصال كعملية خطية (مرسل – رسالة – متلقٍ) دون إظهار التفاعلات المعقدة متعدِّدة الأطراف.

تاسعًا: منهج الجماعة في النظم السياسية

يفترض منهج الجماعة أن الفرد لم يعد قادرًا وحده على تحقيق مصالحه، في ظل تزايد دور وتأثير الجماعات داخل المجتمع، مما يدفعه إلى الانضمام إليها لضمان تمثيل مصالحه والدفاع عنها، ويُعَدُّ هذا المنهج من المناهج الحديثة في تحليل الظواهر السياسية، وقد ارتبط اسمه بالمفكر الأمريكي آرثر بنتلي، الذي عُرف بكتابه «العملية الحكومية»، حيث ركّز فيه على الدور الذي تلعبه الجماعات في صياغة السياسات العامة[61]، لذا، تعتبر الجماعة الفاعلة، هي وحدة التحليل الأساسية في منهج

الجماعة، من خلال التركيز على دورها ونمطها، ومعرفة مكانة أعضائها وأهدافهم المشتركة، وإيصالها لمتخذ القرار.

وحدة التحليل في منهج الجماعة
تعتبر الجماعة الفاعلة وحدة التحليل الأساسية في منهج الجماعة.

ويُركِّز هذا المنهج على التفاعل بين الجماعات المختلفة داخل النظام السياسي، سواء كانت جماعات مصالح، أو ضغط، أو نقابات، أو مؤسسات مدنية، ويعتبر أن القوة الحقيقية لا تكمن في الفرد أو المؤسسة الرسمية فقط، بل في الجماعات القادرة على التأثير وصياغة القرار السياسي من خلال الضغط المنظم، حيث يقوم هذا المنهج على عدد من المفاهيم الأساسية[62]:

المفهوم	التفسير
مفهوم الجماعة	مجموعة الأفراد التي تشكلت تحت مسمى الجماعة.
مفهوم التنافس	طبيعة وشكل التنافس الحاصل بين الجماعات في داخل المجتمع.
مفاهيم القوة	استخدام القوة كوسيلة في حالة التفاعلات الحاصلة بين الجماعات.
مفهوم المصلحة	كل جماعة تسعى من خلال أعضائها للوصول إلى مصالحها.
مفهوم التفاعل	شكلان للتفاعل الحاصل بين الجماعات إما صراعي أو تعاوني.

ويؤكّد هذا المنهج، أن النظام السياسي يحتوي على العديد من الجماعات المتنافسة، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل مستمر، وتسعى كل جماعة لتحقيق مصالحها، وهذا يؤدي بالضرورة، إلى التأثير في بنية النظام السياسي، الذي يتشكل نتيجة لحجم تلك التفاعلات بين الجماعات في أوقات زمنية محدَّدة، سواء كانت تلك التفاعلات صراعية أو تعاونية، وهنا يعتمد تأثير الجماعة من الناحية السياسية، كلما كانت متماسكة وقريبة من دوائر صنع القرار السياسي.

هذا المنهج تطوَّر بعد ذلك كإطار تحليلي مع رواد آخرين، أعطوا هذا المنهج قدرة

تحليلية، أمثال (غابريل ألموند) و(تشارلز هاجن)، حيث صنف (ألموند)، الجماعات المؤثرة في النظم السياسية كما في الجدول التالي[63]:

جماعات المصالح الترابطية	تعريفها	جماعات منظّمة تسعى للدفاع عن مصالح أعضائها.
	مثل	النقابات، الجمعيات المهنية.

جماعات المصالح المؤسسية	تعريفها	جماعات داخل مؤسسات الدولة تؤدي وظائفها لصالح المجتمع.
	مثل	المؤسسات التعليمية، العسكرية.

جماعات المصالح غير الترابطية	تعريفها	أفراد يشتركون في سمات اجتماعية أو ثقافية.
	مثل	القبيلة، أو الأسرة، أو الأخرى كالدين، أو اللغة.

جماعة المصالح الآنومية (غير المستقرة)	تعريفها	جماعات غير مستقرة، تظهر وقتيًا دون تنظيم واضح.
	مثل	التجمهرات الفجائية، الاحتجاجات العفوية.

معنى الأنومية
تعني في العلوم الاجتماعية: حالة عدم الاستقرار، أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية، أو الافتقار إلى الأهداف والمثل العليا أو غياب العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يمكن تقديم الانتخابات العامة كنموذج تطبيقي لتجلّي أثر الجماعات في بنية النظام السياسي، حيث تتبنى بعض الجماعات دعم مرشحين يمثلون نهجها السياسي، وذلك من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية، وترويج برامجهم، وتنظيم

الفعاليات والندوات لصالحهم، وتوفير الدعم الإعلامي، وطباعة المواد الدعائية وتوزيعها، بالإضافة إلى تعبئة الرأي العام لحشد الأصوات لصالحهم، ويهدف هذا الدور الجماعي إلى إقامة شبكة من العلاقات مع المرشحين بعد وصولهم إلى البرلمان، بما يضمن التأثير على عملية التشريع، وتوجيهها نحو إقرار قوانين تخدم مصالح تلك الجماعة، ورغم الأهمية التحليلية التي يتمتع بها هذا المنهج في تفسير التفاعلات السياسية داخل النظم، إلاّ أنه تعرَّض لجملة من الانتقادات، أبرزها:

نقد منهج الجماعة	- إغفاله للمؤسسات الرسمية والقواعد القانونية التي تنظّم سلوك الفاعلين داخل المجتمع، وانصرافه لتحليل الجماعات فقط. - اعتماده على نموذج ليبرالي غربي يصعب تطبيقه على أنماط النظم السياسية في العالم الثالث، التي تختلف في بنيتها وسياقاتها الثقافية. - غياب معايير واضحة لقياس قوة الجماعات ودرجة تأثيرها في النظام السياسي. - الخلط بين جماعات المصالح غير الترابطية والجماعات الآنومية، دون تقديم تمييز مفاهيمي دقيق بينهما. - الربط المباشر بين مستوى التنمية السياسية وعدد الجماعات ونشاطها، دون الاستناد إلى أدوات قياس علمية ومنهجية واضحة.

عاشرًا: المنهج التاريخي في النظم السياسية

لا يمكن فهم الحاضر السياسي بمعزل عن ماضيه، إذ يشكّل المنهج التاريخي إحدى الأدوات البحثية الأساسية لفهم تطوُّر الظواهر السياسية وتحليل بنيتها، من خلال استقراء الجذور التاريخية للظواهر والقضايا، وتكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على تفسير الأحداث السياسية الراهنة بالعودة إلى سياقاتها التاريخية، ما يمنح الباحث رؤية أعمق وتحليلاً أكثر شمولاً، فالمنهج التاريخي يستخدَم في أغلب الحقول العلمية ومنها حقل العلوم السياسية، حيث يُعَدُّ من أهم المناهج البحثية التي تهتم بدراسة وتحليل الدراسات والقضايا والظواهر المتعلّقة بالنظم السياسية، من خلال امتلاكه مجموعة من القواعد والخطوات، ومن أبرز رواد هذا المنهج قديمًا: أفلاطون،

وأرسطو، وابن خلدون، وأبو حامد الغزالي، الذين وظّفوا التاريخ لفهم طبيعة السلطة وبنية المجتمع السياسي[64].

وحدة التحليل في المنهج التاريخي
تعتبر المصادر التاريخية وحدة التحليل الأساسية في دراسة المنهج التاريخي

ويقوم المنهج التاريخي على دراسة الوثائق والوقائع والبيانات المتعلّقة بالماضي، من أجل تفسير الحاضر واستشراف المستقبل، وذلك عبر خطوات منهجية دقيقة، تشمل

تحديد الموضوع	اختيار الظاهرة أو المشكلة المعاصرة المطلوب دراستها.
الرجوع للتاريخ	الرجوع للأحداث التاريخية المشابهة والمتعلقة بمشكلة البحث.
تجميع المادة	جمع الوثائق والمراجع التاريخية الموثوقة ذات الصلة.
دراسة المادة ونقدها	إخضاع الوثائق للنقد الداخلي والخارجي، للتأكد من مصداقيتها.
المقارنة بين الحدثين	إجراء مقارنة علمية بين الظاهرة المعاصرة ونظيرتها التاريخية.
الفرضيات	اختبار صحة الفرضيات من خلال ما كشفت عنه الوقائع التاريخية.
تفسير النتائج	تحليل ما توصل إليه الباحث من دلالات علمية.
الاستنتاجات	يصل الباحث إلى الاستنتاجات، من خلال ربط الفرضيات بالنتائج النهائية.

ويساعد المنهج التاريخي في حل المشكلات أو الظواهر السياسية، وتفسير أسباب حدوثها، بعد العودة إلى الأبحاث والبيانات والمعلومات السابقة، المليئة بالمحطات والوقائع والأحداث التاريخية، وفق مجموعة من الأسس المنهجية، فقد أدرك العديد من الباحثين أهمية المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية، لارتباطه بأغلب الدراسات الاجتماعية، وما يمثله من قيمة علمية مهمة، تهدف للوصول الى تفسير القضايا والظواهر والمشكلات التي تظهر في بنية النظم السياسية، من خلال البحث في جذورها التاريخية ومقارنتها بالحاضر، انطلاقًا من عدّة مصادر تاريخية، ولعلّ

أبرزها:

المصادر التاريخية	- الوثائق الرسمية. - الكتب التاريخية. - المخطوطات التاريخية. - الروايات الشفوية (يجب التأكد منها قدر المُستطاع). - أرشيف الصحف والمجلات. - المقابلات التلفزيونية. - المذكرات الشخصية.

وبذلك يُتيح المنهج التاريخي للباحث أدوات تحليلية لفهم النظم السياسية من خلال العودة إلى نشأتها وتطوُّرها، ويفتح آفاقًا لفهم الحاضر ضمن سياق تاريخي تراكمي، يمكِّن الباحث أيضًا من إجراء مقارنات عميقة بين الحقب الزمنية المختلفة، ورغم القيمة العلمية للمنهج التاريخي، إلّا أنه لا يخلو من التحديات والقيود، ومن أبرزها:

نقد المنهج التاريخي	- صعوبة إخضاع الوقائع التاريخية للتجريب العلمي؛ لاعتمادها على السرد والنقل لا على الاختبار المباشر. - احتمالية تعرّض المصادر التاريخية للتزوير أو التحريف أو الضياع، ما يؤثر في دقة النتائج. - عدم إمكانية تكرار الأحداث بنفس الظروف والسياقات، مما يضعف قدرة المنهج على تقديم نتائج علمية ثابتة. - صعوبة تقديم تنبؤات دقيقة بالمستقبل، لاعتماده على ظروف ماضية تختلف عن الحاضر من حيث البيئة والمتغيرات.

الحادي عشر: المنهج الوصفي في النظم السياسية

المنهج الوصفي من أكثر المناهج شيوعًا في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، لما له من قدرة على وصف وتحليل الواقع كما هو، دون السعي إلى تغييره، ويعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بمشكلة أو ظاهرة معيَّنة، ثم تحليلها للوصول إلى تفسيرات منطقية تُسهم في فهم الواقع وتطويره، وقد بدأت ملامح استخدام هذا المنهج في القرن الثامن عشر، حين استعان به الباحث الفرنسي فريدريك ليبلاي في دراسة الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، ثم تطوَّر

لاحقًا ليُشكّل أحد الركائز الأساسية في حقول الدراسات الإنسانية والسياسية [65].

وحدة التحليل في المنهج الوصفي
تعتبر الظواهر والأحداث الجارية والمستمرة وحدة التحليل الأساسية في المنهج الوصفي.

وبناءً على ما تقدَّم، يمكن تعريف المنهج الوصفي على أنه: الأسلوب البحثي المستخدم في دراسة النظم السياسية، والذي يُعنَى بوصف الظواهر أو المشكلات أو الأحداث كما هي، وصفًا دقيقًا ومنهجيًا؛ بهدف الوصول إلى نتائج منطقية تُمكّن الباحث من تفسير الأسباب الكامنة وراء تلك الظواهر، ويعتمد هذا المنهج على تحليل الوضع الراهن للظاهرة السياسية محل الدراسة، واستنباط علاقاتها وسياقاتها المختلفة، عبر جمع المعلومات والبيانات والحقائق ذات الصلة، ثم تحليلها وتفسيرها، ومن خلال ذلك، يُتيح المنهج الوصفي إمكانية فهم الواقع السياسي كما هو قائم، وطرح تساؤلات جوهرية حوله، ثم الإجابة عنها بناءً على الأدلة والمعطيات، مما يُسهم في تطوير الفهم وتحسين مستوى التحليل السياسي، لذلك، يتطلّب تطبيق المنهج الوصفي في دراسة النظم السياسية اتباع خطوات منهجية دقيقة ومدروسة:

خطوات المنهج الوصفي	- تحديد الظاهرة أو المشكلة المعاصرة والقائمة في الواقع السياسي. - جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة من مصادر موثوقة. - وضع تساؤلات بحثية أولية تفسّر الظاهرة وتوجّه البحث. - اختيار العينة أو الفئة المستهدفة من الظاهرة المدروسة. - اختيار أدوات البحث كالمقابلات، الاستبيانات، الملاحظات، الوثائق.. إلخ. - تحليل البيانات ودراسة العلاقات بين الظواهر ومقارنتها في ضوء البيانات. - عرض النتائج وتقديم استنتاجات دقيقة تفسِّر الظاهرة السياسية وتوصي بإجراءات عملية.

يستند المنهج الوصفي، وَفقًا للجدول السابق، إلى مجموعة من الأسس المنهجية التي تستعين بعدّة أدوات بحثية، كالمقابلة، والملاحظة، والاستبيانات، فضلاً عن تحليل الوثائق والتسجيلات، والاستناد إلى المصادر والمراجع والإحصاءات الرسمية،

وتشترط الدراسة الوصفية الاعتماد على عيّنات تمثّل المجتمع قيد الدراسة، بما يتيح الحصول على بيانات دقيقة تُسهم في وصف الظواهر السياسية وتحديد خصائصها، كما يُراعى إشراك فئات متنوِّعة من المجتمع، باختلاف أعمارهم وانتماءاتهم، لاستجلاء أبعاد الظاهرة قيد البحث من زوايا متعدِّدة، ما يثري النتائج ويوسّع من نطاق الاستفادة منها، ويساعد هذا المنهج في رفد المعرفة السياسية بمعلومات وبيانات جديدة، تُسهم في تحليل الواقع السياسي كما هو قائم، خلال فترة زمنية محدَّدة، وذلك بهدف تقديم وصف علمي دقيق للظواهر السياسية، بما يدعم استقرار النظام السياسي واستدامته، ومع ذلك، تعرّض المنهج الوصفي، كغيره من مناهج البحث، لجملة من الانتقادات، يمكن تلخيص أبرزها في النقاط الآتية:

نقد المنهج الوصفي	- يقتصر المنهج الوصفي على تحليل الظواهر في أطر زمانية ومكانية محدَّدة، مما يحدّ من قدرته على تجاوز اللحظة الراهنة. - لا يُولي أهمية كافية للتنبؤ بالمستقبل أو استشراف التحوُّلات القادمة. - قد تؤدي بعض الدراسات الوصفية إلى نتائج مضللة أو مضرة، إذا استندت إلى بيانات غير موثوقة، كاستبيانات غير علمية أو مقابلات مع غير المختصين. - تتأثر نتائج البحوث الوصفية أحيانًا بتوجهات الباحث الذاتية، مما قد يُفضي إلى انحيازات فكرية تتعلّق بالعرق، أو الدين، أو الطائفة، أو الانتماء الفئوي.

جدول مقارن لأبرز مناهج البحث في النظم السياسية

اسم المنهج	وحدة التحليل الرئيسية	الوظيفة التحليلية
المنهج المقارن	الدولة – النظام السياسي	تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية.
منهج صنع القرار	صانع القرار – الجهاز التنفيذي	تتبّع خطوات القرار من صياغته إلى تنفيذه.
المنهج السلوكي	سلوك الأفراد – صناع القرار	تفسير السلوك السياسي بدلالة المتغيرات النفسية والاجتماعية.

المنهج المؤسسي	المؤسسات الرسمية وغير الرسمية	فهم عمل المؤسسات وأدوارها ضمن الإطار الدستوري.
منهج النظم (النسقي)	التفاعلات الداخلية والخارجية	فهم التفاعلات بين النظام وبيئته.
البنائي – الوظيفي	الأبنية والوظائف السياسية	كشف علاقة البنية بالوظيفة داخل النظام.
منهج النخبة	النخبة السياسية (الأقلية المؤثرة)	تحليل تأثير النخبة على صنع القرار.
منهج الاتصال	عملية الاتصال السياسي	تفسير كيفية إنتاج ونقل القرار وتلقيه.
منهج الجماعة	الجماعة الفاعلة	فهم تأثير الجماعات على صنع القرار.
المنهج التاريخي	الوثائق والوقائع التاريخية	استقراء تطوُّر النظام السياسي وتفسير الحاضر.
المنهج الوصفي	الظواهر الجارية والمعاصرة	وصف الواقع السياسي وتحليله دون تغييره.

خاتمة الفصل الثالث

يتّضح من خلال هذا الفصل أن مناهج البحث في النظم السياسية تمثل ركيزةً أساسية لفهم الظواهر السياسية وتحليلها بشكلٍ علمي ومنهجي، وقد كشف العرض التفصيلي للمناهج المختلفة، عن تنوُّع الأدوات والأساليب التي يمكن توظيفها وَفقًا لطبيعة الظاهرة المدروسة، كما أن تمييز وحدات التحليل، ومراعاة السياق السياسي والاجتماعي، يُعدّان من العوامل الحاسمة في نجاح البحث، ويؤكّد الفصل في مجمله على ضرورة التزام الباحث بالصرامة المنهجية، والانفتاح على أكثر من منهج عند الحاجة، لتحقيق تحليل شامل ومتوازن للنظام السياسي قيد الدراسة.

الفصل الرابع

الدولة في إطار النظام السياسي

تمثّل الدولة حجر الزاوية في بناء النظام السياسي، إذ تُعدّ الإطار الذي تنشط فيه المؤسسات وتُمارَس من خلاله السلطة، وقد شكّلت الدولة محورًا مركزيًا في الفكر السياسي عبر العصور، وتطوّر مفهومها من تصورات فلسفية إلى تحليل مؤسسي ووظيفي معقّد، لذا، يركّز هذا الفصل على دراسة الدولة من منظور الدراسات السياسية المقارنة، عبر تحليل بنيتها ووظائفها وأنماط تصنيفها وتفاعلها مع النظام السياسي والمجتمع، ومن خلال ذلك، يمكن استكشاف كيف تؤثر الدولة في شكل النظام واستقراره، وكيف تتأثر بدورها بالتغيرات البنيوية، ولا تكتمل دراسة النظم السياسية دون فهم عميق لطبيعة الدولة كفاعل وبيئة في آنٍ واحد.

المبحث الأول: مفهوم الدولة في الدراسات السياسية

أولًا: الدولة في الفكر السياسي

شكّلت الدولة موضوعًا محوريًا في تنظير الفلاسفة والمفكرين، فقد رأى أفلاطون الدولة بوصفها المدينة الفاضلة التي تنشد العدالة، بينما اعتبرها أرسطو كيانًا طبيعيًا يهدف إلى تحقيق الخير العام، من خلال تنظيم العلاقات بين الأفراد [66]، ومع تطور الفكر السياسي، وخصوصًا في العصر الحديث، اتجهت النظريات نحو مقاربة الدولة بوصفها نتاجًا للعقد الاجتماعي، كما جاء في أفكار هوبز ولوك وروسو، حيث تُمنح السلطة للحاكم لحفظ النظام وحماية الحقوق [67]، أما ماكس فيبر، فقد نقل التحليل من المجال الأخلاقي إلى الوصف القانوني – الإجرائي، معرِّفًا الدولة بأنها الجهة الوحيدة التي تحتكر الاستخدام المشروع للعنف داخل إقليم محدد [68]، وفي هذا السياق، يتضمن الجدول التالي أهم التصورات النظرية لمفهوم الدولة في الفكر السياسي:

الدولة قديمًا	تنظيم سياسي يهدف لتحقيق العدالة والخير العام في داخل المجتمع.
دولة العقد الاجتماعي	اتفاق بين الأفراد لتشكيل سلطة تنظم الحقوق وتحفظ الأمن.

الدولة حديثًا	كيان سياسي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليم محدد ويتمتع بالسيادة

هذه المسارات الفكرية تُظهر تطور فهم الدولة من تصوّرات مثالية إلى نماذج واقعية ذات طابع قانوني ومؤسساتي، كما يعكس هذا التحول انتقال الدولة من كونها مجرد فكرة فلسفية إلى أن تصبح وحدة تحليلية رئيسية في علم السياسة المقارنة، حيث تُدرس من خلالها المؤسسات، والتفاعلات، والسلطة، والسيادة، بوصفها مظاهر ملموسة للحكم والتنظيم داخل المجتمع.

ثانيًا: الدولة والنظام والحكومة

كثيرًا ما يقع الخلط بين ثلاثة مفاهيم مركزية متداخلة، وهي الدولة، والنظام السياسي، والحكومة. لذا من المهم التمييز المفاهيمي بينها، إذ إن لكلٍّ منها دورًا مميزًا في الحياة السياسية، رغم ترابطها الوظيفي والمؤسسي، فالدولة تعبّر عن الكيان السيادي الأشمل الذي يمتلك الشرعية لاحتكار أدوات الإكراه ومصادر القرار داخل إقليم محدد، أما النظام السياسي، فيمثّل الإطار المؤسسي الذي تُوزّع من خلاله السلطات وتُنظّم العلاقات بين الفاعلين السياسيين، بما يشمل المجتمع السياسي من أحزاب ونقابات ونخب تؤثر في عملية صنع القرار، وتشير الحكومة إلى الجهاز التنفيذي المكلّف بتسيير شؤون الدولة وتنفيذ السياسات العامة. وللتفريق المفاهيمي بين هذه المكوِّنات أهمية في السياق التحليلي، وهو ما يوضحه الجدول التالي من خلال إبراز الخصائص المميزة لكل منها:

الدولة	كيان سيادي دائم يمتلك السلطة العليا داخل حدوده الإقليمية.
النظام السياسي	الإطار الذي ينظّم السلطة والعلاقات داخل الدولة، ويشمل الفاعلين السياسيين ومؤسساتهم.
الحكومة	الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة وتسيير الشؤون اليومية.

يوضح الجدول الفروقات الجوهرية بين مفاهيم الدولة، والنظام السياسي، والحكومة، من حيث طبيعتها ووظائفها. فبينما تمثل الدولة الإطار السيادي الأشمل، يشكل النظام السياسي البنية التي تنظم ممارسة السلطة وتوزيعها بين الفاعلين، وتُعد الحكومة الأداة التنفيذية لتلك السلطة. هذا التمييز ضروري لفهم ديناميات العمل السياسي وتحديد مواقع التأثير والمسؤولية ضمن المنظومة السياسية.

ثالثًا: الدولة كأداة تحليل سياسي

برز مفهوم الدولة كأداة تحليلية أساسية في علم السياسة، خاصة في الدراسات المقارنة التي تسعى لفهم آليات السلطة وبناء السياسات العامة، وقد أتاحت هذه المقاربة توسيع نطاق البحث السياسي ليشمل مؤسسات الدولة، وأدواتها الإدارية، ومدى تفاعلها مع المجتمع، كما أوجدت نماذج مقارنة تهدف إلى تفسير التفاوت بين الدول في أدائها السياسي ومستوى استجابتها للتحديات الداخلية والخارجية، وتعتمد الدراسات التطبيقية اليوم على الدولة كوحدة تحليل لفهم الظواهر المرتبطة بالحكم والشرعية والسيادة وصنع القرار[69]؛ ما يعكس انتقال التحليل السياسي من النظريات المجردة إلى تحليل آليات العمل الفعلي للدولة، ويعرض الجدول التالي كيف تحولت الدولة إلى وحدة تحليلية أساسية في علم السياسة، من خلال الأطر التي تفسر دورها في التنظيم والتفاعل السياسي:

الأداء المؤسسي	تقييم كفاءة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية في أداء وظائفها.
الشرعية والتمثيل	تحليل مدى قبول النظام السياسي لدى المواطنين والمجتمع.
التفاعل مع المجتمع	دراسة استجابة الدولة لمطالب المجتمع عبر سياساتها ومؤسساتها.
العلاقة بالاقتصاد	تحليل دور الدولة في التوزيع والرعاية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يبيِّن الجدول كيف أصبحت الدولة إطارًا تحليليًّا فعّالاً لفهم آليات عمل الأنظمة

السياسية، من خلال تقييم الأداء المؤسسي، وقياس مدى الشرعية، وتحليل العلاقة مع المجتمع والاقتصاد، فهذا المنظور يسمح بدراسة الدولة كفاعل متحرك، وليس ككيان ثابت، مما يفتح المجال لفهم قدرتها على الاستجابة للمطالب والتحديات، كما يُبرز أهمية المؤسسات في تشكيل السياسات العامة وتنفيذها بفاعلية. ومن خلال هذا التحليل، يمكن تفسير التفاوت بين الدول في الأداء السياسي والإداري استنادًا إلى معايير ملموسة، وبذلك، يتحوّل مفهوم الدولة من مجرد خلفية نظرية إلى أداة لفهم الواقع السياسي المقارن بصورة أعمق.

المبحث الثاني: أركان الدولة

تعددت تعريفات الدولة في الفكر السياسي والقانوني، تبعًا لاختلاف الزاوية التي تناولها منها الفقهاء، إلا أنها تُعرَّف في مجملها بأنها: «مجموعة من السكان، يقيمون على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لسلطة سياسية، تتمتع بسيادة معترف بها دوليًا». ولم يقتصر الأمر على الجدل الفكري في تعريف الدولة، بل امتد ليشمل تحديد أركانها الأساسية، وهو أمر طبيعي في مختلف الحقول العلمية التي تتناول المفاهيم، لذا، يمكن حصر أركان الدولة في أربعة عناصر رئيسية تُشكّل بمجملها البنية الجوهرية لأي كيان سياسي:

- الشعب.
- الإقليم.
- السلطة.
- السيادة.

ويرى البعض أن السيادة، لم تعد شرطًا حاسمًا في ظل واقع دول تُمارس سياساتها تحت تأثير خارجي مباشر، ما يطرح تساؤلاً حول مدى استقلال قرارها السياسي، ومع ذلك، فإن هذا التأثر لا ينفي صفة الدولة عنها، طالما أنها تحتفظ بعضويتها

الكاملة في المنظمات الدولية، وتتمتع باعتراف قانوني، وتُعتبر حالتا أستراليا وكندا مثالاً على دول ترتبط رمزيًّا بالتاج البريطاني، لكنها تُمارس سلطاتها ضمن إطار سيادي مستقل، وعليه، تبقى السيادة -في تصوري- عنصرًا جوهريًّا يُعبّر عن استقلال القرار السياسي، ويُكرّس الصفة الدولية للدولة المعترف بها.

أولاً: الشعب (السكان)

السكان الركن البشري الأساسي في بناء الدولة، وبدونهم لا يمكن تصوّر وجود كيان سياسي مستقل، ويُقصد بهم الجماعة البشرية التي تقيم بصفة دائمة داخل إقليم معين، وتخضع لسلطة سياسية واحدة، وتُعبّر عن انتمائها عبر رابطة الجنسية [70]، ولا يُشترط عدد معين للسكان لقيام الدولة، إذ إن التفاوت في عدد السكان بين الدول لا يؤثر في وجودها القانوني، كما أن التنوع اللغوي أو العرقي لا ينفي وحدة الشعب، ما دام الأفراد يتشاركون في الانتماء السياسي والقانوني للدولة، وهنا، يُبيِّن الجدول التالي أبرز السمات الأساسية للسكان بوصفهم ركنًا من أركان الدولة:

أبرز السمات الأساسية للسكان	- الإقامة الدائمة داخل حدود الدولة المعترف بها دوليًّا. - حمل الجنسية بمثابة الوسيلة لتحديد العلاقة القانونية بين الفرد والدولة. - الخضوع للسلطة السياسية والالتزام بالقوانين. - عدد السكان ليس معيارًا لتحديد الدولة. - التنوُّع الثقافي واللغوي لا يُنفي وحدة الشعب طالما توفّر الانتماء السياسي والمؤسسي.

فوجود السكان لا يعني فقط تواجد أفراد داخل رقعة جغرافية، بل يرتبط بوجود روابط قانونية وسياسية تُشكّل العلاقة بين الدولة ومواطنيها، فالدولة من دون سكان لا تملك من تمارس عليهم سلطتها أو تحقّق من أجلهم وظائفها، كما أن تنوُّع السكان في اللغة أو العرق أو الدين لا يتعارض مع وحدة الشعب، ما دام يجمعهم الانتماء إلى ذات النظام السياسي، وهو ما يجعل السكان ليس فقط عنصرًا ماديًّا، بل ركيزة أساسية للمشروعية السياسية والتمثيل الوطني.

ثانيًا: الإقليم (الأرض)

يمثّل الإقليم الركن المادي الذي تُمارس عليه الدولة سلطتها، وهو أحد العناصر الجوهرية في تكوين الدولة واستقلالها، فالدولة لا تُعتبر قائمة قانونًا دون أرض محدَّدة المعالم تمارس عليها سيادتها، ويشمل الإقليم المجال الذي تفصل حدوده الدولة عن غيرها من الكيانات السياسية، ويتكوّن من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: اليابسة، والمياه الإقليمية، والمجال الجوي، وتخضع هذه الأجزاء للقانون الدولي الذي ينظّم حدود السيادة وشروط امتدادها، ولا يُشترط حجم معين للإقليم كي تُصبح الدولة قائمة، فهناك دول ذات مساحات صغيرة جدًا ومع ذلك تتمتع بوضع دولي كامل، لذا، يُوضح الجدول التالي مكوِّنات الإقليم في القانون الدولي[71]:

الإقليم الأرضي	يشمل اليابسة بكامل امتداداتها الجغرافية، بما في ذلك الجبال والأنهار والبحيرات الداخلية، بالإضافة إلى باطن الأرض.
الإقليم المائي	يضم المساحات المائية المحاذية لليابسة، وتشمل المياه الإقليمية (12 ميلاً بحريًا)، وتختلف عن المنطقة الاقتصادية الخالصة (200 ميل بحري).
الإقليم الجوي	المساحة الجوية التي تعلو الإقليم الأرضي والمائي، وتخضع للسيادة التامة للدولة، وتنظّم حركة الطيران ضمنها.

فتحديد الإقليم يُكسب الدولة صفتها القانونية على الساحة الدولية، ويمنحها حق الدفاع عن حدودها، وتنظيم الدخول إليها والخروج منها، واستغلال مواردها الطبيعية، كما أن النزاعات حول الإقليم تُعد من أبرز مصادر الصراعات الدولية، ما يبرز أهمية الاعتراف بحدود الإقليم من قِبل المجتمع الدولي، ويُعتبر هذا الركن أساسًا لممارسة السيادة وتطبيق القانون داخل الدولة، بالإضافة إلى كونه عاملاً مؤثرًا في تحديد قوتها الجيوسياسية والاقتصادية.

ثالثًا: السلطة (الحكومة)

لا تكتمل أركان الدولة دون وجود سلطة تمارس وظائف الحكم والسيادة داخل الإقليم، وتُعد السلطة أو الحكومة الركن التنفيذي الذي يترجم وجود الدولة إلى ممارسة

فعلية للسلطة، ويُقصد بها الجهة التي تمتلك الحق الحصري في استخدام القوة المشروعة؛ بهدف حفظ النظام، وتسيير شؤون المجتمع، وتطبيق القوانين، وتشمل السلطة في بنيتها مؤسسات متعدِّدة، منها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتستمد شرعيتها من الدستور أو من الإرادة الشعبية أو كليهما، وعليه، يكشف الجدول التالي أبرز وظائف السلطة داخل الدولة:

أبرز وظائف السلطة داخل الدولة	- الإشراف على شؤون البلاد وتنظيم العلاقة بين السلطات ومؤسسات الدولة. - تنظيم الحقوق والواجبات وتكريس مبدأ المواطنة والانتماء الوطني. - توجيه واستغلال ثروات الدولة لخدمة الصالح العام وتحقيق التنمية. - وضع السياسات الاقتصادية وتوجيه النشاط الإنتاجي والخدمي. - صياغة السياسات وتنفيذها داخليًّا وخارجيًّا وَفق المصلحة الوطنية. - التصدي للأخطار الخارجية وحفظ الأمن الداخلي والنظام العام. - تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. - تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية. - ضمان احترام القوانين وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية.

وتُمارس السلطة دورها من خلال أطر دستورية وتنظيمية محددة، تضمن توزيع الوظائف واختصاصات المؤسسات الرسمية، وتمنع الاستبداد أو التسلّط، فوجود السلطة لا يقتصر على القوة، بل يشمل الشرعية المستمدة من المجتمع، عبر الانتخابات أو التوافق، ما يجعلها إحدى الركائز الجوهرية لوجود الدولة واستمراريتها ضمن نظام دولي قائم على السيادة والنظام القانوني.

رابعًا: السيادة (الاستقلال)

السيادة هي الركن الرابع في بناء الدولة، وهي التي تمنحها الاستقلال القانوني

والسياسي في النظام الدولي، ويُقصد بالسيادة قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخليًا، واتخاذ قراراتها بحرية تامة خارجيًا، وتُجسّد السيادة جوهر الاستقلال الوطني، وتظهر في بعدين أساسيين: داخلي وخارجي، يشكّلان معًا ملامح الفاعلية السياسية للدولة، كما في الجدول التالي:

السيادة الداخلية	قدرة الدولة على تنظيم شؤونها الداخلية، وإصدار القوانين، وتنفيذ السياسات دون تدخل خارجي.
السيادة الخارجية	حرية الدولة في إقامة العلاقات الخارجية، واتخاذ المواقف الدولية وَفقًا لمصالحها الوطنية.

تشكِّل السيادة الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدولة في علاقتها بشعبها وبالجهات الدولية، وهي التي تضمن لها الاعتراف القانوني كعضو مستقل في النظام الدولي، ورغم أن بعض الدول قد تتأثر بتوازنات خارجية أو تحالفات دولية، فإن ذلك لا يُلغي وجودها ككيان سيادي، طالما أنها تحتفظ بسلطتها القانونية، وتمارس دورها ضمن الأعراف الدولية، وفيما يلي أبرز خصائص السيادة [72]:

أبرز خصائص السيادة	- الدولة لا تخضع في قراراتها لإرادة خارجية. - السيادة ملازمة للدولة ما دامت قائمة، ولا تزول إلّا بزوالها. - السيادة غير قابلة للتجزئة، وتمارسها الدولة كوحدة واحدة. - تمتد السيادة لتشمل الشعب والإقليم والموارد والمؤسسات كافة. - تستند السيادة إلى إرادة داخلية وطنية، لا إلى تفويض أو تبعية. - لا يجوز قانونًا التنازل عن السيادة أو تفويضها بشكل دائم لجهة أجنبية.

المبحث الثالث: أشكال الدول

أولاً: الشكل السياسي

يمكن تصنيف نظام الدولة من الناحية السياسية، استنادًا إلى مدى مشاركة المواطنين في صنع القرار، ووجود مبدأ تداول السلطة، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة أنماط رئيسية -في تقديري- وهي، الديمقراطي، والدكتاتوري، والتوافقي الوراثي، فالنظام الديمقراطي يتسم بالتعددية، والشفافية، وتداول السلطة عبر الانتخابات، واحترام سيادة القانون، في المقابل، يتركز الحكم في النظام الدكتاتوري بيد فرد أو نخبة صغيرة، تُقصي المعارضة وتُقيد الحريات العامة، أما النظام التوافقي (الوراثي)، فيستند إلى شرعية تقليدية توافقية بين الحاكم والمحكوم، دون وجود تداول فعلي للسلطة، لكنه يوفّر مظاهر العدالة وسيادة القانون والاستقرار العام، لذا، يقدّم الجدول التالي هذا التصنيف لتيسير المقارنة بين أشكال الحكم من حيث طبيعة النظام السياسي وتوزيع السلطات:

نظام ديمقراطي	يقوم على التعددية، وتداول السلطة، وحكم القانون، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
نظام دكتاتوري	يتركز فيه الحكم بيد فرد أو نخبة، ويُقصي المعارضة ويقيّد الحريات السياسية والمدنية.
نظام توافقي (وراثي)	يستند إلى شرعية تقليدية في إدارة الحكم، ويضمن تحقيق سيادة القانون دون تداول فعلي للسلطة.

يفيد هذا التصنيف في تحليل طبيعة الأنظمة الحاكمة، وموقع الدولة من حيث التمثيل السياسي، ومؤشرات الحوكمة، ومقدار الاستجابة للمطالب المجتمعية، كما يُستخدم في قياس الاستقرار أو هشاشة الأنظمة.

ثانيًا: الشكل الإداري

تُقسّم الدول من حيث بنيتها الإدارية إلى ثلاثة أنماط رئيسية، حيث تختلف الدول في كيفية تنظيمها الإداري، وتوزيع السلطة بين المركز والأقاليم، فالدولة الموحدة تُدار من خلال حكومة وطنية واحدة تحتكر إصدار السياسات وتنفيذها على المستوى الوطني، بينما تقوم الدولة الفيدرالية على توزيع دستوري للسلطات بين الحكومة المركزية والولايات، مع تفاوت في درجات المركزية بين النماذج الفيدرالية المختلفة، وتلعب البنية الإدارية دورًا محوريًا في تحديد طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف داخل الدولة، في المقابل، تظهر الكونفدرالية بوصفها اتحادًا تعاهديًا بين دول مستقلة، تتعاون طوعًا في بعض الشؤون المشتركة مع احتفاظها الكامل بسيادتها، كما هو الحال في بعض ترتيبات الاتحاد الأوروبي، الذي يجمع بين سمات الكونفدرالية وبعض الخصائص الفيدرالية، ويوضح الجدول أدناه الفروق الجوهرية بين النظم الموحدة والفيدرالية والكونفدرالية في آليات الحكم وتقسيم السلطات [73]:

الدولة الموحدة (البسيطة)	سلطة مركزية واحدة، لا وجود لولايات أو أقاليم مستقلة، جميع المؤسسات تابعة للحكومة المركزية.	فرنسا – مصر
الدولة الفيدرالية (الاتحادية)	تتكون من ولايات أو أقاليم ذات صلاحيات داخلية، السيادة الخارجية للحكومة الاتحادية، قانون أساسي يحدد توزيع الصلاحيات.	الولايات المتحدة – ألمانيا
الدول الكونفدرالية	اتحاد بين دول مستقلة تحتفظ بسيادتها الكاملة، حيث يقتصر التعاون على مجالات محددة كالدفاع أو الاقتصاد.	دول الاتحاد الأوروبي

ووَفقًا للجدول أعلاه، تُدار الدولة الموحدة من خلال سلطة مركزية واحدة، وتتولى هذه الحكومة إدارة جميع شؤون البلاد، وهذا النموذج أكثر شيوعًا حول العالم، حيث يُسهم في تجنب الازدواجية ويُسهّل إدارة الموارد، في المقابل، تتميز الدولة الفيدرالية بوجود مستويات متعددة من الحكم، تتيح قدرًا من الحكم الذاتي للأقاليم أو الولايات

ضمن إطار دستوري مشترك، ويُراعى في هذا النموذج التعدد الثقافي أو الجغرافي، كما يوفّر استقرارًا سياسيًا في الدول الكبيرة، أما الدولة الكونفدرالية فهي شكل من أشكال التعاون بين دول ذات سيادة، تتفق على العمل المشترك في مجالات معينة دون التخلي عن استقلالها الكامل، ويُعد هذا الشكل نادرًا اليوم، وغالبًا ما يكون مرحلة انتقالية نحو اندماج أوسع أو تفكك لاحق.

ثالثًا: الشكل الشرعي

شرعية النظام إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها الدولة في تبرير سلطتها والحفاظ على استقرارها، إذ تعكس مدى قبول المجتمع للنظام الحاكم، وما إذا كانت السلطة تُمارَس بناءً على تفويض معترف به اجتماعيًا وثقافيًا ودستوريًا، وتختلف أشكال الشرعية من دولة إلى أخرى بحسب السياق السياسي والتاريخي ومدى تطوُّر النظام المؤسسي، ويمكن التمييز -في اعتقادي- بين ثلاثة أنماط رئيسية للشرعية السياسية، تتنوع في مصادرها ومنطلقاتها، كما يوضح الجدول التالي:

دولة ذات شرعية دينية	تستند في شرعيتها السياسية إلى نصوص دينية لتبرير سلطتها.
دولة ذات شرعية تقليدية	تستند في شرعيتها السياسية إلى الأعراف والتقاليد والولاء التاريخي للحكم.
دولة ذات شرعية دستورية	تستند في شرعيتها السياسية إلى الالتزام بالدستور والمؤسسات المنظمة للسلطة.

يعكس هذا التصنيف كيف تختلف الشرعية من مرجعية دينية أو تاريخية، إلى مرجعية تقليدية ودستورية حديثة، وتساعد هذه الفروقات على تحليل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى فهم مدى استقرار النظام السياسي، وقابليته للاستجابة للتحديات والتحوُّلات المجتمعية.

المبحث الرابع: الدولة والنظام السياسي

أولاً: العلاقة بين الدولة والنظام السياسي

تمثّل الدولة الكيان السيادي الأشمل الذي يحتوي النظام السياسي ضمن بنيته المؤسسية والاجتماعية. فالنظام السياسي ليس مجرد أداة لممارسة السلطة، بل هو الإطار الذي تُنظَّم فيه العلاقات بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وتُدار من خلاله آليات صنع القرار، وتوزيع الموارد، والتعبير عن المصالح داخل الدولة، ويشمل ذلك المؤسسات الدستورية، القوى والنخب السياسية، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى التأثيرات غير الرسمية التي تشكل بنية القوة الفعلية داخل الدولة، ويُبين الجدول التالي أبرز مظاهر هذا التفاعل:

الدولة ← النظام	- تضع السياسات العامة وتحدد اتجاهات السلطة والمؤسسات. - تخلق القواعد التنظيمية وتضبط سلوك الفاعلين السياسيين.
النظام ← الدولة	- يعيد تشكيل أدوار الدولة من خلال الهياكل القانونية والسياسية. - يحدد مستوى شرعية الدولة من خلال مشاركة المواطنين.

تُظهر المعطيات أن الدولة والنظام السياسي متداخلان في علاقة تأثير متبادل، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالدولة توفّر الهيكل السيادي الذي يحتضن النظام ويمنحه المشروعية، في حين يعيد النظام تعريف دور الدولة وحدودها عبر القوانين والمؤسسات السياسية، ويُعد هذا التفاعل غير ثابت، ويتجدد بفعل التحوُّلات الداخلية والتأثيرات الإقليمية والدولية؛ مما يجعل فهم كل منهما مشروطًا بتحليل الآخر ضمن بيئة سياسية واجتماعية متغيرة.

ثانيًا: الدولة وإعادة تشكيل النظام السياسي

تُسهم الدولة في إعادة إنتاج النظام السياسي من خلال دورها المؤسسي والتنظيمي في رسم قواعد التمثيل، وتحديد توزيع السلطة، وترسيخ توازنات القوى. ولا يقتصر هذا الدور على لحظة التأسيس، بل يمتد إلى مراحل التكيف والإصلاح، عبر السياسات العامة والتشريعات وأداء النخب، وبذلك، تصبح الدولة فاعلاً متجددًا لا يعيد فقط إنتاج النظام، بل يُعيد توجيهه وتكييفه بحسب التحوُّلات السياسية والاجتماعية، ويعرض الجدول أدناه أبرز الآليات التي تعتمدها الدولة في إعادة تشكيل البنية السياسية، سواء لتعزيز الاستقرار أو ترسيخ اختلالات قائمة:

السياسات العامة	تعيد ترتيب المصالح وتكرّس توازن القوى داخل النظام.
البيروقراطية	تنفّذ قرارات النظام وتُعيد تشكيل الإجراءات والهياكل.
النخب السياسية	تسهم في إعادة تشكيل القواعد السياسية من خلال تجديد النخب أو إعادة تدويرها

الآليات المعروضة تكشف أن الدولة لا تكتفي بتطبيق النظام السياسي، بل تلعب دورًا تأسيسيًّا في تجديده باستمرار، من خلال السياسات العامة، وأداء البيروقراطية، وآليات تدوير النخب، حيث تعيد الدولة صياغة القواعد التي تحكم الفعل السياسي، وتضبط موازين القوى الفاعلة فيه، ولهذا، فإن استقرار النظام أو قابليته للتحوُّل يرتبط بقدرة الدولة على إدارة هذه العمليات ضمن إطار شرعي ومؤسسي مستقر.

ثالثًا: تأثير المجتمع على الدولة

لا تتحرك الدولة في فراغ سياسي، بل تتفاعل باستمرار مع الضغوط والاتجاهات الصادرة عن المجتمع. فالحركات الاجتماعية، والرأي العام، وجماعات المصالح

تمارس أدوارًا مؤثرة في توجيه السياسات، وتعديل التوازنات، والضغط على مراكز القرار، ويُعتبر المجتمع المدني، لا سيما في النظم الديمقراطية، قوة تصحيحية تضبط سلوك الدولة وتحدّ من تمركز السلطة، ولتبسيط ذلك، يستعرض الجدول التالي أهم قنوات التأثير المجتمعي في سلوك الدولة، من خلال القوى الاجتماعية، والمصالح الجماعية، والثقافة السياسية:

الرأي العام	يضغط على صناع القرار ويوجّه السياسات عبر الإعلام والنقاش العام.
الجماعات المنظمة	تمارس الضغط السياسي من خلال الاحتجاج أو العمل المؤسسي المنظَّم.
الثقافة السياسية	تساهم في تحديد شرعية الدولة ومقبولية سياساتها لدى المجتمع.

توضّح قنوات التأثير المجتمعي أن الدولة ليست فاعلاً معزولاً، بل كيانًا يتشكّل سلوكه بناءً على ضغوط ومطالب المجتمع. فالرأي العام، والعمل الجماعي، والبنية الثقافية تشكّل أدوات ضغط قادرة على إعادة توجيه السياسات، أو تقييد بعض مسارات السلطة، وتعكس استجابة الدولة لهذه القوى مستوى مرونتها السياسية، وهو ما ينعكس في استقرارها أو اهتزاز مشروعيتها على المدى الطويل.

رابعًا: الدولة في النظم المستقرة والهشة

يختلف أداء الدولة بحسب البيئة التي تعمل فيها، فالدول في الأنظمة المستقرة -في رأيي- تتميز بوضوح مؤسساتها، واستقرار قوانينها، وفعالية استجابتها، في المقابل، تعاني الدول في الأنظمة الهشة من ضعف الاحتكار المؤسسي، وتداخل الولاءات، وتراجع الشرعية، ما يؤدي إلى اضطرابات مزمنة، ويُستخدم هذا المحور لتمييز الدول القادرة على تأمين السلم الاجتماعي من تلك المعرضة للانهيار أو التفكك، وتختلف استجابة الدولة تبعًا لطبيعة النظام الذي تنشط ضمنه، سواء كان مستقرًا أو هشًا، لذا، يُوضّح الجدول أدناه الفروق الجوهرية بين أداء الدولة في السياقين، من حيث القدرة على فرض السلطة، والاستجابة للمطالب، وإدارة الأزمات:

النظام المستقر	مؤسسات قوية، شرعية عالية، واستقرار في التفاعل بين الدولة والمجتمع.
النظام الهش	مؤسسات ضعيفة، تراجع الثقة، وتدخل قوى غير رسمية في الحكم.

الفروقات بين الدولة في النظم المستقرة والهشة تؤكد أن السياق السياسي ليس مجرد خلفية، بل محدد رئيسي لأداء الدولة، ففي السياقات المستقرة، تعمل الدولة ضمن مؤسسات متماسكة تؤمن الشرعية وتوفر أدوات الاستجابة، أما في النظم الهشة، فغالبًا ما تفتقر الدولة إلى الحد الأدنى من التحكم المؤسسي، مما يفتح المجال لتفكك السلطة وظهور فواعل غير رسمية، وبالتالي، فإن فهم وظائف الدولة يتطلب تحليلاً مزدوجًا لبنيتها الذاتية والسياق المؤسسي والسياسي الذي تتحرَّك فيه.

خاتمة الفصل الرابع

يكشف هذا الفصل أن الدولة ليست مجرد إطار قانوني ثابت، بل فاعل سياسي يتأثر ويؤثر في بنية النظام السياسي والمجتمع، فمن خلال استعراض أركانها، وأشكالها، وشرعيتها، وتفاعلها مع المحيط السياسي والاجتماعي، اتضح أن فهم الدولة يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد: قانونية، مؤسسية، وظيفية، وسياقية. وقد بيّن التحليل أن الدولة، بتركيبتها الداخلية، لا تملك وحدها مفاتيح الاستقرار، بل تتحدد قدرتها بمدى اندماجها في المجتمع وتفاعلها مع قنوات التأثير، بالإضافة إلى مرونتها في إعادة إنتاج النظام السياسي ومواكبة التحوُّلات البنيوية، كما أن تصنيف الدول وفق معايير السياسة والإدارة والشرعية يسمح بتمييز الأنماط الحاكمة، وفهم السياقات التي تنتج الاستقرار أو الانهيار، لذا، لا يمكن دراسة أي نظام سياسي دون تحليل معمّق لطبيعة الدولة التي تحمله، ليس فقط بوصفها مؤسسة، بل باعتبارها بيئة ومنظومة وساحة صراع وتفاوض على السلطة.

الفصل الخامس

الدستور والسلطات الرسمية في النظم السياسية

يُعَدّ الدستور الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ يُمثّل الإطار القانوني الأعلى الذي يُنظّم شكل الدولة ونظامها السياسي، ويُحدّد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويضع الأسس التي تُبنى عليها السلطات الرسمية في الدولة، وفي هذا السياق، يتناول المبحث الأول من هذا الفصل مفهوم الدستور، نشأته، وظائفه، مصادره، وأنواعه، باعتباره المرجعية التي تنطلق منها بقية القواعد القانونية والتنظيمية، ثم يستعرض المبحث الثاني السلطات الرسمية الثلاث، من حيث تكوينها واختصاصاتها، بوصفها الأدوات التي تُمارس من خلالها وظائف الحكم، أما المبحث الثالث، فيُسلّط الضوء على مبدأ الفصل بين السلطات، باعتباره ضمانة أساسية لمنع الاستبداد، وتحقيق التوازن المؤسسي، وترسيخ سيادة القانون.

المبحث الأول: الدستور

أولاً: مدخل إلى الدستور

نظرًا لتطور المجتمعات في مختلف المجالات، بات من الضروري لكل مجتمع أن يسعى لوضع أطر تنظّم علاقاته وتحمي أفراده، وتضمن حقوقهم، وتصون حرياتهم، وتحدّد واجباتهم الأساسية، ولا يمكن أن ينهض بهذه المهام سوى الدستور، الذي يُعَدّ القانون الأعلى الذي تستند إليه الدولة في تنظيم شؤونها.

1 - الدستور لغة واصطلاحًا

يوضّح الجدول التالي التمييز بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للدستور[74]:

الدستور لغة	الدستور كلمة غير عربية، ذات أصل فارسي، وصلت إلى العرب عبر الأتراك، ويعني لفظها «القاعدة الأساسية»، أو «الكتاب الذي تُدوَّن فيه القوانين».
الدستور اصطلاحًا	الدستور هو القانون الأعلى والأسمى في الدولة، يُحدّد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة، ويُبيِّن حقوق الأفراد وواجباتهم داخل المجتمع.

نشأة الدستور المكتوب

تشير الأدبيات التاريخية إلى أن الملك «جون هنري» ملك إنجلترا، اضطر تحت ضغط النبلاء، إلى إصدار «الميثاق الأعظم» عام 1215م، والذي عُدّ لاحقًا أحد أقدم الوثائق الدستورية في العالم، وتضمّنت هذه الوثيقة الحدّ من سلطات الملك، وأقرت مبادئ قانونية كمنع معاقبة أي فرد حرّ دون محاكمة، وما تزال هذه الوثيقة، التي تمَّ إقرارها رسميًّا عام 1297م، جزءًا من النظام القانوني البريطاني المعمول به حتى اليوم[75]، أما الدساتير المكتوبة بمفهومها الحديث، فقد بدأت في أمريكا مع إعلان فرجينيا لحقوق الإنسان عام 1776م، ثم تلاه الدستور الأمريكي الاتحادي عام 1787م، وتبعتها فرنسا التي أصدرت أول دستور لها عام 1791م. عربيًّا، تُعتبر تونس أول دولة عربية كتبت دستورها عام 1861م، وتبعتها بعد ذلك مصر عام 1923م[76].

كتابة الدستور دوليًّا	الولايات المتحدة	بدأ تدوين الدساتير في فرجينيا عام 1776م، وتبعه الدستور الاتحادي سنة 1787م
	فرنسا	أصدرت أول دستور مكتوب سنة 1791م.

كتابة الدستور عربيًّا	تونس	أول دولة عربية وضعت دستورًا مكتوبًا عام 1861م.
	مصر	ثاني دولة عربية كتبت دستورًا سنة 1923م.

2 - وظائف الدستور

لا يقتصر الدستور على كونه وثيقة قانونية عليا، بل يُعتبر حجر الزاوية في تنظيم الحياة السياسية للدولة، وتحديد بنيتها المؤسسية، وضمان الحقوق والواجبات للمواطنين، فوظائفه تمتد لتشمل تنظيم السلطة، وضبط العلاقة بين أجهزة الدولة، وتحديد المبادئ الكبرى التي تحكم المجتمع، بالإضافة إلى أنه مرجع تشريعي أعلى، تختلف تفاصيل هذه الوظائف باختلاف النظم السياسية، إلّا أن هناك سمات أساسية تتكرَّر في معظم الدساتير الحديثة، لذا، يعرض الجدول الآتي أبرز الوظائف

التي يؤديها الدستور داخل الدولة:

وظائف الدستور	- يحدد أهداف ومبادئ الدولة. - يحدد نظام الحكم في الدولة. - يحدد المبادئ العامة للنظام المالي والمصرفي للدولة. - يحدد تنظيم الحياة السياسية. - يحدد المبادئ العامة التي تنظم السياسة الخارجية للدولة. - يحدد الحقوق والواجبات الأساسية. - يحدد اختصاصات السلطات الثلاث، والعلاقة بينها. - يحدد شكل العلم، واللغة، والدين، والعاصمة. - يحدد كيفية تعديل أو إلغاء أو إصدار دستور جديد.

هذه الوظائف تساعد على تحقيق الاستقرار الدستوري والسياسي، وتعكس مدى تطوُّر النظام القانوني في الدولة، كما تشكّل الأساس الذي تُبنى عليه جميع التشريعات والسياسات العامة.

ثانيًا: أهمية الدستور

يمثل الدستور الوثيقة المرجعية الأسمى التي تنظم الحياة السياسية في الدولة، وتضمن تماسك مؤسساتها واستقرارها، حيث تتجلّى أهمية الدستور في كونه وسيلةً لتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع، كما يُعَدّ ضامنًا للحقوق، وحاميًا للشرعية، ومنظمًا للعلاقات بين السلطات، وتُظهر التجارب السياسية أن وجود دستور فعّال وواضح يسهم في تجنُّب الفوضى، ويُرسّخ قواعد المشاركة والمسؤولية، ويُعزز التنمية السياسية، وفيما يلي، يُبيِّن الجدولان التاليان أهمية الدستور من الناحيتين السياسية والقانونية:

أهمية الدستور من الناحية السياسية	– ينظّم نظام الحكم وشكل الدولة ويوفّر أدوات تداول السلطة. – يحدد العلاقة بين السلطات، ويضبط أدوات المشاركة السياسية. – ينظّم عمل القوى السياسية في النظام السياسي.

أهمية الدستور من الناحية القانونية	– يُعدّ المرجع الأعلى للقوانين والتشريعات الوطنية كافة. – يضمن الحقوق والحريات العامة ويحميها من الانتهاك. – يوفّر الضمانات القانونية لممارسة السلطة بشكل مشروع. – ينظّم العلاقة بين الفرد والدولة على أساس من المساواة.

ثالثًا: الدستور في تحديد الحقوق والواجبات

لا يقتصر دور الدستور على تنظيم السلطة، بل يتجاوز ذلك إلى ضمان حقوق الأفراد وتحديد واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع، ومن خلال تحديد هذه العلاقة، يصبح الدستور المرجع الأعلى الذي تُستمد منه القواعد التي تنظّم الحريات، وتحدّد أطر المشاركة، وتحفظ كرامة المواطن في ظل دولة القانون والمؤسسات، ويُعتبر التوازن بين الحقوق والواجبات حجر الزاوية في بناء مجتمع مستقر ومتضامن، وعليه، يُبرز الجدول التالي أهم الحقوق والواجبات الدستورية التي تنظم العلاقة بين المواطن والدولة:

حقوق الفرد في الدستور	– المساواة أمام القانون. – حرية التعبير والرأي في حدود القانون. – الحق في العمل والتنقل والإقامة. – الحق في السكن والصحة والتعليم. – الحفاظ على كرامته وصونها. – الحق في حياة آمنة ومستقرة.

واجبات الفرد في الدستور	– الانتماء للوطن والدفاع عنه. – احترام القوانين وتنفيذها. – الالتزام بالآداب العامة ونظامها. – المشاركة في نشر وتعزيز المبادئ والقيم. – المساهمة في تنمية الوطن ورفعته. – المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار.

هذه الحقوق والواجبات تُجسّد جوهر العقد الاجتماعي الذي يقوم عليه النظام الدستوري، وتعكس التزام الدولة بحماية المواطن، مقابل التزام الأخير بالمشاركة الإيجابية في الحفاظ على الدولة ومقدّراتها.

رابعًا: مصادر الدساتير

تُستمد الدساتير عند صياغتها من مجموعة من المصادر التي تعكس السياقات التاريخية، والثقافية، والقانونية للدولة، وتشكل هذه المصادر المرجع الذي يُبنى عليه النظام الدستوري، بما يضمن التوازن بين السلطة والحرية، والثبات والتطور، ولا يُشترط أن تكون هذه المصادر متساوية في الحضور أو التأثير، إذ تختلف أهميتها من بلد إلى آخر، وَفقًا لطبيعة المجتمع ونظامه السياسي، لذا، يوضح الجدول التالي أبرز مصادر الدساتير التي تُعتمد عند صياغة النصوص الدستورية في الدول المختلفة[77]:

الدين	يُمثل منظومة القيم والمبادئ والتشريعات المستمدة من العقيدة، ويُعد مرجعًا في الدول التي تستند دساتيرها إلى مرجعية دينية.
العرف الدستوري	يتمثل في الممارسات الدستورية المستقرة والمتكررة التي تكتسب صفة الإلزام، ويُسهم في تفسير النصوص أو سد الفراغ الدستوري.
المبادئ القانونية العامة	تشمل المبادئ القانونية المستقرة التي تُسترشد بها عند صياغة الأحكام الدستورية، ولا سيما في الدول ذات الإرث القانوني العريق.
الأحكام القضائية	تتمثل في الاجتهادات والأحكام القضائية، ولا سيما أحكام المحاكم الدستورية، التي تُسهم في تفسير المبادئ الدستورية وتطويرها.
الدساتير المقارنة	تتمثل في الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى عند إعداد الدساتير الجديدة أو تعديل الدساتير القائمة، مع مراعاة خصوصية كل دولة.

من خلال هذه المصادر، يتشكل الطابع الفلسفي والمؤسسي للدستور، حيث يتم استلهام المبادئ من الدين والتقاليد، وتدوينها بالقانون، وتفسيرها بالتشريع والقضاء، وتُسهم هذه المنظومة في تعزيز مشروعية النظام، وربط الدولة بميراثها الثقافي والاجتماعي.

خامسًا: الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير

لا تُولد الدساتير من فراغ، بل تنشأ غالبًا عبر آليات دستورية – سياسية، تعبّر عن الإرادة العامة، وتُجسد تطلعات المجتمع في تنظيم السلطة وصون الحقوق، ويُعدّ

الطابع الديمقراطي في نشأة الدساتير شرطًا أساسيًا في ضمان شرعيتها وفاعليتها، حيث يُتيح للمواطنين أو لممثليهم المشاركة في إعداد الوثيقة الأعلى للدولة، ويكشف الجدول التالي أبرز الأساليب الديمقراطية المعتمدة في صياغة الدساتير وتعديلها، موضحًا مراحل النشأة ومآلات التفعيل [78]:

كتابة الدستور عبر جمعية منتخبة	يُنتخب أعضاء الجمعية التأسيسية من قِبل الشعب لتولي مهمة صياغة الدستور، كما حدث عند وضع الدستور في الولايات المتحدة عام 1776م.
كتابة الدستور عبر لجنة وطنية	تُشكّل الحكومة لجنة من المختصين لاقتراح مسودة دستور تُعرض لاحقًا على السلطات المختصة أو الشعب.
الاستفتاء الشعبي على الدستور	يُطرح مشروع الدستور أمام المواطنين في استفتاء عام، ويُعَدّ نافذًا بعد نيل أغلبية الأصوات، كما في قطر عام 2003م.
تعديل الدستور باقتراح رسمي	يُقترح التعديل من قِبل السلطة التنفيذية أو التشريعية، ثم يُعرض على البرلمان أو الشعب لاعتماده.
إقرار التعديل أو النسخة الجديدة	يُقرّ التعديل نهائيًا بعد موافقة الجهات المختصة، ويُعد ساريًا ضمن النظام الدستوري المعتمد.

تعكس هذه الأساليب ارتباط الدساتير بمبادئ المشاركة والتوافق، وتُسهم في تعزيز الشفافية والشرعية الدستورية، فكلما اتسع نطاق المشاركة في صياغة الدستور، ازداد قبوله المجتمعي، وارتفعت فرص التزام المواطنين والمؤسسات به كمرجع أعلى.

سادسًا: أنواع الدساتير

تتنوع الدساتير من حيث أصلها وتدوينها وشكلها ومدى ديمومتها، وقد ساعد هذا التنوع في بلورة نماذج دستورية تُلائم خصوصيات الدول المختلفة، وتكمن أهمية تصنيف الدساتير في كشف الفوارق بين النظم القانونية والدستورية، وتحديد مدى مرونتها أو صرامتها في تنظيم السلطة، ويوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للدساتير وَفق معايير متعددة تشمل الأصل، التدوين، المدة، الحجم، والشكل القانوني[79]:

1 - أصول الدساتير

تراكمية	تتكوَّن عبر تراكم العرف والممارسة السياسية دون صدور قانون مكتوب.	
	مثال	بريطانيا
مسنونة	تُسنّ من قِبل جهة تشريعية أو تنفيذية مختصة وتُصدر وثيقة مكتوبة.	
	مثال	أغلب الدول الحديثة.

2 - تدوين الدساتير

مدونة	تُدوّن في وثيقة رسمية واحدة واضحة يسهل الرجوع إليها.	
	مثال	الولايات المتحدة
غير مدونة (عرفية)	تعتمد على أعراف متراكمة دون وثيقة مكتوبة واحدة، لكنها مُلزمة.	
	مثال	العرف البريطاني

3 - حالة الدساتير

دائمة	صيغت لتُطبّق بصورة مستمرة وتُعد مرجعًا دائمًا.	
	مثال	دستور الولايات المتحدة
مؤقتة	توضع لفترة انتقالية أو ظرف خاص تمهيدًا لدستور دائم.	
	مثال	النظام الأساسي المؤقت في قطر عام 1972م.

4 - أحجام الدساتير

مطولة	تتضمن تفاصيل دقيقة وشاملة حول نظام الحكم والحقوق والمبادئ.	
	مثال	دستور الهند
مختصرة	تكتفي بالمبادئ العامة وتترك التفاصيل للقوانين التنظيمية.	
	مثال	دولة الكويت

5 – أشكال الدساتير

مرنة	الدساتير التي تحتاج إلى إجراءات مرنة عند التعديل، من خلال (البرلمان) أو (السلطة التنفيذية).
جامدة	الدساتير التي تحتاج إلى إجراءات معقدة عند التعديل، من خلال موافقة البرلمان ومصادقة الحكومة واستفتاء الشعب وتختلف من دولة إلى أخرى.

يساعد هذا التصنيف في تقييم بنية الدساتير ومدى قدرتها على التكيّف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، كما يُبرز الفروق بين الدول ذات الأنظمة الجامدة والمركزية، وتلك التي تتسم بمرونة مؤسسية.

سابعًا: مفاهيم دستورية

تُشكّل المفاهيم الدستورية الأساس النظري لفهم بنية الدستور وآلياته التطبيقية، إذ توضح الفروقات الدقيقة بين المصادر القانونية والممارسات الدستورية، كما تساعد في التمييز بين المفاهيم القريبة ظاهريًا والمختلفة جوهريًا، ويُعدّ فهم هذه المفاهيم خطوة ضرورية لأي تحليل دستوري، لذا، يعرض الجدول التالي أبرز المفاهيم الدستورية التي تُستخدم في فقه القانون العام والعلوم السياسية [80]:

العرف الدستوري	قاعدة غير مكتوبة ناتجة عن ممارسة متكررة أصبحت مُلزمة، وتُستخدم لتفسير أو سد فراغ في النصوص الدستورية.
الدستور العرفي	دستور غير مدوَّن يعتمد على الأعراف الدستورية المتراكمة، وتُعد بريطانيا أبرز مثال له.
القانون الدستوري	فرع من فروع القانون العام، يشرح ويُفسّر نصوص الدستور، ويُنظم العلاقة بين السلطات الثلاث والحقوق الأساسية.
الإعلان الدستوري	وثيقة مؤقتة تُصدر في ظروف استثنائية خلال الفترات الانتقالية، وتُحدّد صلاحيات مؤسسات الحكم إلى حين صدور دستور دائم.
العدالة الدستورية	مبدأ يضمن توافق القوانين والتشريعات مع أحكام الدستور، وتُمارَس من خلال المحكمة الدستورية أو هيئة قضائية عليا.

ووَفقًا للجدول أعلاه، يُعتبر القانون الدستوري المرجع الأساسي لتنظيم عمل المؤسسات السياسية، حتى في غياب دستور مكتوب، إذ يُرتّب العلاقات بين السلطات ويضبط الممارسة السياسية، أما العدالة الدستورية، فتمثل آلية رقابية تضمن توافق القوانين والمراسيم مع المبادئ الدستورية، ويحق للمحاكم الدستورية إبطال أي نص يتعارض مع الدستور، ما يجعل الدولة التي تطبّق هذا المبدأ دولة دستورية، وبالنسبة إلى الإعلان الدستوري، فهو وثيقة مؤقتة تصدر في فترات انتقالية، لتنظيم شؤون الحكم وضمان الاستقرار السياسي، إلى حين اعتماد دستور دائم من جهة تأسيسية.

ثامنًا: المحكمة الدستورية العليا

المحكمة الدستورية العليا تُعد أعلى هيئة قضائية تُعنَى بتفسير الدستور والفصل في مدى دستورية القوانين والمراسيم والقرارات، وتُمثّل الضامن الأساسي لحماية النظام الدستوري ومنع تغوّل السلطات، ومن خلال سلطاتها، تُرسّخ مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة الدستورية؛ مما يُسهم في استقرار النظام السياسي[81]، ويُبيِّن الجدول التالي أهم اختصاصات المحكمة الدستورية العليا، والآليات التي تُحال بها الدعاوى إليها، بالإضافة إلى نماذج مقارنة من بعض الدول بشأن طريقة تشكيلها[82]:

الاختصاصات	تفسير مواد الدستور، الرقابة على دستورية القوانين، الفصل في النزاعات بين السلطات.
طريقة الإحالة	من خلال المحكمة ذاتها عند الشك في دستورية قانون، أو بطلب من الحكومة أو البرلمان أو جهات أخرى.
النموذج الأمريكي	تتكوّن المحكمة من رئيس وثمانية أعضاء، يُعيَّنون بقرار رئاسي ويصادق عليهم الكونغرس.
النموذج القطري	تتكوّن المحكمة من رئيس وستة أعضاء، يُعيّنون بأمر أميري، وتختص بالفصل في دستورية التشريعات.

وتُسهم المحكمة الدستورية العليا في ضبط عمل النظام السياسي، وتعزيز التوازن بين السلطات، ومنع التعارض بين القوانين والدستور، ما يجعلها ركيزة أساسية في الأنظمة التي تتبنى مبدأ دولة القانون والمؤسسات.

المبحث الثاني: السلطات الرسمية

أولاً: مفهوم السلطات الرسمية

مفهوم السلطات الرسمية من المفاهيم الأساسية في الدراسات السياسية، وتحديدًا في إطار النظم السياسية، ويُقصد به مجموع الاختصاصات والوظائف الموكلة إلى كل من:

- السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة القضائية.

مفهوم السلطة نشأ تاريخيًّا منذ العصور القديمة، حين أدرك الإنسان الحاجة إلى سلطة تنظم حياته وتحقق مصالحه وتمنع تغوّل القوي على الضعيف، ثم تطوّر هذا التصوّر ليشمل وضع القوانين وتحديد القواعد التي تُنظم سلوك الأفراد والعلاقات الاجتماعية، وقد أشار ابن خلدون إلى أن «السلطة تنبع من العصبية المجتمعية، فهي علاقة أمر وطاعة، وحكم ناشئ من بنية المجتمع نفسه[83].

فالسلطة – بمعناها الواسع – تُعتبر شكلاً من أشكال القوة، وتختلف دلالاتها القانونية باختلاف المجتمعات، إذ تُوصَف تارة بالقدرة أو النفوذ، وتارة بالتأثير أو السيطرة، وقد أصبحت اليوم إحدى الإشكاليات المحورية في الفكر السياسي المعاصر، بالنظر إلى ارتباطها بمفهوم الدولة الحديثة من خلال السلطات الثلاث، حيث تمارس كل سلطة اختصاصًا معينًا: فالتشريعية تسنّ القوانين، والتنفيذية تطبّقها، والقضائية تفصل في النزاعات.

ومن خلال هذا التوزيع الوظيفي، يتم تلافي تركّز السلطة في يد جهة واحدة، مما يحول دون نشوء الحكم الفردي أو الاستبداد، غير أن حكم الفرد لا يُعَدّ بالضرورة استبدادًا، إذا ما اقترن باحترام القانون، وصون الحريات، وضمان العدالة الاجتماعية،

وهكذا، تُعَدّ السلطة في جوهرها ظاهرة متعدِّدة الأبعاد كما في الجدول التالي:

ظاهرة اجتماعية	لأنها تُحدّد الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.
ظاهرة سياسية	لأنها تُمارَس من خلال مؤسسات مسؤولة عن إدارة الدولة.
ظاهرة قانونية	لأنها تُعبِّر عن منظومة القوانين التي تُنظم العلاقات العامة والخاصة.

ثانيًا: أنواع السلطات الثلاث

تتوزَّع السلطات العامة في الدولة بين ثلاث مؤسسات رئيسية، لكل منها اختصاصات محددة تضمن تحقيق التوازن، وتتمثل هذه السلطات في:

1 - السلطة التشريعية

تُعنَى السلطة التشريعية بوضع القوانين ومراقبة أداء الحكومة، وتُعدّ صوت الشعب داخل النظام السياسي، وعلى الرغم من اختلاف مسميات هذه السلطة من بلد لآخر، إلّا أن وظيفتها الجوهرية واحدة، ويوضح الجدول التالي نماذج لأسماء المجالس التشريعية حول العالم، دوليًا وعربيًا[84]:

	السلطة التشريعية	الدولة
نماذج دولية	مجلس الكونغرس (الشيوخ - النواب)	الولايات المتحدة الأمريكية
	الجمعية الاتحادية (الدوما - الاتحاد)	روسيا الاتحادية
	مجلس الشعب	الصين
	البوندستاغ	ألمانيا الاتحادية
	البرلمان (العموم - اللوردات)	المملكة المتحدة
	البرلمان (مجلس الشيوخ - الجمعية الوطنية)	فرنسا

	السلطة التشريعية	الدولة
نماذج عربية	البرلمان (الشعبي الوطني – مجلس الأمة)	الجزائر
	مجلس الأمة الأردني (النواب – الأعيان)	الأردن
	مجلس الشورى	دولة قطر
	مجلس النواب	جمهورية مصر
	مجلس الأمة	دولة الكويت

أشكال المجالس التشريعية: (غرفة – غرفتين)

نظام الغرفة الواحدة
مجلس تشريعي واحد يُمارس كامل الصلاحيات، كما هو الحال في السويد[85]

(نظام الغرفتين) – (أعلى - أدنى)
تتألف فيه السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين، هما، (أعلى – أدنى)، أي ينقسم البرلمان إلى غرفتين تشريعيتين، ويستخدم هذا الشكل في عدد من دول العالم، كالكونغرس الأمريكي مثلاً [86]، الذي ينقسم إلى: – مجلس الشيوخ ◄——— وهو المجلس الأعلى. – مجلس النواب ◄——— وهو المجلس الأدنى.

وظائف السلطة التشريعية	- سنّ التشريعات والقوانين. - مناقشة مشروعات القوانين المقدّمة من الحكومة. - مراقبة أداء الحكومة ومحاسبة المسؤولين. - اعتماد الميزانية العامة. - مناقشة السياسة العامة للدولة. - استجواب الوزراء وسحب الثقة عند الحاجة.

2 - السلطة التنفيذية

تُعتبر السلطة التنفيذية الجهة المسؤولة عن تنفيذ القوانين، وتسيير شؤون الدولة، وتتجسّد هذه السلطة عادة في رئيس الدولة والحكومة والوزارات والأجهزة التابعة لها، وتتفاوت صلاحياتها باختلاف الأنظمة السياسية، لكنها تبقى الركيزة التي تُنَفّذ من خلالها السياسات العامة وتُمارس الإدارة العمومية، ومن اختصاصات السلطة التنفيذية:

الاختصاصات الإدارية	تختص بإدارة المرافق العامة وتنظيم أعمال الوزارات والمؤسسات الرسمية.
الاختصاصات التنفيذية	تختص بتنفيذ وتطبيق القوانين والمراسيم واللوائح التي تُصادق عليها السلطة التشريعية.
الاختصاصات التخطيطية	تختص برسم السياسات العامة للدولة ووضع الخطط الاستراتيجية.
الاختصاصات الدبلوماسية	تختص بتمثيل الدولة خارجيًا، وإدارة العلاقات الدولية، والتفاوض بشأن المعاهدات.
الاختصاصات التشريعية	تختص باقتراح مشروعات القوانين وإحالتها إلى البرلمان، والاعتراض على القوانين أو تعديلها ضمن صلاحيات محددة.

وظائف السلطة التنفيذية	- اقتراح مشاريع القوانين ورفعها للسلطة التشريعية. - تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية. - رسم السياسة العامة في المجالات المختلفة. - إعداد الموازنة العامة للدولة. - إدارة العلاقات الخارجية وتعيين السفراء. - إنشاء المؤسسات العامة والإشراف عليها. - حماية الأمن القومي وحفظ النظام العام. - تعيين الموظفين الرسميين ضمن الصلاحيات التنفيذية. - إصدار المراسيم والقرارات التنظيمية.

لذا، تُعتبر السلطة التنفيذية فعَّالة عندما تعمل ضمن إطار القانون وتحترم صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، مما يعكس توازنًا في ممارسة الحكم.

3 – السلطة القضائية

تُمثّل السلطة القضائية الركن الثالث في نظام الحكم، وهي الجهة المختصة بتطبيق القانون، والفصل في النزاعات، وضمان العدالة وحماية الحقوق والحريات، وتستمد هذه السلطة أهميتها من استقلالها، الذي يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التوازن بين السلطات، ومنع تغوّل إحداها على الأخرى، وتُمارَس وظائف القضاء عبر المحاكم بمختلف درجاتها، وتحتكم إلى الدستور والقوانين السارية، ودرجات التقاضي الأساسية تأتي بالشكل التالي [87]:

- المحكمة الابتدائية
- محكمة الاستئناف
- محكمة التمييز

وظائف السلطة القضائية	النظر في الدعاوى والفصل في النزاعات بين الأفراد والمؤسسات. إصدار الأحكام القضائية الملزمة. مراقبة مدى التزام السلطة التنفيذية بالقانون والدستور. الرقابة على دستورية التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية. حماية الحريات العامة وصون كرامة الإنسان. الفصل في النزاعات التي تحصل بين: - (الأفراد). - (الأفراد) و(المؤسسات والهيئات الخاصة). - (الأفراد) و(السلطة التنفيذية) - (الأفراد) و(السلطة التشريعية). - (المؤسسات والهيئات الخاصة). - (المؤسسات والهيئات الخاصة) و(السلطتين التشريعية والتنفيذية). - (السلطة التشريعية) و(السلطة التنفيذية).

يمكّن استقلال القضاء من حماية مبدأ سيادة القانون، ويضمن عدم استخدام السلطة كوسيلة للهيمنة، بل كإطار عادل لتوزيع الحقوق والواجبات، مما يرسّخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

المبحث الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات الرسمية

أولاً: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث

تعود جذور مبدأ الفصل بين السلطات إلى الفلسفة اليونانية القديمة، حيث تناول أفلاطون في كتابه «القانون» ضرورة توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة، شريطة تحقيق توازن يمنع استئثار هيئة واحدة بالحكم، تفاديًا للاضطراب والثورات[88]، بينما أكد أرسطو في كتابه «السياسة» على ضرورة توزيع وظائف الدولة على ثلاث هيئات مستقلة، تتعاون فيما بينها لتحقيق الصالح العام[89]:

تقسيم الوظائف عند (أرسطو)	– وظيفة المداولة. – وظيفة الأمر. – وظيفة العدالة.

وفي العصر الحديث، جاء الإنجليزي جون لوك ليطوِّر هذا المفهوم ضمن كتابه «الحكومة المدنية»، حيث رأى أن شرعية الحكم لا تتحقق إلا عبر فصل واضح للسلطات، وقسّم الدولة إلى ثلاث سلطات: تشريعية، وتنفيذية، وفيدرالية (معنية بالشؤون الخارجية)، وقد غابت السلطة القضائية في تصوره، إذ أوكل تفسير القوانين إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، محذرًا من عدم استقلال الأولى وجعلها الأعلى مكانة[90].

تقسيم السلطات عند (لوك)	– السلطة التشريعية. – السلطة التنفيذية. – السلطة الاتحادية (هي السلطة المعنية بالشؤون الدولية).

أما الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو، فقد بلور النظرية بصيغتها الأكثر تأثيرًا، عبر كتابه الشهير «روح القوانين» (1748م)، حيث قسّم السلطات إلى ثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، مؤكدًا ضرورة الفصل والتوازن والتعاون بينها، ومحذرًا من أن «كل شيء سيضيع إذا مارس شخص أو هيئة واحدة جميع السلطات»، وقد أثّرت هذه النظرية في تحوُّلات سياسية كبرى مثل الثورة الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، وأكد في كتاباته وجوب الفصل بين السلطات[91].

تقسيم السلطات عند (مونتسكيو)	- السلطة التشريعية. - السلطة التنفيذية. - السلطة القضائية.

وبذلك، فإن نشأة مبدأ الفصل بين السلطات مرّت بثلاث مراحل رئيسية: الجذور الفلسفية مع أفلاطون وأرسطو، ثم التأسيس الحديث مع جون لوك، وأخيرًا التنظير السياسي – القانوني مع مونتسكيو، ووفقًا لكل ما سبق، يمكن اختصار التاريخ العلمي لنشأة مبدأ الفصل بين السلطات، كما في الجدول التالي:

الفيلسوف	الكتاب	أبرز ما جاء في كتابه عن فصل السلطات
أفلاطون	القانون	ضرورة توزيع وظائف الدولة على المؤسسات، وإقامة التوازن بينها.
أرسطو	السياسة	إشراف هيئات مستقلة على وظائف الدولة، مع ضرورة التعاون بينها.
جون لوك	الحكومة المدنية	شرعية الحكم لا تتم إلا بضرورة فصل السلطات.
مونتسكيو	روح القوانين	وجوب حالة من التعاون والانسجام عند فصل السلطات.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن تعريف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه: كيفية توزيع الاختصاصات والوظائف بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) على نحو مستقل، بما يضمن عدم تجاوز أي سلطة لصلاحيات الأخرى، ويمنع تركّز

السلطة في يد واحدة.

ثانيًا: أشكال الفصل بين السلطات (الفصل التام - الفصل المرن)

تتحدّد طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وَفقًا لما ينص عليه الدستور في كل دولة، ويُصنّف هذا الفصل عمومًا إلى نموذجين رئيسيين: الفصل التام، وهو ما يُعرف أحيانًا بالفصل الجامد، والفصل المرن الذي يقوم على التوازن والتعاون، ويختلف تطبيق هذين النموذجين باختلاف النظام السياسي.

1 - الفصل التام (الجامد)

هو النموذج المعتمد في النظم الرئاسية، مثل النظام الأمريكي [92]، حيث يُراعى استقلال كل سلطة عن الأخرى استقلالاً شبه كامل، مع منع التداخل في الاختصاصات، ويظهر هذا الشكل بوضوح في المظاهر التالية:

مظاهر الفصل التام	- لا تملك السلطة التنفيذية حق تقديم مشروعات القوانين مباشرة إلى البرلمان، وإن كان لرئيس الدولة في بعض النظم حق التوصية أو المبادرة بوسائل دستورية. - تُعدّ السلطة التنفيذية مشروع الموازنة العامة، بينما تتولى السلطة التشريعية مناقشته وإقراره - لا يمكن للسلطة التنفيذية حل البرلمان، ولا يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة. - لا تملك السلطة التنفيذية الدعوة لانعقاد البرلمان أو الاعتراض على انعقاده. - يُمنع الجمع بين منصب وزاري وعضوية البرلمان. - الوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة فقط، وليس أمام البرلمان.

رغم ذلك، لا يُعتبر هذا النموذج مطلقًا، إذ تتفاوت درجات الفصل من دولة إلى أخرى بحسب نصوص الدستور، إذ تسمح بعض الأنظمة ببعض الصلاحيات المتبادلة، كحق النقض الرئاسي أو التصديق البرلماني على بعض التعيينات.

2 - الفصل المرن

يُطبق هذا النموذج في النظم البرلمانية[93]، حيث يسود التداخل المنظم والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع احتفاظ القضاء باستقلاله الكامل، يسمح الفصل المرن بإجراءات مشتركة تسهم في تحقيق التوازن دون إلغاء الخصوصية لكل سلطة.

مظاهر الفصل المرن	- يمكن لأي من السلطتين (التنفيذية أو التشريعية) اقتراح مشاريع القوانين. - يحق للوزراء حضور جلسات البرلمان والمشاركة في مناقشة السياسات. - تعدّ السلطة التنفيذية الموازنة، بينما تقرّها السلطة التشريعية. - تملك السلطة التنفيذية حل البرلمان أو الدعوة لانعقاده. - يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها. - يتم إجراء انتخابات جديدة إذا فُقدت الثقة بين السلطتين.

ويُظهر هذا النموذج كيف يتكامل العمل بين السلطات لتحقيق مبدأ الرقابة المتبادلة وتجنب الاستبداد، مع الحفاظ على مرونة النظام السياسي في التفاعل مع الأزمات والتغيُّرات.

ثالثًا: أهمية مبدأ الفصل بين السلطات

مبدأ الفصل بين السلطات يُعتبر أحد أعمدة الدولة الحديثة، إذ يُسهم في تحقيق التوازن والرقابة بين مكوّنات النظام السياسي، ويحول دون تركز السلطة في جهة واحدة، كما يمنح هذا المبدأ لكل سلطة استقلالاً نسبيًّا يمكنها من أداء وظائفها الدستورية بفاعلية، ويضمن في الوقت نفسه التعاون المنظّم بينها من أجل تحقيق المصلحة العامة، ويُبيّن الجدول التالي أبرز الوظائف التي يحقّقها مبدأ الفصل بين السلطات في النظم السياسية المُعاصِرة:

أهمية مبدأ الفصل بين السلطات	- يُقيّد احتكار جهة واحدة للصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية. - يُنظم العلاقة بين السلطات ويمنع التجاوز أو التداخل غير المشروع. - تمارس كل سلطة الرقابة على السلطتين الأخريين ضمن آليات دستورية. - تمارس كل سلطة اختصاصها بما يرفع من فاعلية الأداء المؤسسي. - يرسّخ خضوع الجميع للقانون، ويمنع الاستثناءات في تطبيقه. - يُعزِّز المشاركة السياسية ويمنع الاستبداد والتسلط الفردي.

وبناءً على ذلك، لا يُنظر إلى الفصل بين السلطات كآلية قانونية مجردة، بل كضمانة فعلية للتوازن بين مراكز القوة داخل الدولة، وتكمن قوّته في قدرته على ضبط العلاقات بين المؤسسات، وعلى تمكين كل سلطة من القيام بدورها دون تدخل مفرط من الأخرى؛ مما يُرسّخ مبادئ الشرعية والمساءلة وسيادة القانون.

خاتمة الفصل الخامس

يتّضح من خلال تناول الدستور والسلطات الرسمية في النظم السياسية أن التنظيم الدستوري هو الأساس الذي تُبنى عليه شرعية الدولة الحديثة واستقرارها، فالدستور لا يقتصر على تحديد شكل النظام السياسي، بل يُرسّخ المبادئ التي تنظم العلاقة بين السلطات، ويضبط حدودها واختصاصاتها، كما أن وجود سلطات رسمية مستقلة ومتوازنة، تعمل وفق قواعد واضحة وتخضع لآليات رقابية متبادلة، يُعدّ شرطًا ضروريًا لتحقيق الحوكمة الرشيدة وضمان الحقوق والحريات، ويُبرز مبدأ الفصل بين السلطات أهمية التوازن المؤسسي في الحد من الاستبداد، وتعزيز سيادة القانون، ومن ثمَّ، فإن الإحاطة بالبنية الدستورية وتوزيع السلطات تُمثّل مدخلاً محوريًا لفهم الدولة ككيان قانوني وسياسي يقوم على التنظيم والمُساءلة، لا على التمركز والانفراد بالقرار.

الفصل السادس

القوى غير الرسمية في النظم السياسية

لم تعد النظم السياسية الحديثة مقتصرة على المؤسسات الرسمية فحسب، بل أضحت تتأثر بجملة من الفواعل غير الرسمية التي تمارس أدوارًا فاعلة في المجال السياسي، فهذه القوى، رغم عدم تمتعها بوضع دستوري مباشر، تمتلك أدوات تأثير قوية، وتسهم في توجيه الرأي العام، وصياغة الأولويات، ومراقبة الأداء العام للسلطات، إذ برز دور الأحزاب السياسية، والنقابات، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والرأي العام، والجامعات، ومراكز الأبحاث، بوصفها عناصر فاعلة في بيئة النظام السياسي، كما تُشكّل هذه القوى جسورًا بين المجتمع والدولة، وتُعبِّر عن التعدُّدية داخل الحقل السياسي، وعليه، سيتم في هذا الفصل تناول أبرز هذه الفواعل، عبر تحليل أدوارها، وأشكال تأثيرها، والعلاقة التي تربطها بالمؤسسات الرسمية.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

أولًا: نشأة الأحزاب السياسية

ظهرت الأحزاب السياسية بوصفها إحدى أدوات التمثيل الشعبي في سياق تطوُّر النظم الديمقراطية، خصوصًا مع بروز الاقتراع العام وتوسّع المشاركة السياسية، وقد بدأت ملامحها الأولى في الحياة النيابية البريطانية، حيث نشأت ككتل برلمانية اتحدت مع لجان انتخابية، لتشكّل تنظيمات سياسية أكثر استقرارًا، ومنها تطورت الأحزاب المعاصرة، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، برزت الأحزاب العمالية في ألمانيا، قبل أن تظهر الأحزاب الاشتراكية ذات الطابع الجماهيري، مثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي سنة 1875م، وفي القرن العشرين، اتسع نطاق الأحزاب الجماعية ذات النزعة الشمولية، مثل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بقيادة لينين، والحزب الفاشي بقيادة موسوليني في إيطاليا [94]، وبناءً على هذا المسار التاريخي، يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين لنشأة الأحزاب السياسية، كما يوضّح الجدول التالي [95]:

الأول: الأحزاب السياسية البرلمانية	ظهرت داخل البرلمانات، وتكوَّنت من كتل نيابية تمثّل مصالح فئات المجتمع.
الثاني: الأحزاب السياسية الجماهيرية	نشأت خارج البرلمان، واعتمدت على تعبئة الجماهير وتنظيم الحشود وفق أيديولوجيا سياسية.

هذه النشأة تُبيِّن أن الأحزاب لم تكن دائمًا انعكاسًا للعمل البرلماني، بل مثّلت أحيانًا أدوات حشد وتعبئة خارج المؤسسات الرسمية، ما جعلها فاعلاً محوريًّا في تشكيل النظام السياسي والمشهد الحزبي الحديث.

ثانيًا: تعريف الأحزاب السياسية وعناصرها

يُعرّف الحزب السياسي على أنه تنظيم اجتماعي – سياسي، يستند إلى مبادئ وبرامج محددة، ويهدف إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو ممارسة دور المعارضة [96]، وتسعى الأحزاب رغم تنوُّعها، إلى تمثيل مصالح فئات اجتماعية محدَّدة، وتحقيق برامجها عبر الوسائل السياسية والتنظيمية المتاحة، وتتكوَّن الأحزاب من مجموعة عناصر أساسية، يمكن تلخيصها في الجدول التالي [97]:

ميثاق الحزب	يحدّد الأهداف العامة، والمبادئ، وآليات التنظيم الداخلي، وعلاقة القيادة بالأعضاء.
مبادئ الحزب	تمثّل المرجعية الفكرية والأيديولوجية التي ينطلق منها الحزب لتحقيق أهدافه.
هدف الحزب	يتمثّل في الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها، أو التأثير على قراراتها.
الموارد البشرية للحزب	يشكّلون القاعدة الشعبية للحزب، ويُعبّرون عن التزامهم بمبادئه، ويُشاركون في نشاطاته.
الموارد المالية للحزب	تُستخدم لتغطية نشاطات الحزب، وتمويل حملاته، ودعم استمراريته التنظيمية.
نطاق عمل الحزب	قد يكون محليًّا أو وطنيًّا أو إقليميًّا أو دوليًّا، بحسب طبيعة الحزب وبرنامجه السياسي.

هذه العناصر مجتمعة تُسهم في رسم هيكل الحزب، وتنظيم عمله الداخلي والخارجي، وتُحدّد قدرته على المنافسة السياسية وممارسة التأثير في المجتمع ومؤسسات الدولة.

ثالثًا: أهداف الأحزاب السياسية

تهدف الأحزاب السياسية إلى تحقيق برامجها وأفكارها عبر العمل السياسي المنظّم، سواء من خلال الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها، أو ممارسة دور المعارضة، وتتنوَّع هذه الأهداف بين أهداف رئيسية تتعلق بالحكم، وأهداف عامة تُعبِّر عن الوظيفة السياسية والاجتماعية للحزب، وأهداف قومية أو دينية وَفقًا لهوية الحزب[98]، لذا، يوضّح الجدول التالي هذه التصنيفات:

الهدف الرئيس	السعي للوصول إلى السلطة لتطبيق البرامج والمبادئ، أو المشاركة في حكومة ائتلافية، أو التأثير من موقع المعارضة.
الأهداف العامة	تشمل: استقطاب المواطنين، مراقبة الحكومة، ترشيح الأعضاء للانتخابات، نشر الأفكار، وتنظيم نشاطات مجتمعية.
الأهداف القومية	إذا كان الحزب قوميًا، يسعى لتحقيق وحدة الأمة ثقافيًا وسياسيًا، مثل الأحزاب ذات التوجه العربي القومي.
الأهداف الدينية	إذا كان الحزب دينيًا، يسعى لتطبيق القيم الدينية في الحياة العامة، ونشر الثقافة الدينية بين المواطنين.

هذه الأهداف تُظهر الدور المتعدّد للأحزاب السياسية، الذي لا يقتصر على التنافس الانتخابي، بل يشمل التأطير المجتمعي، وتوجيه الرأي العام، والمساهمة في بناء ثقافة سياسية داخل المجتمع.

رابعًا: إيجابيات وسلبيات الأحزاب

تقوم الأحزاب السياسية بدور في الحياة العامة، إذ تُعدّ أدوات للتعبير عن التنوع السياسي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق التداول السلمي للسلطة، غير أن هذا الدور -في اعتقادي- قد يصاحبه بعض المظاهر السلبية، خصوصًا إذا غابت الشفافية أو

تغلّبت المصالح الحزبية على المصالح العامة، ويُبرز الجدول التالي الجوانب الإيجابية والسلبية للأحزاب السياسية:

الإيجابيات	- ترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال التعددية والانتخابات. - تعزيز الرقابة الشعبية على الحكومة. - نشر الوعي السياسي وتعبئة الجماهير حول القضايا الوطنية. - تمثيل مصالح فئات متعددة من المجتمع.
السلبيات	- تقديم المصالح الحزبية على المصلحة العامة. - تبعية بعض الأحزاب لقوى خارجية. - إضعاف المؤسسات من خلال المحاصصة أو تسييس التعيينات. - خنق حرية النواب داخل البرلمان بسبب الانضباط الحزبي.

وبذلك، تُبيِّن التجربة السياسية أن الأحزاب تكتسب أهميتها من التزامها بالمبادئ الوطنية والديمقراطية، وأن تراجع دورها الإصلاحي قد يحوّلها إلى أدوات للهيمنة أو الفساد السياسي إذا لم تُقَيَّد بالمحاسبة والشفافية.

خامسًا: وسائل الأحزاب السياسية

تعتمد الأحزاب السياسية على مجموعة متنوِّعة من الوسائل لتحقيق أهدافها، سواء تلك المتعلقة بالوصول إلى السلطة، أو تعزيز قاعدتها الشعبية، أو التأثير في السياسات العامة، وتُقسَّم هذه الوسائل إلى ست فئات رئيسية: سياسية، مالية، اجتماعية، ثقافية، إعلامية، ودينية، بالإضافة إلى بعض الوسائل العنيفة التي تأتي في حالات نادرة، ويُبيِّن الجدول الآتي أبرز هذه الوسائل المعتمدة لدى الأحزاب [99]:

سياسية	- خوض الانتخابات البلدية والتشريعية. - ترشيح قيادات حزبية للمناصب العليا. - رفع شعارات وطنية لحشد التأييد.
مالية	- جمع التبرعات من الأعضاء والداعمين. - تمويل الحملات الانتخابية. - استثمار أموال الحزب لدعم استمراريته.

اجتماعية	- تنظيم ندوات وزيارات مجتمعية. - إشراك النساء والشباب. - تقديم خدمات عامة لتعزيز الولاء الحزبي.
ثقافية وتعليمية	- إصدار مطبوعات حزبية. - عقد مؤتمرات تثقيفية. - تأسيس مراكز تدريب أو مراكز دراسات وبحوث حزبية
إعلامية ونفسية	- عرض برامج الحزب عبر وسائل الإعلام. - إدارة الحملات الإعلامية والدعائية. - مواجهة الأحزاب المنافسة إعلاميًا.
دينية	- الاحتفاء بالمناسبات الدينية لتعزيز القيم المشتركة. - الترويج لتوجهات الحزب تحت مظلة دينية أو أخلاقية.
وسائل غير مشروعة	- استخدام العنف السياسي أو المليشيات في بعض السياقات. - فرض النفوذ بالقوة في ظل ضعف الدولة أو الصراعات الداخلية.

هذه الوسائل تكشف تنوع أدوات العمل الحزبي، وامتدادها من الأنشطة المشروعة إلى بعض الأساليب المثيرة للجدل في البيئات غير الديمقراطية، وهو ما يجعل الرقابة المجتمعية والقانونية على الأحزاب ضرورة لحماية المسار السياسي.

سادسًا: أنواع الأحزاب السياسية

تتنوَّع الأحزاب السياسية في أهدافها، وبناها التنظيمية، ومرجعياتها الأيديولوجية، بالإضافة إلى أنماطها، وذلك بحسب النظام الحزبي السائد في كل دولة، ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التصنيفات: النوع التقليدي الذي يعتمد على معايير العقيدة والطبقة والهوية، والنوع الحديث الذي يرتبط بشكل النظام الحزبي، مثل الحزب الواحد أو التعددية، ويُقدّم الجدول التالي أبرز تصنيفات الأحزاب[100]:

1 - أنواع الأحزاب التقليدية

نوع الحزب	التعريف	مثال
الحزب الوطني	يقتصر نشاطه وأهدافه على خدمة المصالح الوطنية داخل حدود الدولة، دون تبنّي مشروع قومي أو أممي	معظم الأحزاب الوطنية
الحزب القومي	يتبنى مشروعًا يستهدف توحيد أبناء الأمة الواحدة سياسيًا أو ثقافيًا، متجاوزًا حدود الدولة القطرية	حزب البعث العربي الاشتراكي
الحزب الأممي	يتبنى أفكارًا أو أهدافًا تتجاوز حدود الدولة، ويؤمن بالتضامن أو التعاون بين الشعوب على أساس أيديولوجي عالمي	الأحزاب الشيوعية
الحزب الديني	يستند في مرجعيته وبرامجه إلى مبادئ أو قيم دينية، ويسعى إلى توظيفها في الحياة العامة	الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا
الحزب العلماني	يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويعتمد المرجعية المدنية في إدارة الشأن العام.	معظم الأحزاب الأوروبية

الأحزاب بحسب الحجم البرلماني

حزب الأكثرية	الحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، ويكون مؤهلاً لتشكيل الحكومة منفردًا أو قيادة الائتلاف الحكومي.
حزب الأقلية	الحزب الذي لا يمتلك الأغلبية البرلمانية، ويؤدي عادةً دور المعارضة أو يشارك في ائتلاف حكومي.

2 - أنواع الأحزاب الحديثة

أولاً: نظام الحزب الواحد	
التعريف	يقوم على وجود حزب وحيد يحتكر النشاط السياسي ويسيطر على مؤسسات الدولة.

الخصائص	- احتكار السلطة. - إخضاع الإعلام والتعليم. - تغييب المعارضة. - الجمع بين السلطات كافة.
مثال	- الحزب النازي (ألمانيا). - الحزب الشيوعي (الصين).

ثانيًا: نظام الحزبين	
التعريف	يقوم على سيطرة حزبين رئيسيين يتناوبان الحكم، في ظل وجود أحزاب صغيرة محدودة.
الخصائص	- سهولة الاختيار للناخب. - استقرار الحكومة. - غياب التعددية الواسعة.
مثال	- بريطانيا: حزبي العمال والمحافظين. - الولايات المتحدة: حزبي الديمقراطي والجمهوري.

ثالثًا: نظام التعددية	
التعريف	يضم عدّة أحزاب متقاربة القوة تتنافس في انتخابات دورية لتشكيل حكومات ائتلافية.
الخصائص	- تمثيل أوسع للناخبين. - هشاشة الحكومة أحيانًا. - صعوبة تحقيق أغلبية برلمانية لحزب واحد.
مثال	- ألمانيا - إيطاليا - فرنسا

المبحث الثاني: النقابات المهنية والعمالية

أصبحت النقابات المهنية والعمالية من أبرز مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس أدوارًا سياسية واجتماعية واقتصادية مهمَّة، فهي تشكل أدوات تمثيل جماعية للفئات المهنية والعمالية، وتسهم في حماية حقوقها، والمطالبة بتحسين ظروفها، والمشاركة في صياغة السياسات العامة، وقد أصبحت هذه النقابات ولا سيما في الدول الديمقراطية على وجه الخصوص، فاعلاً سياسيًا، لا يمكن تجاهله في أي مسار إصلاحي أو تشريعي، وتنبع قوتها من ارتباطها القاعدي المباشر بالجماهير، وقدرتها على التعبئة والضغط ضمن الأطر القانونية والمؤسسية، كما أن استقلالها عن السلطة التنفيذية يمنحها مصداقية إضافية في تمثيل الفئات التي تنطق باسمها، سواء عبر الاحتجاج أو الحوار أو التفاوض المؤسسي، ولتمييز النقابات العمالية عن المهنية، لا بد من توضيح الفروق الجوهرية بينهما من حيث التكوين والهدف والشروط القانونية، كما في الجدول التالي[101]:

المقارنة	النقابات العمالية	النقابات المهنية
التعريف	تنظيم قانوني مكوّن من مجموعة من العمال.	تنظيم قانوني مكوّن من مجموعة من الأشخاص يمارسون مهنة واحدة.
الهدف	حماية الحقوق وتحسين ظروف العمل والدفاع عن المصالح.	الدفاع عن الحقوق وتنظيم المهنة وضمان الالتزام بأخلاقياتها.
التأسيس	تنشأ بإرادة العمال.	تنشأ بإرادة أصحاب المهنة.
العضوية	اختيارية.	تكون إلزامية إذا اشترط القانون ذلك.
المؤهل	لا يُشترط وجود مؤهل دراسي.	يشترط مؤهل مهني خاص (مثل شهادة طب، هندسة).
العقوبة	قد تصل للفصل من النقابة دون التأثير على ممارسة المهنة.	قد تصل للشطب ومنع العضو من مزاولة المهنة.

مثال	النقابات والاتحادات العمالية العامة.	نقابات: الأطباء، المحامين، المهندسين، المعلمين.

وتتجاوز النقابات دورها التقليدي في الدفاع عن مصالح أعضائها، لتصبح فاعلاً أساسيًا في التوازن السياسي وصيانة السلم الاجتماعي، فهي تسعى إلى ضبط العلاقة بين المواطن والدولة، وتأكيد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشرائح التي تمثلها، كما أن انخراط النقابات في الحياة العامة يتيح بناء شراكة مجتمعية مسؤولة، ويعزز التعددية السياسية من خلال توفير قنوات غير رسمية للتأثير في القرار العام.

وفي المجتمعات النامية، تمثل النقابات إحدى آليات الحدّ من الاستبداد عبر تفعيل أدوات الرقابة المجتمعية، وتشجيع المشاركة السياسية القاعدية، وتوجيه الرأي العام نحو قضايا العدالة الاجتماعية، وفيما يلي عرض لأهم الأدوار الوظيفية التي تؤديها النقابات المهنية والعمالية، والتي تجعل منها عنصرًا حيويًا في تعزيز فعالية النظام السياسي وضمان توازنه:

أدوار النقابات في دعم النظام السياسي	– تصويب الأداء الحكومي باقتراح بدائل إصلاحية. – تعزيز الثقة بين الشعب والمؤسسات الحاكمة. – حماية الحقوق والمطالبة بسيادة القانون. – المساهمة في التشريع وتعديل السياسات. – نشر الوعي السياسي والديمقراطي بالمجتمع.

ومن خلال هذه الأدوار، تساهم النقابات في ترسيخ مبادئ الدولة الدستورية، وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والفرص، كما تساهم في تحصين النظام السياسي من الانغلاق أو التفرد، عبر فتح المجال أمام الفئات المهنية والعمالية للتأثير في القرار العام، ولأن النقابات غالبًا ما تنبثق من معاناة اجتماعية واقتصادية حقيقية، فإن مطالبها تعبّر عن أولويات المجتمع، وتسهم في إحداث توازن مستدام بين سلطة الدولة واحتياجات المواطنين؛ مما يجعلها ضرورة مؤسسية لا غنى عنها في أي نظام يسعى إلى التنمية والاستقرار.

المبحث الثالث: جماعات المصالح والضغط السياسي

تلعب جماعات المصالح، المعروفة أيضًا بجماعات الضغط، دورًا متناميًا في الحياة السياسية المعاصرة؛ نظرًا لقدرتها على التأثير في صُنع القرار دون السعي إلى الاستحواذ على السلطة، وتتشكل هذه الجماعات من أفراد أو هيئات تمتلك مصالح مشتركة، تسعى إلى الدفاع عنها أو تعزيزها، عبر وسائل متعددة أبرزها الضغط السياسي والتأثير الإعلامي والتمويل الانتخابي، وتختلف هذه الجماعات جوهريًا عن الأحزاب السياسية، سواء من حيث البنية أو الهدف، فبينما تطمح الأحزاب للوصول إلى الحكم، تكتفي جماعات المصالح بمحاولة التأثير على السلطة الحاكمة دون التطلع إلى حكم مباشر، ولتوضيح الفرق المفاهيمي والوظيفي بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية، يبيّن الجدول الآتي أبرز أوجه الاختلاف بين الطرفين[102]:

المقارنة	جماعات المصالح (الضغط)	الأحزاب السياسية
الأهداف	لا تسعى للسلطة إنما للتأثير والضغط عليها.	الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها.
النشاط	تنشط طوال العام في مختلف القضايا.	تنشط بصورة مستمرة، ويزداد نشاطها خلال الانتخابات
قوة التأثير	يزداد تأثيرها كلما ارتبطت بصناع القرار أو بالأحزاب السياسية	يزداد تأثيرها عندما تحظى بدعم جماعات المصالح والقواعد الشعبية
الوسائل	قد تستخدم وسائل غير علنية أو غير مشروعة.	تلتزم بالوسائل المعلنة والمشروعة.
التنظيم	شبه منظمة وقد تكون غير مؤسسية.	منظمة وتتمتع بهيكل حزبي واضح.
الرقابة	لا تخضع لرقابة مباشرة من الشعب.	تخضع لرقابة شعبية من خلال الانتخابات.

وتتنوَّع جماعات المصالح بحسب طبيعة أهدافها وتكوينها المؤسسي، فمنها ما يركّز على السياسة، ومنها ما يركز على الاقتصاد أو المهن أو الجوانب الإنسانية، كما

تختلف هذه الجماعات من حيث الديمومة أو التوقيت، فبعضها يتكوّن لفترة مؤقتة وبعضها دائم، وهناك من تنتمي ولاءاتها إلى الدولة، وأخرى تكون مرتهنة لقوى خارجية، يبين الجدول التالي أبرز أشكال وتصنيفات جماعات المصالح وفق أهدافها ومجالات عملها[103]:

الشكل	التعريف	المثال
جماعات المصالح السياسية	تهدف إلى التأثير في القرارات السياسية كـ«اللوبيات».	الجمعيات السياسية.
جماعات المصالح شبه السياسية	تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية في آن واحد.	اتحادات رجال الأعمال.
جماعات المصالح الإنسانية	تركز على الأعمال الخيرية والمجتمعية.	جمعيات الإغاثة.
جماعات المصالح المهنية	تدافع عن مصالح فئة مهنية محددة.	اتحاد المعلمين أو المهندسين.
جماعات المصالح الدائمة	تستمر بالعمل لفترات طويلة لتمثيل مهنة أو فئة محددة.	النقابات المهنية.
جماعات المصالح المؤقتة	تنشأ لغرض محدد وتزول بزواله.	جماعات طالبي اللجوء.
جماعات المصالح الوطنية	ولاؤها للدولة وتعمل ضمن حدودها القانونية.	جمعيات وطنية غير حكومية.
جماعات المصالح الأجنبية	ولاؤها خارجي وتخدم مصالح قوى دولية.	اللوبي الصهيوني في واشنطن.

وعلى صعيد التحليل النظري، قدّم غابرييل ألموند تصنيفًا مؤثرًا لأنماط جماعات المصالح، يعتمد على طبيعتها المؤسسية ومستوى تنظيمها، وسلوكها تجاه السلطة، ويساعد هذا التصنيف في التمييز بين الجماعات التي تعمل ضمن المؤسسات

الرسمية، وتلك التي تنتهج العنف أو العفوية وسيلة للضغط السياسي، وعليه، يعرض الجدول التالي تصنيف غابرييل ألموند لأشكال جماعات المصالح بحسب طابعها المؤسسي والتنظيمي[104]:

جماعات المصلحة الترابطية	تعبر عن مصالح أعضائها ضمن أطر مؤسسية منظمة.
جماعات المصلحة غير الترابطية	تتكون لأسباب جغرافية أو ثقافية أو طبقية، دون تنظيم مؤسسي واضح.
جماعات المصلحة المؤسسية	تنتمي إلى مؤسسات رسمية لكنها تمارس ضغطًا لتحقيق مكاسب خاصة.
جماعات المصلحة الأنومية (الفوضية)	تعتمد على التظاهر والإضراب والعنف وتفتقر إلى التنظيم.

تستخدم جماعات المصالح أدوات متعددة للتأثير على صانعي القرار، تتنوع بين الإقناع الناعم والضغط السياسي المباشر والتمويل والإعلام، وصولاً إلى التهديد أو التأثير عبر القضاء أو الرأي العام، وتختلف فعالية هذه الوسائل تبعًا لطبيعة النظام السياسي ومدى شفافيته واستقلال مؤسساته، وفيما يلي أبرز الوسائل والأساليب التي تعتمدها جماعات المصالح لتحقيق أهدافها داخل النظام السياسي:

نوع الوسيلة	الوسائل المستخدمة
الوسائل المشروعة	الإقناع، اللقاءات، الإعلام، الندوات، التمويل القانوني، التواصل مع السلطات، تعبئة الرأي العام
الوسائل غير المشروعة	الرشوة، التهديد، العنف، الضغط غير القانوني على المسؤولين أو القضاء

نقد عمل جماعات المصالح (الضغط السياسي)

يرى البعض أن هناك جوانب إيجابية لجماعات المصالح، إذ تسهم في طرح وتمثيل آراء واحتياجات شرائح مجتمعية قد لا تصل إليها الأحزاب أو البرلمانات، كما يمنحها

موقعها المستقل قدرة على مواجهة بيروقراطية السلطة التنفيذية، والدفاع عن حقوق الفئات التي تمثلها، إذ تمارس الضغط على الحكومة باستمرار، بخلاف الأحزاب التي يتركز ضغطها خلال مواسم الانتخابات فقط، ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى دورها كجزء داعم للديمقراطية، ما دامت تلتزم بالدستور والقانون، غير أن هذه الصورة الإيجابية لا تخلو من تحفظات، إذ تنطوي ممارسات بعض الجماعات على جوانب سلبية، لعلّ أبرزها ما يلي:

نقد عمل جماعات المصالح	- يؤدي لجوء جماعات المصالح إلى وسائل غير مشروعة كالرشوة، والتهديد، والإضرابات إلى تفشي الفساد في الحياة السياسية. - غالبًا ما تنحاز القيادات داخل هذه الجماعات إلى مصالحها الخاصة، متجاهلة آراء الأغلبية من الأعضاء المعارضين داخل الجماعة نفسها. - قد تطغى مصالح الجماعة على الولاء الوطني، مما يطرح إشكالات تتعلق بالانتماء والأولويات. - تمتلك بعض الجماعات القدرة على تعطيل قرارات الحكومة التي لا تتوافق مع أهدافها، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا في مسارات التنمية والاستقرار الوطني.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن جماعات المصالح تشكّل أحد الأركان الحيوية في البيئة السياسية المعاصرة، خصوصًا في الدول الديمقراطية التي تسمح بالتعددية والرقابة الشعبية، لكن ضبط هذا الدور رهين بقواعد الشفافية، وضمان المساءلة، ومنع الاحتكار أو التأثير غير الشرعي، بما يضمن أن تكون هذه الجماعات رافدًا للتعددية الديمقراطية لا معولاً لهدم المؤسسات.

المبحث الرابع: الرأي العام

أولًا: مفهوم الرأي العام وعناصره

يُعرَّف الرأي العام بأنه الاتجاهات والآراء التي تعبّر عنها أغلبية أفراد المجتمع تجاه مسألة ذات طابع عام في فترة زمنية محددة، وهو بذلك يُعدّ من المفاهيم المركزية في علم السياسة؛ لما له من تأثير مباشر في تشكيل السياسات العامة، وتوجيه النخب والمؤسسات، ويتكوّن الرأي العام من عناصر أساسية لا بد من توافرها كي يصبح فعّالاً في المجال العام، حيث تشمل هذه العناصر وجود جمهور محدد، وحدث أو قضية محورية، ورأي واضح، بالإضافة إلى ضرورة وجود أغلبية تتبنى هذا الرأي وتدافع عنه، والجدول التالي يوضح العناصر الأساسية التي يقوم عليها الرأي العام

عناصر واشتراطات الرأي العام	
وجود الحدث	لا بد من وجود واقعة أو ظاهرة تستدعي اهتمامًا عامًا
وجود الأفراد	يُشترط وجود جماعة من أفراد المجتمع معنية بالموضوع
وجود الرأي	يُشترط وجود موقف أو وجهة نظر تجاه القضية أو الحدث
وجود الأغلبية	يتطلب أن يكون هناك توافق نسبي من الأغلبية حول الرأي المطروح

ويتضح أن الرأي العام لا ينشأ من فراغ، بل هو نتاج تفاعل اجتماعي وسياسي يمر بمراحل متدرجة، يبدأ بالإحساس الفردي، ثم التعبير الشخصي، قبل أن ينتقل إلى مرحلة التفاعل والتقاطع مع آراء الآخرين، وصولاً إلى توافق جماعي يشكّل ما يُعرف بالرأي العام، وهذه المراحل تمثل دينامية الرأي العام وتحوّله من رأي فردي إلى ظاهرة اجتماعية فاعلة.

ثانيًا: مراحل تكوين الرأي العام

لكي يتحوَّل الرأي الفردي إلى رأي عام مؤثر، لا بد من أن يمرَّ بسلسلة من المراحل

المتكاملة التي تشمل الإدراك والتفاعل والجدل، وانتهاء بالتوافق العام، حيث تمرّ هذه العملية بمسار نفسي واجتماعي وسياسي يتأثر بالسياق العام والثقافة السائدة في المجتمع، وعليه، يُبيِّن الجدول التالي مراحل تشكّل الرأي العام[105]:

المرحلة	الوصف
مرحلة الإحساس والإدراك	يتلقى الفرد معلومات حول حدث معين تؤثر على وعيه وفهمه.
مرحلة الرأي الفردي	يبدأ الفرد في تكوين موقف ذاتي تجاه الحدث ويعبر عنه شفهيًا.
مرحلة صراع الرأي	هنا يبدأ الصراع بين رأيه ورأي الآخرين حول الموضوع.
مرحلة تحوُّل الرأي	يصل الأفراد إلى توافق جماعي يشكِّل رأيًا عامًا يُعبّر عن الأغلبية.

تؤدي هذه المراحل إلى بلورة رأي عام يمكن أن يؤثر في صناعة القرار، ويمنح السياسات العامة درجة من الشرعية، خاصة إذا تم تبنيه من قِبل مؤسسات الدولة أو القوى الفاعلة؛ لذلك يُعدّ فهم هذا المسار ضروريًا لتحليل اتجاهات المجتمع ومواقفه تجاه القضايا السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام

يتأثر الرأي العام بعدد من العوامل البنيوية والمؤسساتية التي تسهم في توجيه المواقف العامة وتشكيل الاتجاهات، سواء من خلال التنشئة الاجتماعية، أو المؤسسات، أو أدوات الإعلام، وقد تتفاعل هذه العوامل بصورة متفاوتة بحسب طبيعة النظام السياسي والثقافة السائدة، ولعلّ أبرز تلك العوامل:

1 – مؤسسات الدولة الرسمية

تلعب المؤسسات الرسمية دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام، خاصة إذا رغبت بذلك، فهي تمتلك الشرعية السياسية، والقدرة التنظيمية، والموارد المالية والبشرية، التي

تمكّنها من التأثير في اتجاهات الأفراد، بما ينسجم مع أهدافها ومصالحها الوطنية، وغالبًا ما تسعى هذه المؤسسات إلى توجيه الرأي العام عبر الخطاب الرسمي، وبرامج التوعية، وسياسات الاتصال المؤسسي.

2 – العائلة

تُعتبر العائلة النواة الأولى في بناء وعي الفرد، إذ ينشأ الإنسان ويتكوَّن إدراكه الأولي داخل البيئة الأسرية، حيث يتلقى القيم والتقاليد والمواقف من والديه وأفراد عائلته، وتقضي الغالبية العظمى من الناس الجزء الأكبر من حياتهم في كنف أسرهم؛ مما يجعلهم أكثر عرضة لتبني آرائهم والتأثر بتوجهاتهم.

3 – الدين

يُعدّ الدين من المؤثرات في الرأي العام؛ نظرًا لما يتمتع به من مكانة في نفوس الناس، فالدين يُشكّل مرجعية شاملة في حياة الأفراد، خصوصًا في المجتمعات التي تُعلي من شأنه، حيث يتجاوز الطابع الشخصي ليصل إلى المواقف العامة، لا سيما في القضايا ذات الطابع القيمي أو الأخلاقي، ولذلك، يكون من السهل تعبئة الرأي العام إذا ارتبطت القضية بالدين أو تمّت قراءتها من منظور ديني.

4 – الجامعات

تقوم الجامعات بدور حيوي في تشكيل الرأي العام، لما تحمله من قيمة علمية، فالطلبة والأساتذة يُسهمون في إنتاج الخطاب العام، وتحليل السياسات، وطرح البدائل؛ ما يجعلهم فاعلين في تشكيل الوعي الجماعي، وتُوفّر الجامعات بيئة حوار ونقاش تساعد على تنمية التفكير النقدي وتعميق الفهم بالشؤون العامة.

5 – الإعلام

يُعَدُّ الإعلام الوسيلة الأكثر تأثيرًا في الرأي العام؛ لما يتمتع به من انتشار واسع، وسرعة في نقل المعلومات، وقدرة على التأثير العاطفي والذهني، فوسائل الإعلام،

بشقّيها التقليدي والرقمي، باتت تُشكّل ساحة رئيسية للصراع على تشكيل المواقف الجماهيرية، وتقوم بدور مركزي في خلق رأي عام مؤيد أو معارض، وذلك تبعًا لخطابها وتوجهاتها.

6 – المناسبات والأحداث

تُسهم المناسبات العامة والأحداث الطارئة، السياسية منها أو الاجتماعية، في تحريك الرأي العام، إذ تُثير اهتمام الناس وتدفعهم للتفاعل واتخاذ مواقف جماعية، ويعتمد أثر هذه الأحداث على توقيتها، وحجم التغطية الإعلامية لها، وطبيعتها، ومدى اقترابها من اهتمامات الناس اليومية.

7 – القوى الفاعلة غير الرسمية

تملك القوى غير الرسمية، كالأحزاب السياسية، والنقابات، وجماعات المصالح، القدرة على التأثير في الرأي العام، من خلال ما تمتلكه من موارد مالية، وتنظيمات بشرية، وخطاب تعبوي، وقدرتها على تشكيل الرأي العام أو توجيهه مرتبطة بمدى نفوذها في المجتمع، وحدّة القضية المطروحة، وأهدافها المرحلية أو الاستراتيجية.

رابعًا: أدوات قياس الرأي العام

تساعد أدوات قياس الرأي العام على تحليل توجهات المجتمع ومعرفة مدى تأثير القضايا المطروحة على الجمهور، بما يُسهم في دعم القرارات السياسية والإدارية، وتتنوع هذه الأدوات بين أدوات علمية وميدانية وإعلامية، ولذلك نستطيع قياس الرأي العام من خلال الأدوات التالية:

أدوات قياس الرأي العام	– أداة الدراسات والأبحاث. – أداة كتابة التقارير الاستقصائية. – أداة الاستبانات. – أداة استطلاعات الرأي – أداة المقابلات التلفزيونية. – أداة المناظرات. – أداة التفاعلات في شبكات التواصل الاجتماعي.

خامسًا: أنواع الرأي العام

تتنوَّع أشكال الرأي العام بحسب الظهور، والتوقيت، والمكان، والصفة، والفاعلين، ومدى واقعيته، ويساعد هذا التصنيف على فهم طبيعة كل نوع، وخصائصه، ومدى تأثيره في القرارات السياسية، الجدول التالي يبيّن أبرز أنواع الرأي العام[106]:

من حيث (الظهور)	الرأي العام العلني	هو ذلك الرأي الذي يُعبَّر عنه بوضوح وبشكل مكشوف، من خلال وسائل الإعلام، أو التصريحات العلنية، أو المنشورات المختلفة، ويُعدّ من أهم أشكال التعبير في المجتمعات الديمقراطية.
	الرأي العام الخفي	هو الرأي الذي يُحتفظ به سرًا، ولا يُصرَّح به علنًا، بسبب الخوف من السلطة، أو من الجماعات المؤثرة، أو حتى من المحيط الاجتماعي، ويُلاحظ هذا النوع في البيئات الاستبدادية أو ذات الحساسية السياسية.

من حيث (التوقيت)	الرأي العام الدائم	هو الرأي الذي يتشكل حول قضية استراتيجية أو مصيرية ويظل حاضرًا على مدى زمني طويل، مثال: الرأي العام المتواصل حول القضية الفلسطينية في العالم العربي.
	الرأي العام المؤقت	هو الرأي الذي يُثار في لحظة زمنية معينة، نتيجة حادث أو أزمة، ثم يزول أو يخفت بزوال الحدث، مثال: الرأي العام الغاضب عقب حدوث تزوير في الانتخابات.
	الرأي العام اليومي	هو الرأي الذي يتكوّن استجابة للأحداث المتكررة واليومية، والتي تشغل الأفراد باستمرار، مثال: التفاعل الشعبي مع الأزمات السياسية أو الاقتصادية اليومية.

من حيث (المكان)	الرأي العام الوطني	هو الرأي المتعلق بالقضايا الداخلية التي تهمّ سكان دولة معيَّنة، ويتشكّل ضمن حدودها الجغرافية. مثال: الموقف العام من قضايا الرواتب، أو العدالة الاجتماعية في بلد ما.
	الرأي العام الإقليمي	هو الرأي الذي يتشكل على مستوى منطقة جغرافية محددة تضم عدّة دول، ويتعلّق بقضايا تمسّ تلك المنطقة ككل، مثال: النزاعات والحروب في منطقة إقليمية.
	الرأي العام الدولي	هو الرأي الذي يتكوّن على نطاق عالمي بشأن قضايا تمس الإنسانية أو النظام الدولي، مثال: المواقف الدولية تجاه التمييز العنصري أو قضايا المناخ.

من حيث (الصفة)	رأي عام واقعي	يُبنى هذا الرأي على حقائق وأدلة واضحة، ويعكس وجود مشكلة حقيقية يشعر بها الجمهور، ويُعبّر عنها بناءً على معطيات ملموسة.
	رأي عام عاطفي	ينبع من مشاعر وانفعالات جماعية، وغالبًا ما يُعبّر عن تصورات مثالية أو غير دقيقة حول المشكلة، ويكون أكثر تأثرًا بالإعلام أو الخطاب الدعائي.

من حيث (الفاعلين)	الرأي العام القائد	يُمثّل آراء النخبة الحاكمة أو القيادات العسكرية والسياسية، وغالبًا ما يكون له تأثير قوي على التوجهات العامة.
	الرأي العام المثقف	يُعبّر عن توجهات الفئات المتعلّمة والمثقفة، ويُعدّ الأكثر وعيًا ونقدًا في تحليل القضايا العامة.
	الرأي العام المنقاد	هو الرأي الذي يتشكل لدى فئات تتأثر بسهولة بالدعاية أو الخطاب الإعلامي أو التأثيرات الاجتماعية، دون تمحيص نقدي كافٍ للمعلومات.

من حيث (الحقيقة)	الرأي العام الحقيقي	يُمثّل التعبير الصادق والدقيق عن قناعات المجتمع، ويتكوّن دون تدخّل خارجي أو تضليل متعمّد، ويُعدّ مؤشرًا حقيقيًا على اتجاهات الناس.
	الرأي العام المضلل	هو الرأي الذي يتكوّن نتيجة حملات إعلامية مضللة، أو إشاعات مغرضة، أو تلاعب بالمعلومات، وغالبًا ما يُستخدم لتحقيق أهداف سياسية أو دعائية لا تعبّر عن الواقع بدقة.

ويتضح من الجدول، أن الرأي العام لا يُعتبر ظاهرة أحادية أو جامدة، بل هو بناء تفاعلي يتأثر بمحددات متعددة، أبرزها: مدى ظهوره أو اختفائه، توقيته وظروفه، وانتشاره الجغرافي، ونمطه العاطفي أو الواقعي، بالإضافة إلى الفئة الاجتماعية التي تعبّر عنه، ومدى صدقه أو تضليله، وهذا التعدد في الأنماط يُبرز تعقيد الظاهرة وأهمية فهمها وفقًا لسياقها السياسي والاجتماعي والإعلامي، فالرأي العام الواقعي مثلاً يُعدّ أداة ضغط فعّالة في النظم الديمقراطية، بينما قد يُوظَّف الرأي العام المضلل أداةً لخدمة النظم السلطوية، وبذلك، تبرز أهمية التعامل الواعي والمسؤول مع الرأي العام، سواء في صناعته أو في قياسه وتفسيره، ضمن منظومة تضمن الشفافية والمساءلة.

المبحث الخامس: وسائل الإعلام

وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والحديث، تُعتبر من أهم الأدوات المؤثرة في بنية النظم السياسية المعاصرة، إذ ترتبط كل سلطة سياسية بقدرتها على توظيف الإعلام لنقل الرسائل والأفكار والمواقف، وللتأثير على الرأي العام وصناعة توجهاته، فالإعلام لا ينقل الأخبار فحسب، بل يُجسّد صلة الوصل بين صانع القرار والمجتمع، عبر نقل احتياجات المواطنين وتطلعاتهم إلى صدارة الأجندة السياسية، وقد أصبح من المألوف أن يسعى كل مكون سياسي إلى امتلاك منبر إعلامي خاص، يوظّفه لترسيخ رؤاه وتوجيه الرأي العام بما يخدم استراتيجياته، ومع تطوُّر أدوات الإعلام، تنوّعت الوسائل المستخدمة من قِبل الفاعلين السياسيين، وأصبحت تشمل:

وسائل الإعلام	– المحطات التلفزيونية (التقليدية والرقمية). – المحطات الإذاعية (التقليدية والرقمية). – الصحف الورقية والإلكترونية. – مواقع الشبكات الاجتماعية. – البريد الإلكتروني. – الهواتف الذكية. – مواقع الإنترنت. – مجموعات الرسائل النصية.

وقد أدركت الحكومات والفواعل السياسية أهمية هذه الوسائل، ليس فقط في نشر المعلومات وتعبئة الجماهير، بل في التأثير الفعّال على مواقف الرأي العام، سواء بالدعاية المباشرة، أو بتفسير السياسات القائمة، أو عبر تشكيل صورة ذهنية معينة حول الأحداث، كما تحرص المؤسسات الرسمية على توسيع حضورها في وسائل الإعلام، لإضفاء الطابع الشرعي على خطابها وتوسيع دائرة التأييد الشعبي لقراراتها.

في المقابل، تسعى القوى الأخرى غير الرسمية إلى التأثير على صانع القرار من خلال استراتيجيات إعلامية ممنهجة، تستهدف العاطفة والوجدان الشعبي؛ مما يجعل من الإعلام أداة مزدوجة للتأثير: من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وهنا

يظهر دور وعي المتلقي وقدرته على التمييز بين المعلومات الموثوقة والدعاية المضللة، فاستقبال الجمهور المتكرّر لرسائل إعلامية موجَّهة، يُفضي في كثير من الأحيان إلى تبني قناعات راسخة، قد تكون صحيحة أو مغلوطة؛ مما ينعكس على سلوك الأفراد، ويؤثر على التوازن داخل النظام السياسي.

من هذا المنطلق، أصبح تأثير الإعلام مرادفًا لمستوى الحضور في الفضاء العام، فكل مكوّن سياسي يدرك أن تحقيق أهدافه يمر عبر الإعلام، سواء عبر حشد الدعم، أو نزع الشرعية عن خصومه، أو صياغة خطاب تعبوي فاعل، ولذلك، تسعى هذه المكونات إلى الاستفادة من الإعلام في مواقف متعددة:

طرق استفادة المكوّنات السياسية من وسائل الإعلام	– التأثير على الرأي العام لمقاطعة الانتخابات أو المشاركة فيها. – تعزيز الدعم الشعبي من خلال حملات دعائية موجهة. – تشتيت الانتباه أو التغطية على السياسات الفاشلة أو المثيرة للجدل. – تعبئة الجمهور نحو تبنّي موقف أو قضية بعينها. – تبرير القرارات الحكومية لإقناع المواطنين. – مواجهة الحملات الإعلامية المعادية عبر التوعية والتثقيف. – الترويج للمواقف السياسية والفكرية لكل مكوّن تجاه قضايا الساعة.

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أن وسائل الإعلام لم تعد مجرّد ناقل محايد للمعلومة، بل تحوَّلت إلى فاعل مركزي في صياغة القرار السياسي، ومراقبة أداء السلطات، وإعادة تشكيل الاتجاهات العامة، ولهذا، بات من الضروري بناء منظومة إعلامية متوازنة، تراعي أخلاقيات المهنة، وتحمي التعددية، وتدعم الديمقراطية، بدل أن تكون أداة للتضليل أو الاحتكار، فالإعلام لم يعد أداة جانبية، بل ركيزة أصيلة في معادلة الحكم ومفهوم السيادة الشعبية.

المبحث السادس: الجامعات ومراكز الأبحاث

تُعتبر الجامعات ومراكز الأبحاث من أهم المؤسسات الفكرية في النظم السياسية المعاصرة، لما تؤديه من أدوار حيوية في إنتاج المعرفة، وتقديم التحليلات، وصياغة البدائل، واقتراح السياسات، فهي منصات أكاديمية تساهم في تشخيص المشكلات وتقديم الحلول، بما يعزز من كفاءة النظام السياسي واستجابته لمتطلبات الواقع، ويهدف هذا المبحث إلى استعراض إسهامات الجامعات ومراكز الأبحاث، كلٍّ على حدة، في بنية النظام السياسي.

أولاً: الجامعات

تقوم الجامعات، باعتبارها معاقل فكرية وأكاديمية، بدور محوري في عملية التنمية السياسية، من خلال ما تقدّمه من خدمات تقليدية مثل التدريس والبحث العلمي، وما تمثّله من خزّان معرفي يمدّ المجتمع بالقوى العاملة المدربة، فهي مؤسسات تعليمية ذات مسارات تخصصية، تسعى لتأهيل الأجيال الحالية والمقبلة، وتسليحهم بالمعارف والمهارات الضرورية، ونظرًا لأن الفرد هو جوهر التفاعلات داخل النظام السياسي، فإن الفارق المعرفي بين من نال تعليمًا أكاديميًا ومن اكتفى بمستويات تعليمية دنيا، ينعكس بالضرورة على مساهمته في الحياة العامة.

كما تتيح البيئة الجامعية مجالاً لحرية التعبير، وتنوُّع التخصصات، وتلاقي الأفكار، مما يعزز من نمو شخصية الطالب وتمكينه علميًا وفكريًا، وفي هذا الإطار، تقوم العلاقة بين الجامعات وصانع القرار على أساس تشاركي، حيث تُسهم الجامعة في رفد النظام السياسي بكفاءات بشرية قادرة على التغيير والإصلاح، وفق مناهج علمية رصينة، ولهذا، تستند القوى السياسية إلى ما تنتجه الجامعات من خبرات بشرية، بغية تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها.

غير أن هذه العلاقة قد تتأثر سلبًا إذا ما ارتبط أعضاء هيئة التدريس بانتماءات

سياسية مباشرة، ما قد ينعكس على أدائهم الأكاديمي، ويؤثر في طريقة تفكير الطلبة ومواقفهم لاحقًا عند انتقالهم إلى سوق العمل، فالمخرجات الجامعية لا تُحدَّد فقط بالمحتوى المعرفي، بل أيضًا بالاتجاهات والقيم التي يُغرسها الأكاديميون في عقول طلابهم، وهو ما يجعل الجامعة طرفًا فاعلاً في تشكيل البنية الثقافية والسياسية للمجتمع.

دور الجامعات	– إعداد كوادر بشرية مؤهلة للمشاركة في إدارة الشأن العام وصنع القرار. – نشر الوعي السياسي بين الطلبة والمجتمع عبر المناهج والأنشطة والحوارات الفكرية. – ترسيخ مفاهيم حرية التعبير والتعددية واحترام الرأي الآخر داخل البيئة الجامعية. – تقديم الدراسات والاقتراحات لتحسين السياسات العامة والقوانين. – توفير المعرفة والخبرات الأكاديمية لمتخذي القرار في المجالات الاستراتيجية. – إنتاج فكر نقدي وتحليلي يساهم في تحسين مستوى الخطاب السياسي الوطني. – خلق بيئة معرفية تسهم في التصدي للأفكار المتطرفة وتعزيز قيم الاعتدال.

وبذلك تمثّل الجامعات ركيزةً أساسية في بنية النظام السياسي المعاصر، ليس فقط بوصفها مؤسسات تعليمية، بل بوصفها فضاءً لإنتاج الفكر وتكوين القيادات المستقبلية وصناعة الرأي العام الواعي، فهي تسهم في رفد الدولة بالكفاءات القادرة على تحليل الواقع واستشراف التحديات، وفي الوقت ذاته تشكّل منصّة للتفاعل الحرّ بين مختلف الرؤى والتيارات الفكرية، ومن خلال أدوارها التربوية والمعرفية والسياسية، تساهم الجامعات في إرساء قواعد الاستقرار والتنمية والشرعية، وتُعد شريكًا لا غنى عنه في عملية التحوُّل الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات.

ثانيًا: مراكز الأبحاث والدراسات

تضطلع مراكز الأبحاث والدراسات بدور بالغ الأهمية في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية واستشراف مآلاتها، حيث تُعَدُّ منصّات معرفية متخصصة تسهم في

رفد صانع القرار بمخرجات علمية موثوقة، تمكّنه من تبني سياسات أكثر نجاعة وتكيفًا مع الواقع المتغير، وتبرز أهمية هذه المراكز في الدول المتقدمة، التي تراها أدوات استراتيجية لتقويم الأداء الحكومي وتعزيز الرشادة السياسية، عبر ما تنتجه من دراسات متعمقة وتوصيات مدروسة، غير أنّ حيادية تلك المخرجات لا تنفصل عن طبيعة الجهة الممولة، إذ يتفاوت مدى استقلالية هذه المراكز بحسب تبعيتها، وهو ما يثير تساؤلات حول الموضوعية والمصداقية، خاصة عندما تتقاطع الأبحاث مع مصالح سياسية أو أيديولوجية معينة، ويوضّح الجدول التالي أبرز أنماط التبعية التي يمكن أن تأخذها مراكز الأبحاث والدراسات[107]:

المراكز المستقلة	تمتاز بالاستقلال المالي والإداري، وغالبًا ما تُمول عبر تبرعات غير مشروطة، وتحرص على الحياد العلمي.
المراكز شبه المستقلة	تعتمد على تمويل مشترك من القطاعين العام والخاص، وتوازن بين الاستقلال والتوجيه.
المراكز التابعة للجامعات	تعمل ضمن أطرٍ أكاديمية، وتخضع غالبًا لسياسات الجامعة، لكنها تُنتج بحوثًا علمية ذات مصداقية عالية.
المراكز التابعة للسلطة بشكلٍ مباشر	تمثل الذراع البحثية للحكومات، وتُعنَى بتوفير دراسات تخدم السياسات الرسمية، وقد تكون أقل حيادًا.
المراكز التابعة لمكونات النظام السياسي	تعكس توجهات أحزاب أو تيارات سياسية محددة، وتوظّف نتائجها البحثية بما يخدم مصالحها الخاصة.

فمراكز الأبحاث والدراسات كغيرها من المؤسسات، بحاجة مستمرة إلى الدعم المالي من أجل تنفيذ برامجها الوظيفية والتخصصية وتعزيز مكانتها العلمية، غير أن هذا الاعتماد المالي غالبًا ما يُقيد استقلاليتها، إذ تصبح الحيادية والموضوعية البحثية رهينة بأهداف المموِّل ومصالحه، وهو ما يجعل هذه المراكز في كثير من الأحيان تابعة -بشكل مباشر أو غير مباشر- للتوجهات العامة التي يفرضها مصدر التمويل، فحين يُضخ المال على شكل منح أو هدايا، قد يُستخدم ذلك في توجيه مخرجات المراكز لصالح طرف سياسي على حساب آخر، وهو ما يُعد من أبرز الإشكاليات التي تعتري

عمل هذه المؤسسات البحثية، ومع ذلك، تظل مراكز الأبحاث أداة بالغة الأهمية تستفيد منها القوى الفاعلة في النظام السياسي، لما تقدّمه من تحليلات معرفية، ودراسات معمّقة، وأطر مفاهيمية تسهم في فهم التفاعلات والتحوُّلات داخل النظام السياسي.

وعبر هذا الدور، تُوفر المراكز البحثية منصات لتبادل الخبرات وصياغة الرؤى، وتُسهم في تقديم المشورة والتوجيه لصنّاع القرار، بما يضفي طابعًا من الشرعية العلمية على السياسات والممارسات التي تعتمدها المكونات السياسية المختلفة، ويمكن إجمال أدوار وأهمية هذه المراكز في النظم السياسية من خلال الجدول التالي:

دور مراكز الأبحاث والدراسات في النظم السياسية	- زيادة مساحة إنتاج المعرفة وأعداد المثقفين سياسيًا. - دراسة كيفية رسم السياسات العامة في الدولة وتحليلها. - تفسير شكل التفاعلات التي تحدث بين مكونات النظام السياسي (تعاونية - صراعية). - العمل على تكوين بيئة فكرية قادرة على التأثير في صانع القرار السياسي. - تبني وتسويق توجهات وأفكار مكونات النظام السياسي لدى الرأي العام. - استشراف آفاق المستقبل حول القضايا والظواهر السياسية بمنهجية نقدية. - فهم وتحليل القرارات والإجراءات المتخذة من قِبل صنّاع القرار. - تحليل المعلومات والبيانات والأحداث تحليلًا علميًا بعد تحصيلها من مصادرها الموثوقة.

هل تُعَدّ مراكز الأبحاث والدراسات مكونًا من مكونات النظام السياسي، أم مجرد ورقة ضغط تُستخدم من قِبل تلك المكونات؟

كلا الأمرين صحيح؛ إذ تشكّل مراكز الأبحاث والدراسات أحد المكونات الفاعلة التي تؤثر وتتأثر ببنية النظام السياسي، بالنظر إلى خضوعها، في كثير من الأحيان، لتوجهات المولين وأهدافهم، فهي من جهة تُعد أداة ضغط بيد من يمتلكها، تُستخدم

لتوليد المعرفة وتوجيهها بما يخدم أجندات سياسية محددة، ومن جهة أخرى تُساهم فعليًا في تشكيل السياسات العامة وصناعة القرار، ومن ثمّ، فإن هذه المراكز لا يمكن اختزالها في كونها كيانات معرفية فحسب، بل باتت أذرعًا استراتيجية تُعتمد مخرجاتها في صياغة التوجهات الكبرى للنظام السياسي، ما يجعلها ذات أثر مباشر على مشهد الحكم، وعلى الخيارات المتاحة للنخب السياسية المختلفة، وتؤكد هذه الحقيقة مجددًا مركزية العلاقة بين مراكز الأبحاث وبيئة النظم السياسية الحديثة.

خاتمة الفصل السادس

لقد بيَّن هذا الفصل كيف أن القوى غير الرسمية أصبحت مكوّنًا محوريًا في تحليل النظم السياسية، سواء من حيث التأثير في صناعة القرار، أو في تشكيل الاتجاهات العامة داخل المجتمع، فهي تُمارس أدوارًا تكاملية ورقابية، وتعكس ديناميات المجتمع المدني، وتُسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، غير أن فاعلية هذه القوى تتفاوت باختلاف طبيعة النظام السياسي ومدى احترامه للتعددية والحريات، كما أن بعض هذه القوى قد تتحوَّل إلى أدوات ضغط غير مشروعة إذا ارتبطت بمصالح خارجية أو غلبت مصلحتها على الصالح العام، ولذلك، فإن ضبط العلاقة بين الفواعل غير الرسمية والنظام السياسي، يظل شرطًا أساسيًا لضمان التوازن والاستقرار والشرعية في الحياة السياسية المُعاصِرة.

الفصل السابع

نظم الانتخابات السياسية

الانتخابات هي إحدى الركائز الأساسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، حيث تمثّل الوسيلة الأكثر شرعية لتنظيم التمثيل السياسي وتداول السلطة سلميًا، وقد أصبحت العملية الانتخابية مرآة تعكس تطوُّر النظم السياسية، ومدى التزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، ولا تقتصر الانتخابات على كونها مجرد إجراء شكلي، بل هي منظومة مؤسسية معقّدة تتضمن قواعد وأنماط متباينة تتفاوت من دولة لأخرى، ويسعى هذا الفصل إلى تحليل النظم الانتخابية في أبعادها النظرية والعملية، من خلال تناول مفاهيمها، وتطوُّرها التاريخي، والنظريات المرتبطة بها، إضافة إلى أشكالها، وآليات إدارتها، وأثرها في صياغة التوازن السياسي، كما يتناول أيضًا مقاربات مقارنة لفهم التباينات في تصميم الأنظمة الانتخابية ومدى استجابتها للخصوصيات المجتمعية والسياسية في الدول المختلفة.

المبحث الأول: مدخل إلى النظم الانتخابية السياسية

رُبطت شرعية الأنظمة السياسية في الغالب بجوهر الديمقراطية، وهي الانتخابات، إذ تُعتبر من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها النظم السياسية، فالانتخاب لا يُنظر إليه على أنه اختيار لممثلين عن الشعب فحسب، بل آلية لاختيار برامج وتوجهات سياسية للقوى المختلفة؛ مما ينعكس حتمًا على بنية النظام السياسي، ويؤكد ذلك الترابط بين النظام الانتخابي والنظام السياسي، حيث باتت الانتخابات مطلبًا حيويًا لدى الشعوب، وركنًا من أركان الديمقراطية، ومظهرًا حضاريًا تفخر به العديد من الدول، بوصفها الوسيلة الديمقراطية لتشكيل السلطات وممارسة مهامها وفق أسس منضبطة ونزيهة، ولهذا أصبحت الأنظمة السياسية تلتزم بقواعد الديمقراطية لإضفاء الشرعية على أدائها وعملها.

أولاً: مفهوم النظم الانتخابية السياسية

تعدَّدت التعريفات المعنية بمفهوم الانتخابات، لكنها أجمعت على حرية اختيار الفرد لَمن يمثله في السلطة، لذلك، يُوضح الجدول التالي هذا المفهوم من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية[108]:

لغويًا	الانتخاب من فعل نخب – أي انتخب الشيء اختاره.
اصطلاحًا	اختيار الفرد لمرشح من بين عدد من المرشحين من أجل تمثيله.

وبذلك يمكن تعريف النظم الانتخابية السياسية بأنها «مجموعة من الإجراءات والقواعد القانونية التي يحددها المشرِّع عند إجراء الانتخابات وممارسة آلياتها، بدءًا من الإعداد، ومرورًا بالتصويت، ووصولاً إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج، من خلال منح الفرد الحق في اختيار:

- رئيس الدولة ⟵ (في النظام الجمهوري).
- أو نائب في البرلمان ⟵ (في النظامين الجمهوري والوراثي).
- أو عدد من النواب في البرلمان ⟵ (في النظامين الجمهوري والوراثي).

ويتم ذلك عن طريق الاقتراع، لتمثيل الناخب في التعبير عن إرادته ورغباته في إدارة نظام الحكم واتخاذ القرارات في الدولة، وفق أسس ديمقراطية نزيهة وسليمة، وتقوم الأنظمة الانتخابية على آليات محددة، تهدف إلى تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية من خلال:

أبرز الإجراءات التنظيمية للانتخابات	– تحديد الدوائر الانتخابية. – تحديد مواعيد الانتخابات. – تنظيم آلية التصويت. – تحديد مَن يحق له الانتخاب والترشح. – إصدار بطاقات الناخبين والمرشحين. – تعيين رؤساء اللجان الانتخابية وأعضائها.

ثانيًا: التطوُّر التاريخي لمفهوم الانتخابات

لن نتوسّع كثيرًا في تناول نشأة الانتخابات في العصور القديمة، لأنها ببساطة لم تكن تمنح الحق لجميع فئات المجتمع في التصويت، فمثلاً في ديمقراطيات الإغريق والرومان، كان العبيد محرومين من الحقوق السياسية، خلافًا للطبقات الأخرى التي

كانت تشارك في اتخاذ القرار في الساحات العامة وفق نظام القرعة، حيث كانوا يعتقدون أن اختيار الحاكم يتم بإرادة الآلهة التي «تنتخب» من تشاء[109]، وفي العصور الوسطى، تراجع تأثير السلطة العامة في أوروبا لحساب النظام الإقطاعي؛ مما انعكس سلبًا على ممارسة السلطة، إذ احتكر الملوك عملية صنع واتخاذ القرار، ولم تكن دعوة ممثلين عن الشعب تُستخدم إلّا في مناسبات شكلية، مثل إقرار الضرائب أو إعلان الحرب أو توزيع الامتيازات[110].

أما في العصر الحديث، فقد بدأ الظهور الحقيقي لمفهوم الانتخابات السياسية في القرن الثامن عشر، عقب بروز فكرة السيادة الشعبية وتراجع سلطة البابا والمؤسسات الدينية، وتحوُّل نظم الحكم الأوروبية من الملكية إلى الجمهورية، مما أوجد حاجة لتمثيل الأفراد في عملية صنع القرار، ومن هنا، اقترن مفهوم الديمقراطية بمبدأ التمثيل النيابي القائم على الانتخاب، إذ لا يمكن تصوُّر ديمقراطية دون تمثيل شعبي انتخابي، وهكذا ظهر مفهوم «الديمقراطية التمثيلية» كآلية شرعية لاختيار الممثلين، خاصة بعد الثورة الفرنسية، حيث نادى البورجوازيون بأن تكون السيادة بيد الأمة بدلاً من السيادة الشعبية، رغم أن هذا التوجُّه لم يستمر طويلاً[111].

أما على الصعيد العلمي، فقد بدأت دراسة النظم الانتخابية تكتسب مكانة مرموقة في العديد من الجامعات منذ مطلع القرن العشرين، بعدما تبيَّن أثرها العميق على سلوك المؤسسات الديمقراطية وصيغ عملها، واليوم، يكاد لا تخلو مؤسسة أكاديمية من تدريس علم النظم الانتخابية كأحد المقررات الأساسية، وقد تفرَّعت عنه علوم جديدة مثل علم السلوك الانتخابي، وعلم الشرعية الانتخابية، وغيرها، ووَفقًا لما سبق، يُلخص الجدول التالي تلك المراحل:

العصور القديمة	حرمان فئات واسعة من التصويت (مثل العبيد)، واعتماد نظام القرعة لدى الإغريق والرومان.
العصور الوسطى	سيطرة النظام الإقطاعي، واحتكار الملوك للسلطة، مع استدعاء شكلي لممثلي الشعب.

العصر الحديث (القرن 18)	بروز السيادة الشعبية، وتحوُّل الأنظمة من ملكية إلى جمهورية، وظهور الديمقراطية التمثيلية.
القرن العشرون	بداية الدراسة الأكاديمية للانتخابات، وظهور فروع مثل السلوك الانتخابي والشرعية الانتخابية.

يشكّل هذا التسلسل التاريخي الأساس لفهم تطوُّر الممارسات الانتخابية المعاصرة، ويبيِّن كيف انتقل مفهوم الانتخابات من امتياز محدود إلى حق ديمقراطي واسع النطاق.

ثالثًا: نظريات الانتخاب

تعددت النظريات المتعلقة بالنظم الانتخابية، وذلك تبعًا لاختلاف طبيعة الحق الانتخابي لدى كلٍّ من المرشح والناخب، وقد دفع هذا التنوُّع المفكرين والفلاسفة، ولا سيّما في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، إلى صياغة أطر نظرية وعلمية تفسّر الجدل القائم حول سلوك النظم الانتخابية، ومدى تأثيرها في مضمون الحق الانتخابي وشروط ممارسته، ومن أبرز هذه النظريات:

نظرية (الانتخاب حق شخصي)

يرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب حق شخصي لجميع المواطنين، ولا يجوز للمشرّع حرمانهم من ممارسته أو تقييده، إلّا وَفقًا لقواعد قانونية عادلة، ويتطلب ذلك سنّ تشريعات تضمن هذا الحق وتحميه، وتنسجم هذه النظرية مع مفهوم السيادة الشعبية، الذي يعتبر أن الحق الانتخابي جزءٌ لا يتجزأ من السيادة ذاتها، وقد أكّد المفكر السويسري جان جاك روسو أن التصويت حق لا يجوز انتزاعه من المواطنين، مما يجعله من الحقوق السياسية الأساسية، ووَفقًا لهذه النظرية، يتمتع المواطن بحرية ممارسة هذا الحق أو الامتناع عنه، دون أي شكل من أشكال الإجبار أو الإكراه[112].

1 - نظرية (الانتخاب وظيفة)

يرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب ليس حقًا شخصيًا، بل وظيفة يؤدّيها أفراد مختارون من المجتمع نيابة عن الأمة، وبهذا المفهوم، تصبح العملية الانتخابية مقصورة على فئة معيَّنة، غالبًا ما تمتلك الثروة أو المكانة الاجتماعية، وتؤدي هذه الوظيفة كما يؤدي أي فرد وظيفة عامة في الدولة، ويُعَدّ هذا التصوُّر انتقاصًا من الحقوق السياسية الأساسية، وقد تبنّت عدّة دول هذا النموذج في مراحل تاريخية، مثل: بلجيكا وأستراليا واليونان وإيطاليا، وتنسجم هذه النظرية مع مفهوم «سيادة الأمة»، الذي لا يرى أن المشاركة السياسية ينبغي أن تُمنح للجميع[113].

2 - نظرية (الانتخاب حق شخصي ووظيفة)

ظهرت هذه النظرية لسد الفجوة بين النظريتين السابقتين، من خلال الجمع بينهما، حيث يُعَدّ الانتخاب في ضوء هذا التصوُّر حقًا شخصيًا ووظيفة في آنٍ واحد، ويؤمن أنصار هذه النظرية بأن الانتخاب حق فردي لكل مواطن وَفقًا للقانون، وفي الوقت نفسه وظيفة وطنية ينبغي ممارستها، إلّا أن هذه النظرية تعرَّضت لعدّة انتقادات، أبرزها صعوبة التوفيق بين طبيعتي «الحق» و«الوظيفة»، وتعقيد الإجراءات التنفيذية، بالإضافة إلى غياب إطار قانوني واضح لتنظيمها، وتُطبق هذه النظرية حاليًا في فرنسا[114].

3 - نظرية (الانتخاب سلطة قانونية)

أدّت كثرة الانتقادات التي وُجّهت إلى النظريات السابقة إلى البحث عن إطار نظري جديد، يُتيح معالجة الإشكاليات المرتبطة بها، ونتيجة لذلك، تم تبنّي نظرية ذات طابع قانوني صرف، تُعرف بـ «نظرية الانتخاب سلطة قانونية»، وترتكز هذه النظرية على وضع شروط قانونية تنطلق من المصلحة العامة، لا من المصالح الخاصة أو الفئوية، وذلك من خلال عملية تنظيمية قانونية تضمن للناخبين الثقة في نزاهة الانتخابات ونتائجها[115].

تعدّد النظريات المرتبطة بالانتخاب لا ينفصل عن الخلفيات الفلسفية والقانونية التي تستند إليها، وخصوصًا ما يتعلّق بمفهوم السيادة في النظام السياسي، فكل نظرية انتخابية تُعبّر في جوهرها عن تصوُّر معين لطبيعة السلطة ومنشئها، وما إذا كانت قائمة على الفرد، أو على الأمة، أو على القانون، ويوضح الجدول الآتي العلاقة المفاهيمية التي تربط كل نظرية انتخابية بمفهوم السيادة المقابل لها:

النظرية الانتخابية	الارتباط بالسيادة	مضمون العلاقة
حق شخصي	سيادة الشعب	الانتخاب يُعَدّ حقًا طبيعيًا لكل مواطن، مصدره الشعب كسلطة عليا
وظيفة	سيادة الأمة	الانتخاب وظيفة تؤدى نيابةً عن الأمة، ويُقصر على فئة مختارة تمثل الإرادة العامة.
شخصي ووظيفة	السيادة الوطنية	الانتخاب حق فردي وواجب وطني، يجمع بين المشاركة والالتزام تجاه الدولة.
سلطة قانونية	السيادة القانونية	الانتخاب يُمارَس كسلطة قانونية منبثقة من المصلحة العامة وسيادة القانون.

يتّضح من الجدول أن النظريات الانتخابية لا تُفهم بمعزل عن الإطار السيادي الذي يُبرّرها ويُكسبها مشروعيتها، فبينما تستند بعض النظريات إلى منطلقات فردية، وأخرى إلى وظيفة تمثيلية أو التزام قانوني، فإن مجملها يعكس مسار تطور الفكر السياسي في تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، وسيتبيّن في الفقرات القادمة كيف تترجم هذه المفاهيم إلى أنماط مؤسسية عبر النظم الانتخابية وخصائصها العملية.

رابعًا: أهمية النظم الانتخابية

تلعب النظم الانتخابية دورًا محوريًا في استقرار النظم السياسية وتطوُّرها، إذ تُعد من القيم والمبادئ الأساسية التي تتباهى بها الدول الديمقراطية، بوصفها الأداة الأبرز للمشاركة في الحياة السياسية، وقد أكّدت الأمم المتحدة، في ميثاقها، على أن

إرادة الشعوب هي مصدر الشرعية في أي نظام سياسي، داعيةً الدول الأعضاء إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال إجراء انتخابات دورية ونزيهة، باعتبارها من ركائز الديمقراطية، وبناءً على ذلك، تبرز عدّة عوامل توضّح أهمية النظم الانتخابية، من أبرزها:

أهمية الانتخابات	- تُعزّز تطبيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. - تُضفي الشرعية على السلطة الحاكمة، بوصفها أساسًا للشرعية الديمقراطية. - تُمكّن الأفراد والجماعات من المشاركة السياسية الفاعلة. - تدعم حرية الرأي والتعبير من خلال آلية التصويت. - تُسهم في تشكيل الحكومات وفقًا لإرادة الناخبين وتوجهاتهم. - تراقب أداء السلطات، وتُفعّل أدوات المساءلة والمحاسبة. - تضمن التداول السلمي للسلطة، بعيدًا عن الصراعات. - تمنح المواطنين دورًا مباشرًا في عملية التنمية السياسية. - تُرسّخ مبدأ المساواة السياسية، عبر صوت واحد لكل مواطن. - تُشارك في صياغة القرار السياسي ورسم السياسات العامة.

تعكس هذه الأبعاد مدى مركزية الانتخابات في تعزيز البنية الديمقراطية، وتبيِّن أنها ليست مجرد إجراء شكلي، بل أداة فعلية لتجسيد الإرادة الشعبية وإضفاء الشرعية على الحكم، ومن هنا تنبع ضرورة فهم الخصائص الجوهرية التي تميّز النظم الانتخابية، والتي سنتناولها في الفقرة التالية.

خامسًا: خصائص الانتخابات السياسية

تتّسم الانتخابات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف جوهريًّا عن غيرها من الظواهر السياسية، سواء من حيث بنيتها الإجرائية أو دلالتها الرمزية، وتمثل هذه الخصائص الأسس التي تُبنى عليها شرعية النظام الديمقراطي، وتُعبّر عن مدى التزام الدولة بقواعد المشاركة السياسية والمساواة، ويعرض الجدول الآتي أبرز هذه الخصائص وشرحها[116]:

حق مشروع	الانتخابات حق مكتسب لجميع المواطنين، يضمنه الدستور ويُمارَس عبر اختيار الممثلين.
دورية منتظمة	تُجرى الانتخابات ضمن فترات زمنية ثابتة ومحددة بموجب الدستور والقانون.
ثلاثية التشارك	تشمل العملية الانتخابية ثلاثة أطراف: المرشح، والناخب، والجهة المنظمة.
السرية	تتم عبر اقتراع سري يضمن حرية التصويت دون معرفة توجهات المصوّت.
العمومية	تشمل جميع المواطنين المؤهلين، دون تمييز اجتماعي أو سياسي.
مظهر حضاري	تُعبّر عن نضج الدولة سياسيًا وحضاريًا، بوصفها أداة تداول سلمي للسلطة.
مصدَر للشرعية	تُضفي على الأنظمة الحاكمة مشروعية دستورية من خلال النتائج المعترف بها شعبيًا.

تُبيّن هذه الخصائص أن الانتخابات ليست مجرد إجراء إداري أو مناسبة دورية، بل هي بنية متكاملة تعبّر عن التفاعل بين المواطن والدولة في إطار من القواعد القانونية والسياسية الراسخة، ومن خلال مراعاة هذه السمات، تتحقق الوظائف الجوهرية للعملية الانتخابية، وعلى رأسها نقل السلطة بصورة سلمية، وتعزيز المشاركة، وترسيخ شرعية الحكم.

سادسًا: مراحل الانتخابات السياسية

تمرّ العملية الانتخابية بثلاث مراحل رئيسية مترابطة، تبدأ بالإعداد والتحضير، وتشمل يوم الاقتراع، وتنتهي بما بعده، حيث تُستكمل الإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بإعلان النتائج والطعون والتقييم، ويمكن توضيح هذه المراحل على النحو الآتي:

1 - مرحلة ما قبل الانتخابات

في هذه المرحلة، تتولى الهيئة المشرفة على الانتخابات، بالتنسيق مع مؤسسات الدولة،

إعداد البيئة القانونية والإدارية والفنية المناسبة، لضمان سلامة العملية الانتخابية، وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

مرحلة ما قبل الانتخابات	- تحديد الجدول الزمني للانتخابات. - رسم الدوائر الانتخابية. - تسجيل الناخبين والمرشحين. - تأمين الجانب الأمني واللوجستي. - توفير الضمانات القضائية لضمان النزاهة والشرعية. - تنفيذ حملات توعية وتحفيز للمشاركة. - إصدار التراخيص لوسائل الإعلام والمراقبين. - تنظيم الدعاية الانتخابية وتحديد توقيتاتها. - إصدار التصاريح لمندوبي المرشحين داخل مراكز الاقتراع. - إعداد مواد توعوية توضّح إجراءات التصويت. - تدريب كوادر المراكز الانتخابية على التعامل مع الناخبين.

2 - مرحلة يوم الانتخاب

في يوم الاقتراع، تتولى هيئة إدارة الانتخابات الإشراف المباشر على سير العملية الانتخابية، وتُعنى بتنظيم مجريات التصويت بما يضمن الشفافية والانضباط، وذلك من خلال:

مرحلة يوم الانتخاب	- تيسير دخول الناخبين والمرشحين إلى مراكز الاقتراع. - تنظيم دخول وسائل الإعلام والمراقبين المحليين والدوليين. - التحقق من هوية الناخبين عبر الوثائق الرسمية المعتمدة. - تسليم أوراق الاقتراع للناخبين حسب الإجراءات القانونية. - مراقبة عملية التصويت بدقة والتدخل عند الحاجة. - إغلاق صناديق الاقتراع في الوقت المحدد قانونًا. - بدء عملية عد وفرز الأصوات مباشرة بعد انتهاء التصويت. - إعلان النتائج الأولية أو النهائية تحت إشراف السلطة القضائية المختصة.

3 - مرحلة ما بعد الانتخاب

في هذه المرحلة، تحتل عملية التقييم أولوية قصوى لدى هيئة إدارة الانتخابات، إذ تُراجَع مجريات العملية الانتخابية لاستخلاص الدروس وتحسين الأداء في الدورات

المقبلة، مع العمل على تفادي الأخطاء التي ظهرت أثناء التنفيذ، كما تتولى الهيئة تسليم الكشوف النهائية بأسماء الفائزين إلى الجهات المختصة، وتُفتح في الوقت نفسه أبواب الطعن في النتائج أمام الجهات القضائية المخوّلة، التي تتولى البت فيها وَفقًا للقانون وبما يكفل النزاهة والعدالة.

سابعًا: عناصر النظام الانتخابي

تُعَدّ سلامة العملية الانتخابية شرطًا جوهريًا لقيام ديمقراطية حقيقية، ويستلزم ذلك توفر مجموعة من العناصر الأساسية التي تكفل النزاهة والشفافية، وتقع مسؤولية ضمانها على عاتق الإدارة الانتخابية في كل دولة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

تسجيل الناخبين	تسهيل إجراءات قيد الناخبين في الدوائر الانتخابية، والتحقق من دقة الكشوف الانتخابية.
تقسيم الدوائر	تحديد الدوائر الانتخابية وفق عدد السكان، لضمان تمثيل عادل ومتناسب في البرلمان.
شروط الترشح	وضع شروط قانونية للترشح، مثل الجنسية، والسن، والمؤهل العلمي، والخلو من السوابق الجنائية.
الوعي الانتخابي	تعزيز التثقيف السياسي للناخبين والمرشحين بشأن أهمية المشاركة وأثرها على النظام السياسي.
الاقتراع الانتخابي	تأمين العملية التصويتية، والإشراف على مراحله كافة، من التصويت إلى حماية الصناديق ونقلها.
فرز الأصوات	فتح الصناديق وفرز الأصوات علنًا أمام مندوبي المرشحين ووسائل الإعلام، لضمان الشفافية.
إعلان النتائج	احتساب الأصوات بشكل نهائي وإعلانها رسميًا وبصورة علنية.
الطعون الانتخابية	تمكين المرشحين من الطعن في النتائج عبر آليات قانونية تكفل العدالة الانتخابية.

تُشكّل هذه العناصر مجتمعة الإطار العملي الذي يضمن سلامة النظام الانتخابي وفاعليته، سواء من حيث الإجراءات أو النتائج، فهي لا تقتصر على الجوانب

التنظيمية، بل تمتد لتشمل أبعادًا قانونية وسياسية وتربوية، تُعبّر عن مدى التزام الدولة بمبادئ الديمقراطية ومقتضيات الشفافية، ومن خلال احترام هذه العناصر، يُمكن للنظام الانتخابي أن يؤدي دوره بوصفه أداةً جوهرية في ترسيخ شرعية الحكم وتجسيد الإرادة الشعبية، وهذا ما يُمهّد للحديث عن المفاهيم المرتبطة بالانتخابات، التي تعكس تطوُّرًا علميًّا ومفاهيميًا موازيًا للعملية الانتخابية نفسها.

ثامنًا: مفاهيم مرتبطة بمفهوم الانتخابات

1 - علم السلوك الانتخابي

علم السلوك الانتخابي هو أحد فروع علم الاجتماع السياسي، ويُعنى بدراسة التفاعلات بين المرشحين والناخبين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، إذ يسعى المرشحون إلى تحقيق أهدافهم الرئيسية، وعلى رأسها الفوز بمنصب سياسي كالرئاسة أو عضوية البرلمان، وهو ما يتطلب اتباع استراتيجيات سلوكية مدروسة، وينطلق هذا العلم من تحليل شخصيات المرشحين وخططهم، إلى جانب دراسة ميول وتوجهات الناخبين، بهدف التنبؤ بسلوكهم الانتخابي ونتائج التصويت، ويعتمد ذلك على أدوات متنوِّعة، من أبرزها تحليل البيانات، واستطلاعات الرأي العام، والمناظرات، والمقابلات الإعلامية، والندوات العامة، وغيرها[117].

2 - مفهوم الشرعية الانتخابية

يُشير مفهوم الشرعية الانتخابية إلى مدى ثقة المواطنين في نزاهة النظام الانتخابي وشفافية إجراءاته ونتائجه(118)، وهو ما ينعكس على مستوى الرضا العام عن العملية السياسية في الدولة، وتُعَدّ الشرعية الانتخابية جوهر القبول بنتائج الانتخابات، ومرتكزًا أساسيًّا في ترسيخ مشروعية السلطة، غير أن هذه الشرعية لا تتحقق إلّا بتوافر عدد من المعايير، ينبغي على النظام الانتخابي الالتزام بها، وهي:

معايير تحقق الشرعية	- ضمان حق الانتخاب لجميع المواطنين، وَفقًا للقانون والدستور. - تشجيع المشاركة الواسعة في العملية الانتخابية. - تبسيط الإجراءات وتسهيل عملية الاقتراع. - توزيع الدوائر الانتخابية على نحو عادل يراعي التوازن السكاني. - توفير فرص متكافئة للمرشحين دون تمييز. - تمكين الناخبين من مراقبة أداء ممثليهم ومساءلتهم عند التقصير.

مفهوم الاستفتاء

من المهم التمييز بين النظم الانتخابية وبعض المفاهيم المتداخلة معها، لتجنّب الخلط المفاهيمي الشائع، ومن أبرز هذه المفاهيم، الاستفتاء، الذي يُعَدّ أداةً من أدوات التعبير الديمقراطي، تختلف عن الانتخابات في الغرض والمضمون.

الانتخاب	عملية يختار فيها الناخبون ممثلين لهم، سواء لرئاسة الدولة أو لعضوية البرلمان، ويتم ذلك عبر صناديق الاقتراع.
الاستفتاء	آلية يُعرض فيها موضوع مهم يخص الدولة على الشعب لأخذ رأيه بالموافقة أو الرفض، ويتم التصويت عليه عبر صناديق الاقتراع أيضًا.

أنواع الاستفتاءات

يتخذ الاستفتاء صورًا متعددة بحسب طبيعته القانونية ومجاله السياسي، وهو ليس مجرد إجراء شكلي، بل وسيلة فعّالة لقياس الإرادة الشعبية بشأن قضايا دستورية أو تشريعية حاسمة، وتختلف أنواع الاستفتاءات باختلاف الغاية من إجرائها، وتنقسم عمومًا إلى نوعين رئيسيين: الاستفتاء الدستوري والاستفتاء التشريعي، ويندرج تحت كل منهما أشكال فرعية، كما يلي[119]:

أولًا: الاستفتاء الدستوري

استفتاء التأسيس	يُجرى عند وضع دستور جديد للدولة، حيث يُعرض على الشعب للموافقة أو الرفض.

استفتاء التعديل	يُجرى عند تعديل بعض مواد أو أحكام الدستور القائم، ويُعرض على الشعب لاعتمادها.

ثانيًا: الاستفتاء التشريعي

استفتاء الاستئذان	يتمثل في أخذ رأي الشعب مسبقًا قبل الشروع في سن قانون أو إصدار قرار جديد.
استفتاء التصديق	يُجرى بعد صدور القانون، ويُطرح على الشعب للتصديق عليه أو رفضه عبر الاقتراع.

يُلاحظ أن الاستفتاء، سواء في صورته الدستورية أو التشريعية، يمنح الشعب دورًا مباشرًا في تقرير مصير قضايا كبرى، ويُعَدّ تجسيدًا حقيقيًّا لمفهوم السيادة الشعبية.

3 – مفهوم البيعة

تمثل البيعة نموذجًا مميزًا في النظم السياسية الإسلامية، وتختلف جوهريًّا عن النظم الانتخابية الحديثة، سواء من حيث الشكل أو المصدر أو آلية منح الشرعية، فهي تقوم على عقد تراضٍ بين الحاكم والأمة، عبر ممثليها من أهل الحل والعقد، وتُعد من أقدم صور المشروعية السياسية في الفقه السياسي الإسلامي (120)، ويبيّن الجدول التالي الفروق الأساسية بين البيعة والانتخاب:

الانتخاب	آلية ديمقراطية يختار فيها المواطنون ممثلين عنهم، لرئاسة الدولة أو عضوية البرلمان، عبر صناديق الاقتراع.
البيعة	نظام إسلامي يقوم على تعاقد بين الحاكم والأمة (ممثَّلة بأهل الحل والعقد)، يتعهّد فيه الحاكم برعاية مصالح الأمة، مقابل التزامها بالسمع والطاعة، ومنها تُستمد شرعيته السياسية والقانونية.

رغم الاختلاف في الآليات والمصادر، فإن البيعة والانتخاب يشتركان من حيث الهدف في تنظيم انتقال السلطة وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

المبحث الثاني: أشكال النظم الانتخابية السياسية

تتعدَّد أشكال النظم الانتخابية تبعًا لخصوصيات كل دولة وظروفها السياسية والدستورية، وقد أصبحت الانتخابات أداة مركزية لإضفاء الشرعية على السلطة، وجعل الشعب مصدرًا لها من خلال اختياراته، لذلك، يتناول هذا المبحث أبرز أشكال النظم الانتخابية، وتصنيفاتها، ومكوِّناتها، مع الإشارة إلى مزايا كل نظام وعيوبه، حيث تنقسم النظم الانتخابية إلى عدّة أشكال، يمكن معرفتها من خلال الجدول التالي:

أشكال النظم الانتخابية	
أولاً: من حيث (أسلوب الاقتراع)	1. نظام الانتخاب المباشر. 2. نظام الانتخاب غير المباشر.
ثانيًا: من حيث (عدد المقاعد وطبيعة التمثيل)	1. نظام الانتخاب الفردي. 2. نظام الانتخاب بالقائمة.
ثالثًا: من حيث (طريقة احتساب النتائج)	1. نظام الانتخاب بالأغلبية (البسيطة – المطلقة). 2. نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي.
رابعًا: من حيث (الدمج بين النظم الانتخابية)	1. نظام الانتخاب المختلط (الأغلبية + التمثيل النسبي).
خامسًا: من حيث (الشروط)	1. نظام الانتخاب العام. 2. نظام الانتخاب المقيد.

أولاً: (نظام الانتخاب المباشر – نظام الانتخاب غير المباشر)

1 – نظام الانتخاب المباشر

يقصد بنظام الانتخاب المباشر أن يختار الناخبون رئيس الجمهورية أو أعضاء البرلمان بشكل مباشر، من دون أي وسيط بينهم وبين صناديق الاقتراع، ويُعَدّ هذا النظام الأكثر شيوعًا في معظم دول العالم، نظرًا لانسجامه مع مفهوم الإرادة الشعبية المباشرة، حيث يُطبق عبر مرحلة واحدة، يتمثّل فيها الناخب بالإدلاء بصوته مباشرة لاختيار مَن يمثّله، دون تدخل هيئة وسيطة[121]، ويتطلب نجاحه توفّر مقوِّمات أساسية

لدى الناخب:

مقوِّمات نجاح نظام الانتخاب المباشر	الوعي السياسي الكافي القدرة على التمييز واختيار الأنسب الإلمام بالإجراءات القانونية الانتخابية

2 – نظام الانتخاب غير المباشر

يقوم نظام الانتخاب غير المباشر على مبدأ تفويض الناخبين لمندوبين أو هيئة وسيطة، يُعهد إليهم بمهمة اختيار رئيس الجمهورية أو أعضاء البرلمان نيابةً عن الشعب، ويُعرف هؤلاء المندوبون أحياناً بـ «هيئة المندوبين» أو «المجمع الانتخابي»، كما هو الحال في النموذج الأمريكي[122]، ويُطبّق هذا النظام عبر مرحلتين متتابعتين

المرحلة الأولى	يقوم الناخبون باختيار المندوبين عنهم.
المرحلة الثانية	يقوم هؤلاء المندوبون باختيار الرئيس أو أعضاء البرلمان.

ويُشير بعض المنظرين إلى أن هذا النظام قد يوفّر مستوى أعلى من الكفاءة؛ نظرًا لما يُفترض أن يتمتع به المندوبون من خبرة سياسية تساعدهم في اختيار الأنسب، إلا أنه لا يخلو من انتقادات تتعلق بتعارضه أحيانًا مع التصويت الشعبي العام، كما حدث في عدّة دورات انتخابية:

مساوئ الانتخاب غير المباشر	– يُفتح المجال أمام المحسوبية السياسية، حيث قد يفوز مرشحون بدوافع فئوية أو حزبية ضيقة، لا تمثّل الإرادة العامة للناخبين. – تقلّ أعداد المندوبين المكلّفين بالاختيار، ما يجعلهم عرضةً للتأثير والضغوط، ويهدّد نزاهة العملية مقارنة بالنظام المباشر. – يبتعد هذا النظام عن مبدأ «حكم الأكثرية»، إذ يُسند القرار إلى أقلية نيابية لا تعبّر بالضرورة عن الأغلبية الشعبية. – يؤدي إلى تراجع نسب المشاركة السياسية، نظرًا لأن المواطنين لا يمارسون حقهم في الاقتراع المباشر، بل يوكّلون غيرهم للقيام بذلك. – يُضعف الثقافة السياسية العامة، إذ يقلّ تفاعل المواطنين مع البرامج والمرشحين، لتراجع دورهم المباشر في صنع القرار الانتخابي.

تطبيق نظام الانتخاب غير المباشر: النموذج الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية هي أبرز مثال تطبيقي لنظام الانتخاب غير المباشر، وذلك في انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، ويُعرف هذا النموذج باسم «المجمع الانتخابي» ويتميّز ببنية تنظيمية خاصة وآلية متعددة المراحل، يمكن تلخيصها في الخطوات الآتية[123]:

اختيار المندوبين	في كل ولاية، يُنتخب عدد من المندوبين (الناخبين الكبار) يمثلون الولاية في المجمع الانتخابي، ويتناسب عددهم مع عدد مقاعد الولاية في مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ).
تصويت المندوبين	بعد إجراء الانتخابات العامة، يجتمع المندوبون في عاصمة كل ولاية، ويقومون بالتصويت رسميًا لاختيار رئيس الجمهورية ونائبه، وفقًا لنتائج التصويت الشعبي في تلك الولاية.
رفع النتائج إلى الكونغرس	تُرسل نتائج تصويت المجمع الانتخابي إلى رئيس مجلس الشيوخ، حيث تُفرز رسميًا في جلسة مشتركة للكونغرس، وتُعلن النتائج النهائية.
الفائز بالرئاسة	يُعلن فوز المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات المندوبين (حاليًا 270 من أصل 538).

ثانيًا: (نظام الانتخاب الفردي - نظام الانتخاب بالقائمة)

1 - نظام الانتخاب الفردي

يقوم نظام الانتخاب الفردي على مبدأ الدائرة المنفردة أو أحادية التمثيل، حيث يُنتخب في كل دائرة مرشح واحد فقط لتمثيلها في البرلمان، ويُمنح الناخب في هذا النظام صوتًا واحدًا لاختيار مرشّح واحد من بين عدّة مرشحين ضمن دائرته الانتخابية، وغالبًا ما يتطابق عدد الدوائر مع عدد المقاعد البرلمانية، ولذلك سُمّي هذا النظام بـ «الانتخاب الفردي»، كونه يعتمد على التصويت لفرد واحد فقط في كل ورقة اقتراع، ويُطبق هذا النظام بصيغتين رئيسيتين تختلفان في طريقة حسم النتائج [124]:

الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة	يشترط حصول المرشح على أكثر من 50% من الأصوات (50% + 1) للفوز وإن لم يتحقق ذلك، تُعاد الانتخابات في جولة ثانية بين أعلى المرشحين تصويتًا.
الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة	يفوز فيه المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات، بغضّ النظر عن النسبة المئوية، ويُعرف أيضًا بنظام «الجولة الواحدة».

2 – نظام الانتخاب بالقائمة

يقوم نظام الانتخاب بالقائمة على أساس الدوائر متعددة التمثيل، حيث يُخصّص لكل دائرة أكثر من مقعد نيابي، وتتنافس في كل دائرة عدة قوائم حزبية أو ائتلافية، ويُدلي الناخب بصوته لصالح إحدى هذه القوائم، لا لمرشح بعينه، وتُدرج أسماء المرشحين ضمن كل قائمة في ورقة اقتراع واحدة، ويرتبط عدد المرشحين في كل قائمة بعدد المقاعد المخصّصة للدائرة، فمثلاً، إذا كانت الدائرة تحتوي على عشرة مقاعد، يتوجب على كل قائمة أن تضم عشرة مرشحين، ويُحدَّد توزيع المقاعد على القوائم إما وفق نظام التمثيل النسبي، أو في بعض الحالات، وَفق قاعدة الأغلبية (أي تُمنح القائمة الفائزة كل مقاعد الدائرة)، وهو ما يُعرف بنظام «القائمة المغلقة بالأغلبية»، وهو أقل شيوعًا ويُنتقد بسبب إقصائه للقوائم الأخرى[125].

جدير بالذكر أن نظام القائمة غالبًا ما يُستخدم في إطار التمثيل النسبي، بهدف تحقيق تمثيل أوسع للفئات السياسية والاجتماعية، ويُعَدّ من أبرز الأدوات لضمان تعدُّدية حزبية داخل البرلمان.

من يحدد شكل النظام الانتخابي سواء كان فرديًا أو بالقائمة؟

يتوقف اختيار النظام الانتخابي المعتمد في الدولة، سواء كان فرديًا أو بالقائمة، على مجموعة من العوامل، أبرزها حجم السكان، ونمط توزيعهم الجغرافي، وطبيعة الدوائر الانتخابية، ففي الدول أو المناطق التي تعتمد على دوائر صغيرة الحجم ذات

عدد سكان محدود، غالبًا ما يُفضَّل النظام الفردي، حيث يتطابق عدد الدوائر مع عدد المقاعد البرلمانية، ويتم انتخاب مرشح واحد عن كل دائرة.

أما في الدول التي تنتهج تقسيمات انتخابية واسعة، وتضم دوائر كبيرة نسبيًّا من حيث الكثافة السكانية والمساحة، فإن نظام القائمة يصبح الخيار الأنسب، إذ يسمح بانتخاب عدد من المرشحين ضمن قائمة واحدة تمثل تلك الدائرة، ويتيح هذا النموذج مرونة أكبر في التمثيل السياسي، خاصة في المجتمعات المتنوعة حزبيًّا أو إثنيًّا، ووَفقًا لما سبق يمكن جدولة الفرق بين نظام الانتخاب الفردي، ونظام الانتخاب بالقائمة على النحو التالي[126]:

وجه المقارنة	نظام الانتخاب الفردي	نظام الانتخاب بالقائمة
من حيث عدد النواب	نائب واحد	عدّة نواب
من حيث عدد المقاعد	مقعد واحد	عدّة مقاعد
من حيث حجم الدوائر	صغيرة	كبيرة
من حيث عدد الدوائر	كثيرة	قليلة

يساعد هذا التمييز بين النظامين في فهم طبيعة التمثيل البرلماني وأثره على التعددية السياسية والعدالة الانتخابية.

مزايا وعيوب (نظام الانتخاب الفردي - نظام الانتخاب بالقائمة)

أولًا: المزايا

مزايا نظام الانتخاب الفردي	- يُتيح للناخبين معرفة المرشحين عن قرب، نظرًا لصغر حجم الدائرة، مما يُسهّل عليهم تقييم شخصياتهم وسلوكهم. - يُبسط عملية التصويت، حيث يُطلب من الناخب اختيار مرشح واحد فقط، ما يُقلّل من التعقيد. - يمنح فرصة أكبر لتمثيل الأقليات أو المرشحين المستقلين، بفضل ضيق الدائرة وانخفاض كلفة الحملات الانتخابية.

مزايا نظام الانتخاب بالقائمة	- يُحقق تمثيلًا أكثر دقة واتساعًا لمختلف التوجهات السياسية داخل المجتمع، خصوصًا في حال تطبيقه وَفق التمثيل النسبي. - يُسهم في الحد من ظواهر الفساد الانتخابي أو شراء الأصوات، بسبب كِبر حجم الدوائر وصعوبة التأثير على جمهور واسع. - يُعزز الحياة الحزبية، ويدفع الأحزاب إلى تقديم برامج جماعية واضحة بدل الاعتماد على الشعبية الفردية.

ثانيًا: العيوب

عيوب نظام الانتخاب الفردي	- يُركّز على الخدمات الفردية أكثر من القضايا العامة، ما يجعل المرشح رهينًا للمطالب المحلية على حساب السياسات الوطنية. - يُفاقم من ظاهرة الرشوة أو شراء الأصوات في بعض الحالات، نظرًا لقرب العلاقة بين الناخب والمرشح. - يُتيح المجال لتأثير جماعات المصالح والنفوذ المحلي في توجيه نتائج الانتخابات.
عيوب نظام الانتخاب بالقائمة	- قد يجد الناخب صعوبة في تقييم جميع مرشحي القائمة، خصوصًا في الدوائر الواسعة أو القوائم الطويلة. - يُمكن أن تحتوي بعض القوائم على مرشحين غير أكفاء، ما دام الناخب يصوّت على القائمة ككل لا على الأفراد. - يُضعف تمثيل الأقليات في بعض السياقات، خاصة عند اعتماد قوائم مغلقة تُهيمن عليها الأحزاب الكبرى.

يتّضح من ذلك أن لكل من النظامين خصائص تميّزه ونقاط ضعف تحيط به، ويُراعى عند اختيارهما طبيعة النظام السياسي والاجتماعي القائم في الدولة.

ثالثًا: (نظام الانتخاب بالأغلبية - نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي)

1 - نظام الانتخاب بالأغلبية

يعتمد نظام الانتخاب بالأغلبية على مبدأ فوز المرشح أو القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات، ويُطبّق هذا النظام سواء في إطار الانتخاب الفردي أو عبر

القوائم، وينقسم إلى نموذجين رئيسيين تختلف فيهما آلية الحسم:

- النموذج الأول: نظام الأغلبية البسيطة
- النموذج الثاني: نظام الأغلبية المطلقة

النموذج الأول: نظام الأغلبية البسيطة

يُعرف بنظام «الجولة الواحدة»، وبناءً على هذا النظام يفوز المرشح أو القائمة التي تحصل على أعلى عدد من الأصوات الصحيحة، دون النظر إلى نسبة الأصوات التي نالها الآخرون[127]، ويُعَدّ هذا النظام أبسط وأسرع من حيث الإجراءات.

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية البسيطة في نظام الانتخاب الفردي
إذا كانت الأصوات الصحيحة في دائرة ما تبلغ 1000 صوت، وحصل المرشحون الأربعة على النتائج التالية: - المرشح الأول: حصل على 400 صوت. - المرشح الثاني: حصل على 300 صوت. - المرشح الثالث: حصل على 200 صوت. - المرشح الرابع: حصل على 100 صوت. فإنها تُحتسب على النحو التالي: يفوز المرشح الأول بالمقعد البرلماني، رغم أن مجموع أصوات منافسيه يفوق ما حصّله منفردًا، لأنه حصل على أكثر عدد من الأصوات.

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية البسيطة في نظام انتخاب القوائم
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد، وعدد الأصوات الصحيحة في الدائرة (1000) صوت، وجاءت نتائج القوائم كالآتي: - القائمة الأولى: حصلت على 400 صوت. - القائمة الثانية: حصلت على 300 صوت. - القائمة الثالثة: حصلت على 200 صوت. - القائمة الرابعة: حصلت على 100 صوت. فإنها تُحتسب على النحو التالي: تفوز القائمة الأولى بالمقاعد البرلمانية الـ 10، لأنها حصلت على أكثر عدد من الأصوات، حتى لو كانت جميع أصوات القوائم الأخرى، أكثر من عدد أصوات القائمة الأولى.

ووَفقًا للجدولين أعلاه، يتّضح أن نظام الأغلبية البسيطة يمتاز بوضوح إجراءاته

وسرعة فرز النتائج وإعلانها، ما يجعله من أكثر النظم الانتخابية سهولة من الناحية العملية، ولهذا السبب، يُعرف هذا النظام أيضًا باسم «نظام الفائز الأول؛ نظرًا لاعتماده على مبدأ الفوز بأعلى عدد من الأصوات دون النظر إلى النسبة، ويُطبق هذا النموذج على نطاق واسع في العديد من الديمقراطيات.

النموذج الثاني: نظام الأغلبية المطلقة

يشترط نظام الأغلبية المطلقة حصول المرشح أو القائمة على نسبة تفوق نصف عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية، أي (50% + 1) على الأقل، ليُعد فائزًا بالمقعد[128]، ويتميّز هذا النموذج بمستوى أعلى من التمثيل الحقيقي، حيث لا يُكتفَى بمجرد التفوق العددي، بل يُشترط تحقيق غالبية واضحة، تعكس إرادة أغلب الناخبين، وفي حال لم يحقق أي من المرشحين هذه النسبة في الجولة الأولى، تُنظّم جولة إعادة بين المتقدّمين، وفقًا لنظام التصفية المعتمد في الدولة.

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية المطلقة في نظام الانتخاب الفردي
إذا كانت الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية (1000) صوت، وكانت النتائج كالآتي: – المرشح الأول: حصل على 510 أصوات أي 51% من الأصوات. – المرشح الثاني: حصل على 300 صوت أي 30% من الأصوات. – المرشح الثالث: حصل على 190 صوتًا أي 19% من الأصوات. فإنها تُحتسب على النحو التالي: يُعلن فوز المرشح الأول مباشرة، لأنه حصل على أكثر من نصف الأصوات (الأغلبية المطلقة).

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية المطلقة في نظام الانتخاب بالقوائم
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد وعدد الأصوات في الدائرة (1000) صوت وحصلت كل قائمة على التالي: – القائمة الأولى: حصلت على 510 أصوات أي 51% من الأصوات. – القائمة الثانية: حصلت على 300 صوت أي 30% من الأصوات. – القائمة الثالثة: حصلت على 190 صوتًا أي 19% من الأصوات. فإنها تُحتسب على النحو التالي: تفوز القائمة الأولى بالمقاعد البرلمانية الـ 10، لأنها حصلت على أغلبية نسبة الأصوات في الدائرة الانتخابية، وهي نسبة 51% من نسبة الأصوات.

وهنا يجب أن نعلم، إذا لم يحصل أي مرشح أو قائمة على نسبة (50% + 1) تُعَاد الانتخابات في جولة ثانية، وتُدار جولة الإعادة وَفق أحد النمطين التاليين[129]:

النمط الأول: جولة التصفية الثنائية

تنحصر الإعادة بين المرشحَيْن أو القائمتَيْن الحاصلتَيْن على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، ويُحسم المقعد لصالح مَن ينال أغلبية الأصوات في الجولة الثانية، وهذا النموذج شائع في النظم الرئاسية مثل فرنسا.

النمط الثاني: جولة الإعادة

تُعَاد الانتخابات بين أكثر من مرشح، وفقًا لما تحدده القوانين من نسب تأهيل، وتُطبّق قاعدة الأغلبية البسيطة لحسم الفائز في الجولة الثانية، وفي حال تساوت الأصوات في الجولة الثانية، يُحسم الفائز أحيانًا وفق معايير خاصة مثل الأسبقية في السن، وهو ما تطبقه مثلاً الجمهورية الفرنسية، أو يُلجأ إلى القرعة وفق الدستور أو القانون الانتخابي، ويُقدّر لنظام الأغلبية المطلقة أنه يعزز شرعية الفائز، لكنه يُنتقد أحيانًا بسبب كلفته العالية وتعقيداته الإجرائية، خاصة عند تكرار الجولات.

2 - نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

يقوم نظام التمثيل النسبي على مبدأ توزيع المقاعد البرلمانية بين القوائم أو الأحزاب بنسبة تتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات[130]، ويُعد هذا النظام من أكثر النظم استخدامًا في الدول التي تسعى إلى تحقيق تمثيل عادل للفئات السياسية والاجتماعية، وتجاوز إقصاء القوى الصغيرة الذي قد تسببه نظم الأغلبية، ويُطبق التمثيل النسبي غالبًا في إطار نظام القوائم، سواء على مستوى دائرة انتخابية واحدة تشمل الدولة بأكملها، أو ضمن دوائر متعددة، كما في الجدولين التاليين:

التمثيل النسبي على مستوى (القوائم النسبية) في الدائرة الانتخابية الواحدة
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد، وعدد الأصوات في الدائرة (1000) صوت، فإنها توزع كما يلي: - القائمة التي تحصل على (500) صوت ← تفوز بـ (5) مقاعد - القائمة التي تحصل على (400) صوت ← تفوز بـ (4) مقاعد - القائمة التي تحصل على (100) صوت ← تفوز بـ (1) مقعد واحد

التمثيل النسبي على مستوى (الأحزاب) في جميع الدوائر
إذا كان البرلمان يتكون من (100) مقعد، وعدد الأصوات في جميع الدوائر (10.000) صوت، فإنها تُحتسب كالتالي: - الحزب الذي حصل على (5000) صوت ← يفوز بـ (50) مقعدًا - الحزب الذي حصل على (3000) صوت ← يفوز بـ (30) مقعدًا - الحزب الذي حصل على (1500) صوت ← يفوز بـ (15) مقعدًا - الحزب الذي حصل على (500) صوت ← يفوز بـ (5) مقاعد

ومن خلال ما سبق، يتّضح أن نظام التمثيل النسبي يُسهم في تعزيز حضور الأحزاب الصغيرة داخل المؤسسات البرلمانية؛ نظرًا لاعتماده على توزيع المقاعد بطريقة تتناسب مع حجم التأييد الشعبي الذي تحظى به كل قائمة أو حزب، ويُفترض في هذا النظام أن يتلاءم عدد المقاعد المخصّصة لكل دائرة انتخابية مع حجم سكانها، بما يضمن تمثيلاً أكثر عدالة وتوازنًا بين مختلف المناطق والتوجُّهات السياسية.

توزيع الدوائر الانتخابية في نظام التمثيل النسبي

يتخذ نظام التمثيل النسبي نوعين رئيسيين فيما يخص توزيع الدوائر الانتخابية، ويُحدَّد ذلك بناءً على الحجم السكاني وطبيعة النظام السياسي والإداري للدولة[131]:

- النوع الأول: تمثيل الدائرة الواحدة على مستوى الدولة

يُطبّق هذا النموذج في الدول ذات الكثافة السكانية المحدودة أو المساحة الجغرافية الصغيرة، حيث تُعدّ الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة، وفي هذه الحالة، يكون التصويت على النحو الآتي:

في النظام الفردي	يمكن للناخب أن يصوّت لأي مرشح، بغض النظر عن منطقته الإدارية، لأن الاعتبار الجغرافي في هذه الحالة غير معمول به.
في نظام القائمة	يتاح للناخب التصويت لقائمة وطنية موحّدة، تحتوي على مرشحين من مختلف المناطق، وتُوزع المقاعد بين القوائم المتنافسة وفق عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على مستوى الدولة.

بعد انتهاء الاقتراع، تُجمع الأصوات من جميع أنحاء الدولة وتُقسَّم المقاعد وفق نسب الأصوات على المستوى الوطني.

النوع الثاني: تمثيل الدوائر المتعددة على مستوى الدولة

يُستخدم هذا النموذج في الدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع أو الكثافة السكانية المرتفعة، حيث تُقسَّم الدولة إلى عدّة دوائر انتخابية، ويُجرى التصويت ضمن كل دائرة على حدة، وفي هذا النموذج:

يُلزَم الناخب بالتصويت في دائرته الإدارية فقط، سواء في النظام الفردي أو القائمة، ولا يُسمح له بالانتقال إلى دائرة أخرى.

تُوزع المقاعد في كل دائرة حسب عدد السكان، لكن الدقة في التمثيل قد تتفاوت، ما قد يؤدي إلى بعض الفروقات في التمثيل بين الدوائر.

ويُظهر الجدول التالي الفروقات الجوهرية بين نظام تمثيل الدائرة الواحدة ونظام تمثيل الدوائر المتعددة في إطار التمثيل النسبي، من حيث البنية الجغرافية والدقة التمثيلية ومدى مرونة التصويت، بما يعكس تنوّع تطبيقات هذا النظام بين الدول:

وجه المقارنة	تمثيل الدائرة الواحدة	تمثيل الدوائر المتعددة
النطاق الجغرافي	الدولة تُعد دائرة واحدة.	الدولة تُقسَّم إلى عدة دوائر انتخابية.

مستوى الدقة في التمثيل	دقة عالية في توزيع المقاعد وفق عدد الأصوات.	تفاوت في دقّة التمثيل بين دائرة وأخرى.
حجم الدولة المناسب	دول صغيرة أو محدودة السكان.	دول واسعة أو ذات كثافة سكانية مرتفعة.
قابلية التصويت بين الدوائر	غير مطبقة (لا توجد دوائر تفصيلية).	التصويت محصور بدائرة الناخب.

يُبرز هذا التصنيف الثنائي لنظام التمثيل النسبي مرونة كبيرة في التكيّف مع التفاوتات الديموغرافية والجغرافية للدول، ففي حين يوفّر تمثيل الدائرة الواحدة درجة عالية من الدقة التمثيلية ويُعزز العدالة الانتخابية، فإنه قد لا يكون مناسبًا للدول الكبيرة أو المتعددة الهُويات المناطقية، أما نظام الدوائر المتعددة، فرغم ما قد يشوبه من تفاوت نسبي في توزيع المقاعد، إلا أنه يتيح توزيعًا جغرافيًا أكثر واقعية ويمنح الناخبين شعورًا أقوى بالارتباط بدوائرهم المحلية، ما يعزّز التواصل السياسي بين الممثلين والناخبين.

مزايا وعيوب نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

أولًا: المزايا

يُعَدّ نظام التمثيل النسبي من أكثر النظم التي تحقّق عدالة في توزيع المقاعد، وتتعدَّد مزاياه، أبرزها:

مزايا نظام التمثيل النسبي	– يُعزّز تمثيل الأحزاب الصغيرة والتعددية الفكرية داخل البرلمان. – يُشجّع المشاركة الشعبية بمنح قيمة فعلية لكل صوت انتخابي. – يُقلّل فرص التزوير والتأثير السياسي بسبب اتساع الدوائر واعتماد النسبية. – يُحفّز التوافق من خلال تشكيل حكومات ائتلافية تحدّ من الهيمنة. – يُتيح للأحزاب غير الفائزة دورًا فاعلًا في المعارضة المؤسسية.

ثانيًا: العيوب

رغم ما يحققه من عدالة نسبية، إلّا أن هذا النظام لا يخلو من مشكلات عملية، أبرزها:

سلبيات نظام التمثيل النسبي	- يتّسم بتعقيد في احتساب النتائج ويحتاج أدوات فنية دقيقة. - يُصعّب تشكيل حكومات مستقرة بسبب تشتت المقاعد البرلمانية. - يُهدّد بفراغ دستوري عند فشل الأحزاب في الاتفاق على الحكومة. - يُسهّل الابتزاز السياسي من الأحزاب الصغيرة في أثناء المفاوضات. - يعقّد توزيع الحقائب الوزارية ويُضعف فاعلية القرار الحكومي.

رابعًا: (نظام الانتخاب المختلط)

يُعتبر النظام الانتخابي المختلط محاولة لتجاوز عيوب كل من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، من خلال دمج خصائصهما في إطار انتخابي واحد، ويقوم هذا النظام على منح الناخب صوتين منفصلين: أحدهما لانتخاب مرشح فردي في دائرته، والآخر لاختيار قائمة حزبية على مستوى الوطني، وتُوزّع مقاعد البرلمان بين الفائزين في الدوائر الفردية، والفائزين ضمن القوائم النسبية، بنسبة يحدّدها القانون[132].

في النظام الانتخابي المختلط يكون للناخب صوتين:	
الصوت الأول	اختيار مرشح فردي ← (نظام الأغلبية البسيطة) على مستوى الدائرة الواحدة.
الصوت الثاني	اختيار القائمة ← (نظام التمثيل النسبي) على مستوى الوطن (جميع الدوائر).

لذلك سُمي هذا النظام بالنظام المختلط المتوازن بسبب الدمج الحاصل بين النظامين (انتخاب الأغلبية) + (التمثيل النسبي) في العملية الانتخابية، وهنا يمكن أن نبيّن آلية تطبيق هذا النظام من خلال الجدول التالي:

مثال تطبيقي: نفترض أن عدد مقاعد البرلمان 100 مقعد، يتم تقسيمها على النحو التالي:
- يتم توزيع 50% من المقاعد البرلمانية (50 مقعدا) ◄——— عن أساس نظام الأغلبية - يتم توزيع 50% من المقاعد البرلمانية (50 مقعدا) ◄——— عن أساس نظام التمثيل النسبي

خامسًا: (نظام الانتخاب المقيد - نظام الانتخاب العام)

يعكس كلٌّ من نظامي الانتخاب المقيد والانتخاب العام تصوُّرًا مختلفًا لمفهوم المشاركة السياسية، من حيث من يُسمح له بالتصويت والترشح، ويُستخدم هذان النظامان لتحديد الشروط القانونية والسياسية التي تُنظّم حق الاقتراع، بناءً على اعتبارات اجتماعية أو قانونية أو مصلحية.

1 - الانتخاب المقيد

هو نظام انتخابي يُقيّد حق التصويت والترشّح بمجموعة من الشروط الصارمة، مثل

الجنس	يشترط أحيانًا أن يكون الناخب ذكرًا.
المستوى المالي	يقيد التصويت بمَن يملكون حدًا أدنى من الدخل أو الملكية.
المستوى التعليمي أو الثقافي	يفرض أحيانًا حدٌّ أدنى من التعليم أو المعرفة.
الخلفية السياسية أو الاجتماعية	تستبعد بعض الفئات لأسباب طبقية أو فئوية.

وقد ظهر هذا النموذج في القرن الثامن عشر لتبرير سيطرة النخبة الأرستقراطية على السلطة السياسية، حيث كانت الفكرة السائدة أن التمثيل لا يليق إلّا بمَن يتمتع بالثروة والكفاءة، وقد طُبّق في دول مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا حتى بدايات القرن العشرين، قبل أن يُستبدل تدريجيًّا بنظام الانتخاب العام[133].

2 - الانتخاب العام

يُعَدّ الانتخاب العام نظامًا انتخابيًّا يتجاوز القيود الصارمة التي يفرضها الانتخاب المقيد، حيث لا يُشترط فيه سوى مجموعة من الاشتراطات العامة والمعقولة؛ بهدف

توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز مبدأ المساواة السياسية، ويُطبّق هذا النظام في الوقت الحاضر في معظم دول العالم، بوصفه النموذج الأوسع انتشارًا في النظم الديمقراطية [134]، ويتميّز بتخفيفه من الشروط المبالغ فيها التي تميز بها الانتخاب المقيد، مثل:

السن	يختلف الحد الأدنى لعمر المرشح بحسب الدستور أو القانون الانتخابي في كل دولة.
الجنسية	المشاركة في الانتخابات هي حق للمواطنين فقط، وهنا أيضا يتم التفريق بين المواطن بصفة أصلية، ومن نال الجنسية، حيث تشترط أغلب دول العالم مدة زمنية كافية، لتضمن ولاءهم للدولة.
السيرة الجنائية	يُشترط ألا يكون للمرشح سوابق جنائية، أو أن يكون قد رُدّ له اعتباره قانونيًا.

يمثّل الانتخاب العام تطوُّرًا تاريخيًّا في مسار العدالة السياسية، بعد قرون من الإقصاء الطبقي والتمييز، ويُعتبر اليوم أحد أبرز مؤشرات الديمقراطية الحديثة.

حق المرأة في التصويت الانتخابي

يُعدّ تمكين المرأة من المشاركة في العملية الانتخابية، سواء بالتصويت أو الترشّح، علامة فارقة في تطور الديمقراطيات الحديثة، ومحطة محورية في مسار حقوق الإنسان والمساواة السياسية، وقد مرّ هذا الحق بتحوُّلات تدريجية، اتسمت في البداية بالممانعة والتمييز، قبل أن تنال النساء الاعتراف الكامل بحقوقهن السياسية في العديد من الدول، وبموجب نضال حركات نسوية واجتماعية استمر لعقود، ويُظهر الجدول التالي تسلسلاً زمنيًا لتاريخ منح المرأة حق التصويت في عدد من الدول [135]:

الدولة	السنة
- نيوزيلندا (أول بلد تمنح النساء حق التصويت وكانت تتمتع بحكم ذاتي).	1893م
- فنلندا (أول بلد أوروبي يمنح النساء حق التصويت).	1906م

- ولاية وايومنغ (أول ولاية أمريكية تمنح النساء حق التصويت).	1912م
- النرويج تمنح النساء حق التصويت.	1913م
- الدنمارك تمنح النساء حق التصويت.	1915م
- منحت عدة دول منها، السويد - كندا حق الاقتراع إلى الجميع.	1919م
- الولايات المتحدة الأمريكية (منحت النساء حق التصويت على المستوى الاتحادي)	1920م
- إسبانيا تمنح النساء حق التصويت.	1931م
- تركيا تمنح النساء حق التصويت.	1934م
- اليابان تمنح النساء حق التصويت.	1945م
- منحت عدّة دول منها فرنسا - إيطاليا السويد حق الاقتراع إلى الجميع.	1946م
- الصين تمنح النساء حق التصويت.	1947م
- بلجيكيا تمنح النساء حق التصويت.	1948م
- منحت سويسرا حق الاقتراع إلى الجميع.	1971م
- أصبحت إمارة ليختنشتاين أخر دولة أوروبية تمنح النساء حق التصويت.	1984م

يتضح من هذا التسلسل أن دولاً متقدمة تأخرت نسبيًا في منح المرأة حق التصويت، وهو ما يُبرز أن تطور الحقوق السياسية لم يكن دائمًا متزامنًا مع التقدم الاقتصادي أو المؤسساتي.

المبحث الثالث: الإدارة الانتخابية السياسية

تعتبر الإدارة الانتخابية من أبرز مكوّنات المنظومة الانتخابية، لما تضطلع به من دور محوري في تنظيم العملية الانتخابية والإشراف عليها بمراحلها كافة، وقد حظيت هذه الإدارة باهتمام واسع من قِبل الباحثين والمراقبين؛ نظرًا لكونها الضامن المؤسسي لنزاهة الانتخابات وشفافيتها، يستعرض هذا المبحث مفهوم الإدارة الانتخابية،

ومرتكزاتها، وأشكالها، ومزاياها، وعيوبها.

أولاً: تعريف الإدارة الانتخابية

نستطيع تعريف الإدارة الانتخابية بأنها: «الكيان أو الهيئة المنوط بها قانونًا إدارة مختلف الجوانب والعمليات ذات الصلة بالانتخابات أو الاستفتاءات، بدءًا من التحضير والإشراف إلى إعلان النتائج»، وتؤدي مجموعة من الأدوار والوظائف الحيوية، منها

أدوار ووظائف الإدارة الانتخابية	- التنسيق مع الجهات المختصة لضمان سير الانتخابات بسلاسة. - المشاركة في توزيع الدوائر الانتخابية وفقًا لما يحدده الدستور أو القانون في كل دولة. - تسجيل الناخبين والمرشحين وَفق الأطر القانونية. - تنظيم الإطار القانوني للحملات الانتخابية، ومراقبة الالتزام بضوابطها. - تنفيذ عملية الاقتراع والإشراف عليها - عد وفرز الأصوات بشكل علني وموثوق. - إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

ثانيًا: المرتكزات العامة للإدارة الانتخابية

تلعب المبادئ العامة للإدارة الانتخابية دورًا أساسيًّا، يضمن سير عملياتها الانتخابية، وتضفي صفة النزاهة والمصداقية والشفافية، على خطط ونتائج الانتخابات، ولعلّ أبرز تلك المبادئ[136]:

- الاستقلالية.
- الحياد.
- النزاهة.
- الشفافية.
- الكفاءة الإدارية.
- الإدارة المالية.

الاستقلالية	عدم خضوع الهيئة الانتخابية لتأثير السلطات أو الأحزاب، سواء كانت مستقلة، أو حكومية، أو مختلطة.
الحياد	التزام الحياد المؤسسي، وعدم الانحياز لأي طرف سياسي أو مرشّح.
النزاهة	التأكد من خلوّ العملية الانتخابية من مظاهر الفساد والتلاعب.
الشفافية	اعتماد أساليب عمل واضحة وإتاحة المعلومات أمام المواطنين والمراقبين.
الكفاءة الإدارية	امتلاك الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة على تنفيذ المهام الانتخابية باحترافية.
الإدارة المالية	القدرة على إدارة التمويل الانتخابي بكفاءة واستقلال، وضمان شفافية التخصيص والإنفاق.

ثالثًا: أشكال الإدارة الانتخابية

تتخذ الإدارة الانتخابية في الدول ثلاثة أشكال رئيسية، تختلف في درجة استقلالها وهيكليتها المؤسسية، وتُعد الجهة المسؤولة قانونيًّا عن الإشراف على العملية الانتخابية بكافة مراحلها، وفيما يلي عرض تفصيلي لكل شكل على حدة:

1 - الإدارة الانتخابية المستقلة

يُقصد بها النموذج الذي تُدار فيه العملية الانتخابية من قِبل هيئة مستقلة عن السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، لا تخضع هذه الهيئة لأي جهة حكومية، وإن كانت تخضع في العادة لرقابة شكلية من قِبل مؤسسات الدولة، وتتمتع هذه الإدارة بميزانية مستقلة، تكفل لها حرية الحركة واتخاذ القرار دون ضغوط خارجية، كما تُمنح صلاحيات كاملة في رسم السياسات العامة للعملية الانتخابية وتنفيذها، تتكوّن الإدارة المستقلة عادة من رئيس وعدد من الأعضاء الذين لا تربطهم صلات تنظيمية بالسلطة التنفيذية، ويُعد هذا النموذج الأكثر اعتمادًا في العديد من الأنظمة الديمقراطية؛ نظرًا لما يوفره من ضمانات للنزاهة والحياد، ومن أبرز الدول التي تطبقه: أستراليا، كندا، بولندا، وجنوب أفريقيا [137].

2 - الإدارة الانتخابية الحكومية

تمثل الإدارة الحكومية أحد النماذج التقليدية لإدارة الانتخابات، حيث تُسند مهمة تنظيم العملية الانتخابية بالكامل إلى أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية، خاصة الوزارات مثل الداخلية أو العدل، وبذلك، تكون هذه الإدارة مسؤولة أمام الحكومة مباشرة، وتُدرج ميزانيتها ضمن الموازنة العامة للدولة، ما يمنحها قدرة مالية وإدارية واسعة، ويتميّز هذا النموذج بقوة ارتباطه بالمؤسسات الرسمية القائمة؛ ما يوفّر له موارد كبيرة وقدرة تنفيذية عالية، لكنه في المقابل يُثير تساؤلات حول مدى حياده واستقلاله، خاصة في الدول التي تشهد تنافسًا سياسيًا حادًا، ومن الدول التي تطبق هذا النموذج، الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا[138].

3 - الإدارة الانتخابية المختلطة

يمثّل النموذج المختلط صيغة توافقية تجمع بين خصائص الإدارة الانتخابية المستقلة والإدارة الحكومية، حيث تتكوَّن هذه الهيئة من جهتين رئيسيتين وهما:

- الأولى: هيئة انتخابية مستقلة.
- الثانية: هيئة انتخابية حكومية.

الأولى ذات طابع مستقل، والثانية تابعة للسلطة التنفيذية، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق توازن بين ضمان النزاهة والاستقلال من جهة، والاستفادة من الخبرة المؤسسية والموارد الحكومية من جهة أخرى، وعادةً ما تُوزّع المهام في هذا النوع من الإدارات على النحو التالي: تتولى الهيئة الحكومية مهام التنظيم والإشراف الفني واللوجستي على العملية الانتخابية، بينما تُعهد إلى الهيئة المستقلة مسؤولية فرز الأصوات وإعلان النتائج، لضمان الشفافية والمصداقية، وقد اعتمدت عدّة دول هذا النموذج، مثل إسبانيا، وفرنسا، واليابان، حيث تسعى من خلاله إلى الجمع بين الكفاءة الإدارية والرقابة المحايدة على النتائج[139].

أكثر الإدارات الانتخابية المعتمدة في دول العالم

كشفت دراسة ميدانية أعدّتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام 2006م، وشملت 214 دولة وإقليمًا، أن النسبة الأكبر من الدول تعتمد نموذج الإدارة الانتخابية المستقلة، حيث بلغت نسبتها نحو 55% بينما تطبّق 26% من الدول النموذج الحكومي، في حين تبنّت 15% فقط الإدارة المختلطة بوصفها إطارًا تنظيميًا لعملياتها الانتخابية، ويُبرز الجدول التالي أهم الفروقات بين هذه النماذج الثلاثة من حيث التبعية المؤسسية، والمهام الوظيفية، وآليات المسؤولية، وتركيبة الأعضاء، وطبيعة الميزانية[140].

أوجه الاختلاف بين نماذج الإدارات الانتخابية

المقارنة	الإدارة الانتخابية المستقلة	الإدارة الانتخابية الحكومية	الإدارة الانتخابية المختلطة
التبعية	مستقلة عن مؤسسات الدولة.	تتبع السلطة التنفيذية.	تنقسم إلى هيئتين: - هيئة انتخابية مستقلة. - هيئة انتخابية حكومية.
المجال	تنظيم الانتخابات فرز الأصوات وإعلان النتائج.	تنظيم الانتخابات فرز الأصوات وإعلان النتائج.	- الهيئة المستقلة: فرز الأصوات وإعلان النتائج. - الهيئة الحكومية: تنظيم وتنفيذ الانتخابات.
المسؤولية	مسؤولة أمام رئيس الدولة أو السلطة التشريعية أو القضائية.	مسؤولة أمام السلطة التنفيذية.	الهيئة المستقلة: - أمام جهة مستقلة. الهيئة الحكومية: - أمام السلطة التنفيذية.
الأعضاء	تتألف من رئيس وأعضاء لا يتبعون السلطة التنفيذية.	تتألف من رئيس وأعضاء يتبعون السلطة التنفيذية.	الهيئة المستقلة: - أعضاء مستقلون عن الحكومة. الهيئة الحكومية: - يرأسها مسؤول رسمي.

الميزانية	تمتلك وتدير ميزانيتها باستقلال تام.	ميزانيتها جزء من الموازنة العامة للدولة.	الهيئة المستقلة: - تملك ميزانية مستقلة. الهيئة الحكومية: - تعتمد على ميزانية الدولة.

هذا الجدول يوضح الاختلافات الجوهرية بين النماذج الثلاثة، ويساعد في تقييم مدى استقلالية كل إدارة وتأثيرها على نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية.

رابعًا: ميزات وعيوب أشكال الإدارات الانتخابية الثلاث

تختلف أشكال الإدارات الانتخابية من حيث فعالية الأداء، ومدى استقلاليتها، وقدرتها على تحقيق الشفافية والمصداقية، ويمكن استعراض مزايا وعيوب كل نموذج على النحو التالي:

1 - الإدارة الانتخابية المستقلة

الميزات	- تتمتع باستقلال تنظيمي يجنّبها تأثير التدخلات الحكومية؛ ما يعزّز الثقة العامة في العملية الانتخابية. - تتحكم بشكل مباشر في ميزانيتها، وتمتلك هامشًا واسعًا لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالانتخابات. - تساهم في ترسيخ شرعية الانتخابات من خلال حيادها ومهنيتها.
العيوب	- قد تعاني من ضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة، نتيجة عزلتها الإدارية. - تواجه في بعض الأحيان تحديات مالية، خصوصًا في حالات نقص التمويل أو ضعف الدعم الحكومي. - قد يفتقر بعض أعضائها للخبرة الإدارية أو الفنية، مما يؤثر على كفاءة تنفيذ الانتخابات.

2 - الإدارة الانتخابية الحكومية

الميزات	- تستفيد من الإمكانات اللوجستية والبشرية لمؤسسات الدولة، مما يسهل تنفيذ العملية الانتخابية بكفاءة. - تحظى بدعم مالي مستمر من الميزانية العامة، ما يضمن استقرار التمويل اللازم لتنظيم الانتخابات. - يمثل انتماؤها المؤسسي الرسمي عنصرًا يُضفي عليها هيبة ويعزّز الانضباط التنظيمي.
العيوب	- تُواجه شبهات حول حيادها ومصداقيتها، نتيجة ارتباطها المباشر بالسلطة التنفيذية. - قد تخضع لتوجيهات حكومية تؤثر على قراراتها، خاصة فيما يتعلّق برسم السياسات أو توزيع الموارد. - تتعرض لانتقادات بشأن إمكانية توجيه توزيع الدوائر الانتخابية وَفق اعتبارات سياسية لا ديمغرافية. - قد تفتقر إلى الكوادر المتخصصة في إدارة الانتخابات، نتيجة الاعتماد على موظفين حكوميين تقليديين.

3 - الإدارة الانتخابية المختلطة

الميزات	- تمثّل حلًا وسطًا بين الاستقلالية والكفاءة، إذ تجمع بين إشراف هيئة مستقلة وخبرة جهة حكومية. - تسمح بتبادل الخبرات المؤسسية، ما يعزّز التنسيق بين الطرفين ويُسهم في تحسين الأداء العام. - تتيح الاستفادة من الموارد الحكومية، مع محاولة ضبطها من خلال الرقابة المستقلة.
العيوب	- قد تفتقر إلى الاتساق في الأداء بسبب تضارب الصلاحيات بين الهيئتين الحكومية والمستقلة. - تظل معرضة لضغوط سياسية، خاصة في الجوانب التمويلية أو في رسم السياسات الانتخابية. - تنشأ أحيانًا خلافات إدارية أو مؤسسية بين مكونات الإدارة المختلطة، مما يؤثر سلبًا على فاعليتها وسمعتها.

هذا العرض التحليلي المقارن يُبرز الأفضلية بين النماذج الثلاثة، ويتيح فهمًا أعمق لمدى ملاءمة كل نموذج للسياقات السياسية والإدارية المختلفة.

خاتمة الفصل السابع

يتّضح من خلال ما سبق أن النظم الانتخابية لا تمثل مجرد أدوات إجرائية لتنظيم الاقتراع، بل إنها تعكس فلسفة سياسية عميقة حول مفاهيم التمثيل والشرعية والسيادة الشعبية، كما أن تصميم النظام الانتخابي واختياره يُلقي بظلاله المباشرة على بنية السلطة، وطبيعة المشاركة السياسية، وتوازن القوى داخل المؤسسات المنتخبة، وقد أظهرت النماذج المتعددة، من النظم الفردية إلى التمثيل النسبي والمختلط، أن لكل نظام مزاياه ومحدوديته، تبعًا للسياق السياسي والاجتماعي الذي يُطبَّق فيه، من جهة أخرى، تبيّن أن الإدارة الانتخابية تمثّل حجر الزاوية في ضمان نزاهة العملية وشفافيتها، بما يرسّخ الثقة العامة في نتائج الانتخابات، وبذلك يُعَدّ فهم النظم الانتخابية ضرورة علمية لفهم طبيعة النظام السياسي ككل، لا مجرد مسألة فنية أو إجرائية.

الفصل الثامن

أنظمة الحكم الوراثية المعاصرة

يتناول هذا الفصل أنظمة الحكم الوراثية المعاصرة، حيث يستعرض في مباحثه الثلاثة الأسس النظرية والجدلية لمفهوم النظام الوراثي، محددًا الفرق الدقيق بين مصطلحي «الوراثي» و«الملكي» في ضوء نصوص الدساتير، كما يقدّم تصنيفًا تحليليًا لأبرز أشكال النظم الوراثية في العالم، من ملكية وسلطنة وإمارة وإمبراطورية واتحاد وراثي، مع إبراز الفروقات الهيكلية والسياسية بينها، أما المبحث الثالث، فيسلط الضوء على السمات المميزة لتلك الأنظمة، من حيث مدى تركّز السلطات أو توزيعها بين المؤسسات، لتحديد طبيعة النظام: مطلقًا، برلمانيًا، مختلطًا، أو دستوريًا مقيدًا، ويعتمد الفصل في معالجته على تحليل نماذج واقعية من دساتير الدول الوراثية، بما يكفل فهمًا دقيقًا وموضوعيًا لهذا النمط من الحكم.

المبحث الأول: مبادئ النظم الوراثية المعاصرة

أولاً: الإطار النظري للنظم الوراثية المعاصرة

النظم الوراثية تُعد من أقدم أنظمة الحكم التي عرفها التاريخ، إذ ينتقل الحكم بالوراثة من الأب إلى الابن بعد وفاته، وفي بعض الحالات إلى الأخ، أو إلى وريث آخر تحدده الأعراف الحاكمة في كل دولة، مما يجعل الحكم متوارثًا داخل أسرة بعينها، حيث يجري انتقال السلطة من جيل إلى آخر ضمن الإطار الأسري، ويتخذ هذا النظام أشكالاً متعدِّدة، من أبرزها:

- النظام الملكي.
- النظام السلطاني.
- النظام الأميري.
- النظام الإمبراطوري.
- النظام الاتحادي.

وتتفاوت صلاحيات الحاكم الوراثي من نظام إلى آخر، فبعضهم يحتكر السلطة

التشريعية والتنفيذية والقضائية، بينما يُقيَّد آخرون بنصوص دستورية تحدد مهامهم بدقة، وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف النظام الوراثي بأنه «نظام حكم يتولّى فيه الرئيس – سواء كان ملكًا، أو سلطانًا، أو أميرًا، أو إمبراطورًا – رئاسة الدولة لمدة غير محددة، استنادًا إلى دستور أو أعراف مستقرة»، ويُعد رأس الدولة في هذا النظام مركز الثقل في البنية السياسية، وتُمارس سلطاته بحسب ما يحدده الإطار الدستوري، ويتسم النظام الوراثي بجملة من الخصائص التي تميّزه عن غيره، لعل أبرزها:

سمات النظام الوراثية	– يُعَدّ من أقدم أنماط الحكم في التاريخ. – تتجسّد السلطة العليا في شخص الحاكم الوراثي (ملك، أو سلطان، أو أمير، أو إمبراطور). – يبقى الحاكم في منصبه حتى الوفاة أو التنازل الطوعي عن العرش. – تنتقل السلطة بالوراثة إلى ولي العهد المعيّن أو المتفق عليه. – يُنظر إلى ذات الحاكم بوصفها مصونة، فلا تُسأل سياسيًا أو قانونيًا.

ثانيًا: نشأة النظم الوراثية

شهدت أنظمة الحكم تطورًا تدريجيًا عبر العصور، حتى بلغت أشكالها المعاصرة، ففي العصور القديمة، لم تكن الدولة قائمة بمفهومها المؤسسي الحديث، غير أن المجتمعات البدائية سعت إلى إيجاد سلطة تنظم شؤونها وتحمي أفرادها، وقد تمثّلت هذه السلطة غالبًا في صورة زعامة أو مشيخة، ومع تطوّر الفكر السياسي، بدأ فلاسفة الإغريق بتصنيف أشكال الحكم على أساس مصدر السلطة، فاعتبر الفيلسوف اليوناني بوليبيوس أن أبرز الأنظمة في عصره هي: الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية، وتجدر الإشارة إلى أن الملكية كانت تُعَدّ في العصور الجرمانية القديمة نظامًا ذا طابع مقدّس [141].

وفي العصور الوسطى، برزت إمبراطوريات وممالك وسلطنات عديدة، حيث ارتبطت بعض أشكال الحكم بالدين، كما في حالة الأباطرة الرومان الذين اتُّخذوا حماة

للمسيحية، أو في اليابان حيث نُسبت للإمبراطور صفات ألوهية، وفي السياق الإسلامي، برز النظام الوراثي مع قيام الدولة الأموية، التي يُعدّ حكمها أول تطبيق لهذا النموذج في التاريخ العربي الإسلامي، واستمر مع الدولة العباسية التي حكمت وراثيًا لأكثر من خمسة قرون، والدولة العثمانية التي تجاوزت ستة قرون من الحكم الوراثي، وقد سبقت هذه الدول فترة الخلافة الراشدة، التي اتسمت بنظام الشورى في اختيار الخلفاء، واستمرت نحو ثلاثين عامًا [142].

أما في العصر الحديث، فقد تعاظم الاهتمام بأشكال الحكم مع نشوء علم السياسة أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة في خمسينيات القرن العشرين، حين بدأ الباحثون في تصنيف الأنظمة إلى وراثية وجمهورية، ضمن دراسات النظم السياسية، وهو ما ساهم لاحقًا في إثراء الحقل الأكاديمي وتوسيع تحليلاته، وما تزال الأنظمة الوراثية قائمة حتى اليوم في عدد من الدول، بما يعكس استمراريتها التاريخية في أنماط الحكم [143].

ثالثًا: جدلية المفهوم - (وراثي) أم (ملكي)

من الضروري التوقف عند تحديد المفاهيم وتسمية أنظمة الحكم تسميات دقيقة تعكس واقعها، ولا سيما في سياق الأنظمة الوراثية المعاصرة، فغالبية المصادر العربية درجت على استخدام مصطلح «النظام الملكي» للدلالة على جميع أنظمة الحكم الوراثية، وهو ما يُعد، من وجهة نظري، تعميمًا غير دقيق، حيث ساهمت الترجمات الحرفية للمصادر الغربية في ترسيخ هذا اللبس، لا سيما وأن تلك المصادر غالبًا ما تُعبّر عن واقع سياسي خاص بدول أوروبية يغلب عليها الطابع الملكي، وتُقبلت هذه الترجمات من قِبل الأوساط الأكاديمية العربية دون مساءلة أو تدقيق، حتى أصبحت هذه التسميات شائعة في المؤلفات والبرامج الجامعية، وهو ما يمكن تفسيره بعاملين رئيسيين:

السبب الأول	هيمنة الموروث المعرفي الغربي على المناهج والكتابات السياسية في العالم العربي، واعتبار مرجعياته معيارًا علميًّا متفوقًا.
السبب الثاني	غالبية النظم الوراثية في أوروبا تتخذ الشكل الملكي، إذ تُصنَّف نحو 90% منها كملكيات دستورية، ما انعكس على المنظور الغربي عند تصنيف أشكال الحكم الوراثي.

ومن هنا، يبرز التساؤل: كيف يصح اختزال النظام الوراثي بمجمله في النظام الملكي، مع أن هناك أشكالاً أخرى واضحة ومثبتة دستوريًّا مثل النظام السلطاني، والنظام الأميري، والنظام الإمبراطوري، والنظام الاتحادي الوراثي؟

وبناء على ذلك، يصبح من الأجدر إعادة تصنيف وتسمية هذه الأنظمة بما يتوافق مع النصوص الدستورية الفعلية للدول المعنية، وهو ما توضحه الجداول التالية التي ترصد التنوُّع الدستوري في صيغ الأنظمة الوراثية، لإثبات التعدد الواقعي، لذا، نعرض أدناه نماذج من المواد الدستورية في عدد من الدول، والتي تبيِّن تنوُّع الأشكال الوراثية بين ملكي وسلطاني وأميري وإمبراطوري، ما يدحض اختزال جميع النظم الوراثية تحت مسمى «ملكي»:

الدولة	النص الدستوري (المادة)	صيغة الحكم الوراثي
الأردن	المادة (1) نظام الحكم فيها نيابي (ملكي وراثي)	ملكي وراثي
سلطنة عمان	المادة (5) نظام الحكم (سلطاني وراثي)	سلطاني وراثي
الكويت	المادة (4) الكويت (إمارة وراثية)	أميري وراثي
اليابان	المادة (2) العرش (الإمبراطوري وراثي)	إمبراطوري وراثي

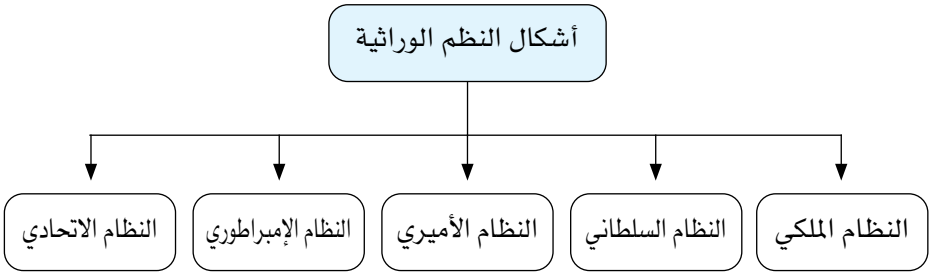
يتّضح من استقراء النصوص الدستورية أن تصنيف «الأنظمة الوراثية» لا يقتصر على الشكل الملكي التقليدي، بل يتخذ تسميات وصيغًا متعددة، تتماشى مع البنية الدستورية الخاصة بكل دولة، وهذا يستدعي إعادة النظر في المفاهيم المتداولة

ضمن الأدبيات السياسية، لتكون أكثر التصاقًا بالواقع المؤسسي والشرعي لكل نظام حكم معاصر، وعليه، فإن استخدام مصطلح «النظام الملكي» كوصف جامع للأنظمة الوراثية يُعَدُّ اختزالاً غير دقيق، إذ تمثّل الملكية أحد الأشكال فقط ضمن طيف أوسع من أنظمة الحكم ذات الطابع الوراثي، ومن ثم، فإن التصنيف المفاهيمي السليم يستوجب التمييز بين هذه الأنظمة بحسب التسمية الرسمية للدولة ونصوصها الدستورية، ويمكن إبراز أبرز هذه الصيغ على النحو التالي:

- ملكي ← (بريطانيا).
- سلطاني ← (بروناي).
- أميري ← (موناكو).
- إمبراطوري ← (اليابان).
- اتحادي ← (ماليزيا).

المبحث الثاني: أشكال النظم الوراثية المعاصرة

يتخذ النظام الوراثي أنماطًا متعددة تختلف في التسمية والتطبيق من دولة إلى أخرى، إذ يتفرَّع إلى أشكال متنوعة بحسب الإرث السياسي والثقافي والدستوري لكل بلد، ووَفقًا للمعطيات المعاصرة، تُوجد نحو 44 دولة حول العالم تعتمد شكلاً من أشكال الحكم الوراثي[144]، مما يعكس استمرارية هذا النمط في النظم السياسية، وسيتناول هذا المبحث النماذج البارزة لأبرز هذه الأشكال، وهي:



أولاً: النظام الملكي الوراثي

النظام الملكي الوراثي أحد أبرز أنماط الحكم الوراثي التي استقرّت عبر التاريخ السياسي المعاصر، حيث يتولى الملك منصب رئاسة الدولة مدى الحياة أو حتى، وينتقل العرش إلى وريث شرعي وَفق قواعد الوراثة المعتمدة، يتميّز هذا النموذج بدمج البعد الرمزي للملكية مع المؤسسات الدستورية المعاصرة؛ مما يخلق توازنًا فريدًا بين الاستمرارية التقليدية والشرعية القانونية الحديثة، وتستند أغلب النظم الملكية الوراثية إلى دساتير مكتوبة تُحدّد بدقة دور الملك وصلاحياته، مع إقرار مبدأ الفصل بين السلطات [145]، وقد ساهم هذا النموذج في تعزيز الاستقرار السياسي في عدد من الدول، مع الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية كأداة لتداول السلطة التنفيذية والتشريعية، ولفهم هذا النموذج بعمق، نستعرض في ما يلي نموذجًا تطبيقيًّا من مملكة إسبانيا كنموذج ملكي وراثي برلماني قائم على الدستور.

النموذج التطبيقي: مملكة إسبانيا

تشكّل مملكة إسبانيا أحد أبرز الأمثلة المعاصرة على النظم الملكية الوراثية التي تدمج بين الرمزية الملكية والممارسات الديمقراطية الحديثة، فالنظام السياسي الإسباني يقوم على ملكية دستورية برلمانية، حيث يضطلع الملك بدور رمزي ووحدوي، فيما تُمارس الحكومة والبرلمان السلطات التنفيذية والتشريعية وَفق قواعد دستورية دقيقة، ويوضح الدستور الإسباني لعام 1978 هذا التنظيم، مؤكدًا التوازن المؤسسي بين الهيئات الحاكمة، ودور الشعب بوصفه مصدر السيادة [146]، وهنا، يُبيِّن الجدول التالي سمات النظام الملكي البرلماني في إسبانيا [147]:

نظام الحكم	ملكي وراثي برلماني (المادة 1 من الدستور).
الملك	رمز وحدة الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، لا يخضع للمساءلة (مادة 56).
السلطة التنفيذية	تمارسها الحكومة المعيَّنة من قِبل الملك بعد نيل الثقة البرلمانية.

السلطة التشريعية	برلمان من غرفتين: النواب (300 – 400 عضو) والشيوخ (منتخَبون تمثيلًا للأقاليم).
السلطة القضائية	مستقلة، يمارسها قضاة ومجلس قضائي أعلى، باسم الملك.
الفصل بين السلطات	قائم على التعاون مع استقلال نسبي لكل سلطة (مواد ٨٢، ٨٧ من الدستور).

ونلاحظ هنا، أن النموذج الإسباني برز كتركيبة دستورية متماسكة، حيث نجح في الجمع بين التقاليد الملكية القديمة ومتطلبات الحكم الديمقراطي الحديث، فرغم أن الملك لا يملك صلاحيات تنفيذية مباشرة، فإن دوره الرمزي يحفظ توازن النظام ويضفي شرعية على المؤسسات الدستورية، كما يتيح الدستور مشاركة فعَّالة للبرلمان في التشريع ومراقبة الحكومة، ضمن منظومة تستند إلى التوازن والتعاون بين السلطات الثلاث، وهو ما يجعل النظام الإسباني أحد أبرز النماذج المستقرة في النظم الملكية البرلمانية في أوروبا.

ثانيًا: النظام السلطاني الوراثي

النظام السلطاني الوراثي أحد أشكال الحكم الوراثي التي تستند إلى تقاليد سلطانية، يُمنح فيها السلطان منصب رئاسة الدولة مدى الحياة أو حتى التخلي الطوعي عن الحكم، ويتم انتقال السلطة وفق التسلسل الوراثي المُعتمد، يختلف هذا النمط عن الملكية في رمزيته الدينية ومركزيته المطلقة، وغالبًا ما يجمع السلطان بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والدينية؛ مما يجعله مركز القرار وصاحب الولاية العليا في النظام السياسي، ويتم تعزيز هذا النموذج عبر نصوص دستورية تمنح السلطان صلاحيات شاملة، أو من خلال أعراف ترسّخ موقعه كرأسٍ مطلق للدولة [148]، وتُعَدّ سلطنة بروناي من أبرز النماذج المعاصرة التي تجسّد هذا الشكل من الحكم، حيث يتداخل البعد السياسي بالديني، في نظام سلطاني يتصف بالوراثة المطلقة والمركزية الشاملة للسلطة.

النموذج التطبيقي: سلطنة بروناي

تمثّل سلطنة بروناي أحد أندر النماذج المعاصرة التي تطبّق النظام السلطاني الوراثي المطلق، حيث يجمع السلطان بين السلطات السيادية في الدولة كافة، ضمن إطار دستوري وعُرفي يمنحه صلاحيات شاملة وغير خاضعة لأي رقابة مؤسسية، ومنذ استقلال البلاد، استمر السلطان في إدارة شؤون الحكم دون مشاركة حزبية أو انتخابية مؤثرة، مما يجعل نموذج بروناي امتدادًا للحكم التقليدي بمظهر دستوري حديث، ولعلّ الجدول التالي يعرض أهم سمات الحكم في بروناي [149]:

نظام الحكم	سلطاني وراثي مطلق، غير منصوص عليه صراحة في الدستور.
السلطان	يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة والدفاع والمالية والدين والقوات المسلحة.
السلطة التنفيذية	يمارسها السلطان مباشرة، ويُعيِّن ثلاثة مجالس استشارية (ديني، خاص، خلافة).
السلطة التشريعية	السلطان يعين كامل أعضائها، ولا توجد ضمانات لثباتها أو استقلاليتها.
السلطة القضائية	تخضع لسلطة السلطان، ولا تتمتع باستقلال فعلي؛ يُعيَّن القضاة بمرسوم سلطاني.
الفصل بين السلطات	غير مطبق؛ السلطان يحتكر السلطات الثلاث منذ عام 1967م.

ويؤكّد نموذج سلطنة بروناي على مركزية السلطان باعتباره صاحب القرار الأوحد في النظام السياسي، مع غياب مؤسسات رقابية أو تشريعية مستقلة، ويُظهر الدستور نصوصًا تُعزز هذه المركزية، في حين تفتقر البلاد إلى ممارسات ديمقراطية كالتعدُّدية أو الفصل الفعلي بين السلطات، حيث يحتفظ الحاكم بجميع أدوات الحكم دون إشراك شعبي مؤسسي، وهو ما يجعل تجربة بروناي نموذجًا للسلطنة الوراثية المطلقة في صورتها الحديثة.

ثالثًا: النظام الأميري الوراثي

يُصنّف النظام الأميري الوراثي كأحد أشكال أنظمة الحكم الملكية، حيث يتولّى الأمير منصب رأس الدولة مدى الحياة، وينتقل الحكم بالوراثة وفق نظام أسري خاص تحدده الأعراف أو الدستور، ويستند هذا النظام إلى فكرة السيادة المتمركزة في شخص الأمير الذي يجمع بين رمزية الدولة وصلاحياتها الفعلية، وتتميّز الأنظمة الأميرية عادةً بجمعها بين الخصوصية السياسية والتقاليد المحلية، مع تفاوت في درجة المشاركة الشعبية ومحدودية دور الهيئات المنتخبة، وغالبًا ما يتأثر هذا النموذج بطبيعة النظام القانوني والمؤسسي السائد في الدولة، ويُعدّ النظام الأميري نموذجًا محدود الانتشار عالميًّا[150]، إلا أنه يحتفظ بوجود فعلي في عدد من الدول، لا سيّما إمارة موناكو، التي تقدم مثالاً حيًا على مزيج من الاستمرارية الوراثية والتحديث الدستوري.

النموذج التطبيقي: إمارة موناكو

تُعتبر إمارة موناكو مثالاً واضحًا للنظام الأميري الوراثي ذي الطابع الدستوري، فرغم أن الدستور لا يحدد صراحة شكل نظام الحكم، إلا أن الصلاحيات الممنوحة للأمير والممارسات السياسية المعتمدة تُجسّد نموذجًا أميريًا قائمًا على الوراثة والاستقرار المؤسسي، يحتفظ الأمير بموقعه كرئيس للدولة، ويمارس إشرافًا مباشرًا على السلطة التنفيذية، ويشارك في العملية التشريعية إلى جانب المجلس الوطني، كما يتمتع بصلاحيات واسعة في التصديق على القوانين وتعيين كبار المسؤولين، بما يعكس طابع النظام الذي يجمع بين التقاليد الملكية وآليات دستورية حديثة، ويوفر هذا النموذج توازنًا دقيقًا بين السلطة الشخصية للأمير وبين دور الهيئات المنتخبة والمجالس الاستشارية، ضمن إطار يضمن الاستمرارية ويحافظ على الهُوية السياسية للإمارة، كما في الجدول التالي[151]:

نظام الحكم	أميري وراثي دستوري.
رأس الدولة	الأمير ويتمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية.
السلطة التنفيذية	يديرها وزير الدولة ومستشارون يعينهم الأمير.
السلطة التشريعية	المجلس الوطني (24 عضوًا، مدة خمس سنوات).
السلطة القضائية	مفوّضة من الأمير، وتُمارس عبر المحاكم.
الفصل بين السلطات	فصل مرن، فالأمير يشارك في السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع رقابة جزئية للمجلس الوطني.

يجسّد نظام الحكم في موناكو نموذجًا خاصًا من الحكم الوراثي الحديث، حيث يدمج بين السلطة المتمركزة في يد الأمير والمؤسسات الدستورية التي تضمن مشاركة جزئية في صنع القرار، فالأمير يملك سلطة تعيين جميع أعضاء المجالس الاستشارية، كما يحتفظ بحق التشريع والمصادقة على القوانين، ومع ذلك، تُمارس بعض المهام الرقابية والتشريعية من قِبل المجلس الوطني، مما يكرّس نوعًا من التوازن المرن بين السلطات، ولا تزال الخصوصية السياسية لموناكو، بحكم حجمها الجغرافي وتركيبتها السكانية، عاملاً مؤثرًا في الحفاظ على هذا الشكل الفريد من الحكم، الذي يوازن بين الرمزية الوراثية والتكيُّف مع مقتضيات النظام السياسي المعاصر.

رابعًا: النظام الإمبراطوري الوراثي

النظام الإمبراطوري الوراثي من أندر أنماط الحكم في العالم المعاصر، ويقوم على تولي الإمبراطور منصب رئاسة الدولة مدى الحياة وَفقًا لتقاليد دستورية وعرفية، دون أن يملك سلطات تنفيذية فعلية، وتُشتق التسمية من صفة الإمبراطورية التي ترمز إلى الإرث التاريخي والثقافي العريق في بعض الدول، وغالبًا ما يُمنح الإمبراطور دورًا رمزيًّا يُجسد وحدة الأمة واستمراريتها، دون أن يكون فاعلاً في صنع القرار السياسي، وقد انقرضت معظم الأنظمة الإمبراطورية مع التحوُّلات الديمقراطية الحديثة، إلّا أن اليابان تظل النموذج الوحيد الذي يحافظ على هذا الشكل من

الحكم[152]، في إطار نظام برلماني متوازن، يستوعب التاريخ الإمبراطوري ضمن منظومة ديمقراطية.

النموذج التطبيقي: إمبراطورية اليابان

تُعتبر اليابان النموذج المعاصر الوحيد للنظام الإمبراطوري الوراثي، حيث يتولّى الإمبراطور منصبًا شرفيًا يعبّر عن رمزية الدولة ووحدة الشعب، ويُحصر دوره في مهام احتفالية ودستورية، دون أن يُشارك في السلطة التنفيذية أو التشريعية، ويقوم النظام السياسي في اليابان على ديمقراطية برلمانية متكاملة، تُفصل فيها السلطات بوضوح، مع ضمان الاستقرار الرمزي للعرش الإمبراطوري في رأس الدولة، كما سيأتي في الجدول التالي[153]:

نظام الحكم	إمبراطوري وراثي، بحسب المادة (2) من الدستور.
الإمبراطور	لا يتمتع بأي سلطات فعلية، ويضطلع بمهام رمزية ودستورية فقط.
السلطة التنفيذية	يمارسها مجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة.
السلطة التشريعية	يتولاها مجلس الدايت بغرفتيه: النواب والشورى.
السلطة القضائية	تُمارسها المحكمة العليا والمحاكم الأدنى، وتخضع لدستور مستقل.
الفصل بين السلطات	فصل تام وَفق الدستور؛ السلطات الثلاث مستقلة تمامًا، والإمبراطور خارج الوظيفة السياسية.

النموذج الياباني يشكّل مثالاً متوازنًا للفصل بين الرمزية الإمبراطورية والسلطة السياسية الفعلية، حيث تتكامل المؤسسات الديمقراطية مع بُنية تاريخية تحترم التقاليد، وتؤكد النصوص الدستورية على التوزيع الوظيفي الدقيق للسلطات، مع احتفاظ الإمبراطور بدور معنوي يرسّخ هوية الدولة دون التأثير في قراراتها، وبهذا، تُعد اليابان حالة فريدة تعكس استمرار الطابع الوراثي في الحكم ضمن إطار ديمقراطي برلماني مكتمل.

خامسًا: النظام الاتحادي الوراثي

يتميّز النظام الاتحادي الوراثي بتركيبته السياسية الخاصة، إذ يتكوَّن من اتحاد كيانات وراثية مستقلة (كالممالك أو السلطنات) تتّحد ضمن إطار دستوري في دولة واحدة، ويُعَدّ هذا النموذج نادرًا نسبيًّا، إذ يشترط وجود إرادة اتحادية بين كيانات تحتفظ بهويتها الوراثية، لكنها تُوحَّد تحت سيادة مركزية يتناوب على رئاستها حكّام تلك الكيانات، ويُجسّد النموذج الماليزي هذا النمط بوضوح، من خلال جمعه بين تسع سلطنات وراثية تتناوب على الملكية، ضمن نظام دستوري اتحادي يوازن بين الموروث التقليدي ومتطلبات الدولة الحديثة [154].

النموذج التطبيقي: مملكة ماليزيا

تُطبّق ماليزيا نظامًا ملكيًّا وراثيًّا اتحاديًّا، يجمع بين التقاليد السلطانية والمبادئ الدستورية، ويتكوّن النظام الاتحادي من 14 ولاية، منها تسع ولايات تُحكم وراثيًّا، وتتم عملية انتخاب الملك بالتناوب من بين سلاطين هذه الولايات كل خمس سنوات، ورغم أن الملك يملك صلاحيات محددة، إلّا أن الطابع الرمزي يغلب على منصبه، بينما تُناط الصلاحيات الفعلية بمجلس الوزراء والبرلمان، في إطار نظام برلماني متوازن[155]، وبناءً على ذلك، يُوضح الجدول التالي السمات المؤسسية لنظام الحكم الاتحادي في ماليزيا[156]:

نظام الحكم	ملكي وراثي اتحادي دستوري – المادة (4) من الدستور.
الملك الماليزي	يُنتخب من بين تسعة سلاطين كل خمس سنوات، ويتمتع بصلاحيات رمزية ودستورية.
السلطة التنفيذية	يمارسها مجلس الوزراء بقيادة رئيس الحكومة، مسؤول أمام البرلمان.
السلطة التشريعية	يمارسها البرلمان المكوّن من مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

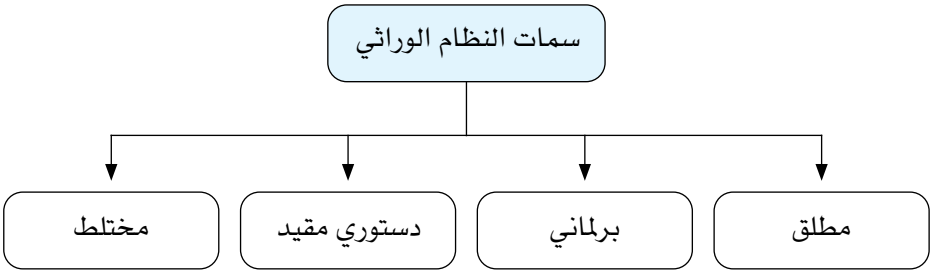
السلطة القضائية	تُمارسها المحكمة الاتحادية والمحاكم الأدنى، ويُعيّن القضاة بأمر ملكي.
الفصل بين السلطات	قائم على الفصل المرن؛ السلطات مستقلة وظيفيًا، مع تعاون دستوري بين الملك والحكومة والبرلمان.

ويُبرز النظام الماليزي نموذجًا فريدًا لمزج التقليد الوراثي بالتنظيم الاتحادي، حيث يضمن الدستور توازنًا مؤسساتيًا دقيقًا بين الجهات الاتحادية وسلطات الولايات، ويتجلّى الفصل بين السلطات في وضوح اختصاصات كل جهة، دون المساس بالدور الرمزي للملك، الذي يكرّس وحدة الدولة الاتحادية، ويُعَدّ هذا النموذج من النظم النادرة عالميًا، التي تجمع بنجاح بين الطابع الوراثي والتمثيل الديمقراطي في إطار اتحادي متماسك.

المبحث الثالث: سمات النظم الوراثية المعاصرة

تتباين سمات الحكم الوراثي من دولة إلى أخرى، تبعًا لطبيعة توزيع الصلاحيات بين رأس الدولة وبقية المؤسسات الرسمية، سواء من خلال النصوص الدستورية المكتوبة أو الأعراف الراسخة التي تنظّم عمل السلطة. فقد يُحتكر الحكم من قِبل الرئيس فيكون النظام مطلقًا، أو يُمارَس فيه دور رمزي وشرفي كما في النظم البرلمانية، أو تتقاسم فيه الصلاحيات التنفيذية بين الرئيس ورئيس الحكومة في إطار نظام مختلط، أو تُقيَّد صلاحيات الرئيس ضمن نظام دستوري مقيد. ويُظهر هذا التنوُّع أن طبيعة النظام الوراثي تتحدد بتركيبة السلطة لا بمجرد لقبه أو شكله الخارجي. ويُبيِّن الجدول التالي أبرز الأشكال التي تتخذها النظم الوراثية المعاصرة في توزيع السلطة بين رأس الدولة والمؤسسات الأخرى، بما يعكس التفاوت بين الأنظمة المطلقة والمقيدة، أو البرلمانية والمختلطة:

النظام	شكل النظام	سمة النظام
وراثي	(ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	مطلق.
وراثي	(ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	برلماني.
وراثي	(ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	دستوري مقيد.
وراثي	(ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	مختلط (برلماني – دستوري).



أولاً: الحكم الوراثي ⟵ المطلق

يعدّ الحكم الوراثي المطلق أحد الأنماط الأساسية في النظم الوراثية، حيث تُمنح للرئيس صلاحيات شاملة في جميع المجالات، فيجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية دون قيد مؤسسي أو دستوري، في هذا السياق، يُمارس الرئيس السلطة المطلقة بوصفه المرجع الأعلى للدولة، ويحتكر القرار السياسي، ومن أبرز سمات هذا النمط:

سمات الحكم الوراثي المطلق	- يتولى الرئيس جميع السلطات بوصفه رأس الدولة والحكومة معًا. - الوزراء يخضعون لمسؤوليته دون رقابة برلمانية. - الرئيس يعين الوزراء ويعفيهم منفردًا. - يعين أعضاء السلطة التشريعية دون مشاركة شعبية. - يتولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء ويعيّن القضاة.

نموذج الحكم المطلق - بروناي

سلطنة بروناي هي النموذج الأوضح للحكم الوراثي السلطاني المطلق، حيث تتركَّز السلطات كافة بيد السلطان، دون مشاركة فعلية لأي مؤسسات أخرى، وهو ما يكرّسه دستور البلاد، ويُرسّخ مبدأ التفرُّد بالقرار منذ عام 1967 وحتى اليوم[157].

ثانيًا: الحكم الوراثي ← البرلماني

الحكم الوراثي البرلماني أحد الأنماط الحديثة في النظم الوراثية، ويقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تُناط السلطة التنفيذية برئيس الوزراء، المنتمي للحزب الفائز أو الائتلاف البرلماني صاحب الأغلبية، أما الرئيس (الملك أو الأمير) فيتمتع بمنصب رمزي، يضطلع فيه بدور الضامن لوحدة الدولة، دون ممارسة فعلية للسلطة التنفيذية، ويتميز هذا النظام بما يلي:

سمات الحكم الوراثي البرلماني	- يتولى الرئيس منصبًا رمزيًّا دون مسؤوليات تنفيذية مباشرة. - يحدّد الدستور صلاحياته ضمن إطار شرفي وشكلي. - يكلّف زعيم الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة ويصادق على التعيينات. - يمنح البرلمان الثقة للحكومة ويحاسبها على أدائها. - رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان وليس أمام الرئيس. - يختار الشعب البرلمان بالاقتراع العام. - يتمتع البرلمان بسلطة حجب الثقة عن الحكومة.

نموذج الحكم البرلماني - بريطانيا

النظام البريطاني من النموذج الأبرز للحكم الوراثي الملكي البرلماني، حيث يمارس الشعب سلطاته من خلال برلمان منتخب، وتُشكل الحكومة من الأغلبية البرلمانية، بينما يضطلع الملك بدور رمزي وَفق العرف الدستوري، وتوزَّع السلطات على النحو التالي[158]:

- السلطة التنفيذية بيد الحكومة.
- السلطة التشريعية بيد البرلمان.
- السلطة القضائية بيد المحاكم.

ثالثًا: الحكم الوراثي ← المختلط

يُعَدّ الحكم الوراثي المختلط نمطًا مركبًا يجمع بين الطابع البرلماني والدستوري، إذ يتم توزيع الصلاحيات التنفيذية بين الرئيس (الملك أو الأمير) ورئيس الوزراء، وَفق ما ينص عليه الدستور، في هذا النموذج، يتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة باعتباره ممثلاً للأغلبية البرلمانية، بينما يحتفظ الرئيس بصلاحيات جوهرية، أبرزها التعيين والمصادقة والتوجيه العام، وتتسم هذه السمة بالخصائص التالية:

سمات الحكم الوراثي المختلط	- الرئيس هو رأس الدولة، دون أن يترأس الحكومة. - الصلاحيات التنفيذية موزَّعة بين الرئيس ورئيس الوزراء. - الوزراء مسؤولون أمام الرئيس والبرلمان معًا. - يعين الرئيس رئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية المنتخبة. - البرلمان يتم انتخابه من الشعب عبر الاقتراع العام. - للرئيس صلاحيات دستورية محدَّدة كالاعتراض على مشاريع القوانين والمصادقة على التشريعات، وحل البرلمان في حالات معيَّنة.

نموذج الحكم المختلط - المغرب

يشكّل النظام المغربي نموذجًا للحكم الوراثي المختلط، حيث يتقاسم الملك ورئيس الحكومة الصلاحيات التنفيذية، وبحسب الدستور المغربي [159]:

- يرأس الملك المجلس الوزاري المشكّل من رئيس الحكومة والوزراء.
- يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية.

رابعًا: الحكم الوراثي ← الدستوري المقيد

يُشير الحكم الوراثي الدستوري المقيّد إلى نمط من أنماط أنظمة الحكم الوراثي، تُقيد فيه صلاحيات الرئيس (الملك أو الأمير) بنصوص دستورية واضحة، حيث توزَّع السلطات وَفق مبدأ الفصل بينها:

سمات الحكم الوراثي الدستوري المقيد	- التنفيذية تُمارس من قِبل الرئيس بمساعدة الحكومة. - التشريعية منوطة بالسلطة التشريعية. - القضائية مستقلة بيد المحاكم. - الرئيس لا يترأس مجلس الوزراء، بل يعيّنه. - صلاحيات الرئيس مضبوطة وَفقًا للدستور. - الوزراء يُعيّنون ويُعفون بمرسوم من الرئيس. - يتحمَّل الوزراء المسؤولية أمام الرئيس. - ينتخب أعضاء البرلمان من قِبل الشعب مباشرة.

نموذج الحكم الدستوري المقيد - الكويت

تنطبق على الكويت مواصفات الحكم الوراثي الدستوري المقيّد، إذ حدَّد الدستور توزيع السلطات بوضوح، فجعل[160]:

- السلطة التنفيذية بيد الأمير، ويعاونه مجلس الوزراء.
- السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقًا للدستور.
- السلطة القضائية من اختصاص المحاكم.

وبناءً على ما تقدَّم من تحليل وتفصيل، يمكن تلخيص أوجه التباين بين سمات النظم الوراثية المختلفة في الجدول التالي، الذي يوضح الترتيب الوظيفي والصلاحيات الدستورية وفقًا لطبيعة كل نموذج:

المعيار	الحكم الوراثي المطلق	الحكم الوراثي المقيد	الحكم الوراثي البرلماني	الحكم الوراثي المختلط
الرئيس	يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.	لا يترأس الحكومة، بل يعين رئيسها.	منصب شرفي بلا سلطة تنفيذية.	لا يرأس الحكومة، بل يشارك مع البرلمان في التعيين.
صلاحية الرئيس	لديه صلاحيات شاملة وغير محددة.	لديه صلاحيات محددة وفقًا للدستور.	رمزية وشكلية ضمن نطاق الدستور.	لديه صلاحيات محددة وفقاً للدستور.
تعيين الوزراء	يعينهم الرئيس بصفته رئيس الحكومة.	يعينهم الرئيس بناءً على ترشيح رئيس الوزراء.	البرلمان يختار الوزراء، والرئيس يصادق.	الرئيس يعين رئيس الوزراء وفقًا لما يحدده الدستور ونتائج الانتخابات.
مسؤولية الوزراء	تكون أمام الرئيس فقط.	تكون أمام الرئيس حسب صلاحيته الدستورية.	تكون أمام البرلمان المنتخب.	تكون أمام الرئيس والبرلمان معًا.
البرلمان	مُعيَّن بالكامل من قِبل الرئيس.	مُنتخب من الشعب.	مُنتخب من الشعب.	مُنتخب من الشعب.
مثال	بروناي	الكويت	بريطانيا	المغرب

يُبرز الجدول المقارن بين أنماط النظم الوراثية الفروق البنيوية في توزيع السلطات

وموقع الرئيس في النظام السياسي، إذ يتّسم الحكم الوراثي المطلق بتركيز الصلاحيات كافة في يد الرئيس الذي يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، كما هو الحال في بروناي، في حين يفصل النظام الوراثي المقيد بين المنصبين مع إبقاء سلطة التعيين بيد الرئيس ضمن ضوابط دستورية، كما في الكويت، أما النظام الوراثي البرلماني، فيمنح الرئيس دورًا رمزيًا شرفيًا، مع إسناد السلطة الفعلية إلى رئيس الوزراء المنتخب، كما في بريطانيا، بينما يجمع النظام الوراثي المختلط بين سمات الحكم الدستوري والبرلماني، حيث يتقاسم الملك أو الأمير الصلاحيات التنفيذية مع الحكومة، كما في المغرب، ويُظهر التحليل أن التباين بين هذه الأنظمة لا يقتصر على الألقاب أو الأشكال، بل يتجسد في طبيعة المسؤولية السياسية، وآلية تعيين الحكومة، وحدود السلطة التشريعية، مما يجعل التصنيف الرباعي أداة مفيدة لفهم ديناميات الحكم الوراثي في السياقات المعاصرة.

خاتمة الفصل الثامن

يتبيّن من خلال ما سبق أن الأنظمة الوراثية لم تفقد حضورها في النطاق السياسي العالمي، بل إنها تواصل التأقلم مع مبادئ الحكم الدستوري الحديث، من خلال توزيع السلطات وتحديد الصلاحيات، وقد أظهر التحليل المقارن تباينًا واضحًا في طبيعة هذه الأنظمة، بين ما هو مطلق. وما هو برلماني أو مقيد أو مختلط، تبعًا للتقاليد السياسية والدستورية لكل دولة، كما تم التأكيد على أن النظام الوراثي ليس حكرًا على الملكية، بل يشمل السلطنة والإمارة والإمبراطورية، بل وقد يتخذ طابعًا اتحاديًا في بعض الحالات، ويوفر هذا الفصل إطارًا مفاهيميًا وتطبيقيًا لفهم خصائص هذه الأنظمة، بعيدًا عن التبسيط السائد في الأدبيات العربية، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مراجعة المصطلحات والتصنيفات بما يعكس الواقع السياسي والدستوري بدقة وموضوعية.

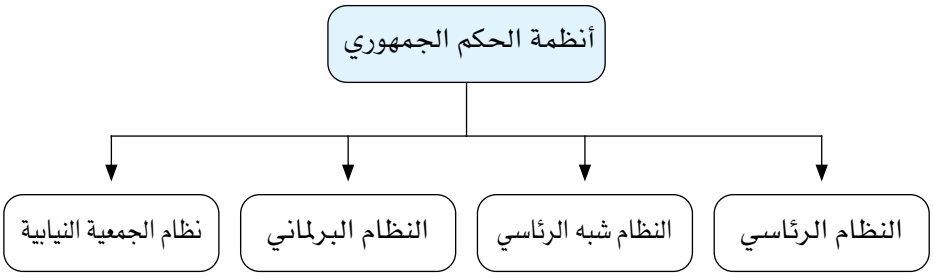
الفصل التاسع

أنظمة الحكم الجمهورية المعاصرة

تعود الجذور الفكرية للحكم الجمهوري إلى المدن اليونانية القديمة، في حين ظهر مصطلح الجمهورية في الفكر السياسي الروماني، ثم تطور في أوروبا الحديثة ليصبح أحد أبرز أنظمة الحكم المعاصرة، حيث بدأت تتبلور أفكار تدعو إلى نظام يعكس إرادة الشعب، ويكفل لهم حرية إدارة شؤونهم عبر المشاركة الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بديلاً عن النظم الملكية والإمبراطورية التي كانت سائدة آنذاك، والتي قيّدت حرية الأفراد في اختيار من يحكمهم [161]، ومع ازدهار مفهوم الدولة وتطوره في أوروبا مع نهاية العصور الوسطى، تعالت الأصوات المطالبة بالحكم الجمهوري في مواجهة الحكم الملكي المطلق، استنادًا إلى مبدأ المشاركة السياسية الداعمة لسيادة الشعب، وقد كان لتلك الأصوات أثر بارز في اندلاع الثورتين الفرنسية والأمريكية، إذ دفعت الأقليات الحاكمة للاستجابة لمطالب الأغلبية في تقرير مصيرها، وفيما بعد، ظهرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين العديد من الدول التي اتخذت من النظام الجمهوري أساسًا لبنيتها السياسية [162].

أنظمة الحكم الجمهوري

هو أحد أنظمة الحكم التي يتولى فيها شخص منتخب من قِبل الشعب رئاسة الدولة لمدة محددة، من خلال صناديق الاقتراع، وتأخذ أنظمة الحكم الجمهورية أربعة أشكال رئيسية، يمكن التعرُّف إليها من خلال ما يلي:



سمات الأنظمة الجمهورية

نود بداية، وقبل الحديث عن أشكال أنظمة الحكم الجمهوري، التوقف عند أبرز سمات هذا النوع من الحكم، والذي ينقسم إلى نوعين رئيسيين، يمكن توضيحهما من خلال الجدول التالي:

أولاً: الديمقراطي	التعريف	أحد أنماط الحكم التي تتركز فيها السلطة بيد الشعب، حيث يُنتخب ممثلوه عبر الاقتراع.
	الخصائص	- جوهر النظام الديمقراطي هو حكم الشعب لنفسه. - تُحدّد الفترة الرئاسية، وغالبًا لا تتجاوز فترتين متتاليتين. - يقوم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية. - يحترم حقوق الإنسان ويكفلها. - يضمن حرية الرأي والتعبير والإعلام والصحافة. - يعزّز المشاركة السياسية وحرية اختيار السلطة. - يقوم على مبادئ المساواة والعدالة وسيادة القانون.
	مثال	فرنسا - البرتغال

ثانيًا: السلطوي	التعريف	نمط من أنماط الحكم تُحتكر فيه السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) بيد الحاكم، دون تحديد زمني واضح لفترة الحكم.
	الخصائص	- يستند إلى حكم الفرد المطلق. - لا تُحدّد فيه مدة رئاسة الحاكم. - يُسيطر فيه حزب واحد غالبًا على الحياة السياسية. - تنتهك فيه حقوق الإنسان بشكل منهجي. - تُقيّد فيه حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام. - تُحجب فيه المشاركة السياسية وحق اختيار السلطة. - يغيب فيه مبدأ المساواة والعدالة وسيادة القانون.
	مثال	كوريا الشمالية - إريتريا

المبحث الأول: النظام الرئاسي

أولاً: التعريف

هو أحد أنماط الحكم الجمهوري، يتولى فيه الرئيس منصب رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية في آن واحد، ويُبنى على مبدأ الفصل التام (الجامد) بين السلطات الثلاث، ويتمتع الرئيس في هذا النظام بصلاحيات تنفيذية واسعة تتيح له إدارة شؤون الحكم بصورة مباشرة ومستقلة، من دون الحاجة إلى رئيس وزراء، وهو ما يُميز النظام الرئاسي عن غيره من النظم الجمهورية الأخرى، وقد اشتُق اسمه من موقع رئيس الجمهورية الذي يشكّل مركز الثقل في هذا النظام[163].

ثانيًا: خصائص النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل التام (الجامد) بين السلطات الثلاث، حيث تُناط السلطة التنفيذية بالرئيس، بينما يتولى السلطة التشريعية (البرلمان)، وتتولى السلطة القضائية (المحاكم) مهامها باختصاص مستقل، ويتميّز هذا النظام بعدد من الخصائص البارزة، من أبرزها [164]:

خصائص النظام الرئاسي	– يُنتخب رئيس الدولة مباشرة من قِبل الشعب، وليس من قِبل السلطة التشريعية. – يتولى رئيس الدولة منصب رئاسة السلطة التنفيذية. – يضطلع الرئيس برسم السياسات التنفيذية العليا. – يتمتع الرئيس بصلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم. – يخضع الوزراء لمسؤولية مباشرة أمام الرئيس، وليس أمام البرلمان. – يُمنع الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب تنفيذي في الحكومة. – لا يملك الرئيس صلاحية حل البرلمان. – لا يملك البرلمان حق إقالة الرئيس أو حجب الثقة عنه، إلّا في حال خيانة القسم أو الدستور.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة للنظام الرئاسي الجمهوري

نقد النظام الرئاسي	- تتعرَّض مؤسسات الدولة للشلل، ويتعطل الأداء الاقتصادي عند نشوب خلاف بين الرئيس والبرلمان. - غالبًا ما يعمل الرئيس وَفقًا لمرجعيته الحزبية، حتى لو تعارضت مع الإرادة العامة أو المصلحة الوطنية. - يُقيّم أداء الرئيس من قِبل حزبه خلال فترة ولايته، لضمان دعمه لولاية ثانية، ما يجعله يلتزم بخطط الحزب أكثر من الاستجابة لمتغيرات الواقع السياسي. - يفتقر النظام إلى آلية دستورية تسمح بإقالة الحكومة من قِبل البرلمان أو حلّه من قِبل الرئيس، مما يؤدي إلى أزمات سياسية حادة عند تصاعد التوتر بين السلطتين.

رابعًا: الدول التي تطبق النظام الرئاسي

تُعتمد أنظمة الحكم الرئاسي في عدد من الدول حول العالم، وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأبرز ومهد هذا النظام، لذا سنعتمدها أنموذجًا في هذا السياق.

النموذج التطبيقي: الولايات المتحدة

يُمثّل النظام السياسي الأمريكي مثالاً واضحًا على النظام الرئاسي، إذ يتأسس على استقلال صارم بين السلطات الثلاث، وتوزيع دقيق للاختصاصات بين الكونغرس والرئيس والمحاكم، وتُبرز التجربة الأمريكية مدى فاعلية هذا النموذج حين تتوازن السلطات وتتكامل دون تغوّل إحداها على الأخرى، إلّا أن ذات النظام يُظهر هشاشة في حالات الانقسام الحاد، خاصة بين الكونغرس والرئيس.

أولاً: مهام واختصاصات السلطة التشريعية في الولايات المتحدة

تُناط السلطة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي بالكونغرس، الذي يتمتع، وَفقًا للدستور، بصلاحيات واسعة تشمل الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وفرض الضرائب والرسوم، وإقرار ميزانية الحكومة الفيدرالية، بالإضافة إلى الاستدانة

باسم الدولة الاتحادية، كما يُشرف الكونغرس على تنظيم التجارة الداخلية بين الولايات والخارجية مع الدول الأخرى، ويختص أيضًا بسَنّ القوانين والتشريعات، وإصدار العملة الوطنية وتنظيم قيمتها إلى جانب تنظيم العملات الأجنبية، بالإضافة إلى امتلاكه صلاحية إعلان الحرب، ما يعكس محورية دوره في ضبط السياسات العامة للدولة [165].

ثانيًا: مهام واختصاصات السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة

يتولى الرئيس الأمريكي القيادة التنفيذية العليا، ويُنتخب لأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمارس صلاحيات واسعة تشمل تعيين الوزراء والسفراء وقضاة المحكمة العليا، بموافقة مجلس الشيوخ، إلى جانب رئاسته للقوات المسلحة، ويملك حق التصديق على القوانين أو الاعتراض عليها باستخدام «الفيتو الرئاسي»، غير أن الكونغرس يستطيع تعطيل هذا الفيتو إذا صوّت ضده بأغلبية ثلثي أعضائه في كلا المجلسين، كما يُخوّل الرئيس إعلان حالة الطوارئ، واستدعاء الحرس الوطني، ومنح العفو العام باستثناء ما يتعلّق بقضايا العزل، ويجوز للرئيس استخدام القوات المسلحة لفترة محدودة، مع إلزامه بإخطار الكونغرس خلال 48 ساعة، ويستمر الاستخدام عادة حتى 60 يومًا مع مهلة إضافية للانسحاب. للتمديد، فيما تبقى صلاحية إعلان الحرب محصورة بالسلطة التشريعية [166].

ثالثًا: مهام واختصاصات السلطة القضائية في الولايات المتحدة

تُناط بالسلطة القضائية في الولايات المتحدة مهمة الفصل في النزاعات القانونية والدستورية، وضمان إقامة العدل، إلى جانب رقابة أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية عند حدوث تجاوزات، وتُشكّل هذه السلطة منظومة قضائية متعدِّدة المستويات، تتوزع على المحاكم الفيدرالية الاتحادية ومحاكم الولايات [167].

وبناءً على ما سبق، يعرض الجدول التالي البنية المؤسسية للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة:

نمط النظام	جمهوري رئاسي.
انتخاب الرئيس	انتخاب مباشر من الشعب عبر المجمع الانتخابي.
السلطة التشريعية	يمارسها الكونغرس (مجلس الشيوخ – مجلس النواب).
السلطة التنفيذية	يمارسها الرئيس بمعاونة وزراء ومسؤولين يختارهم ويُشرف عليهم.
السلطة القضائية	مستقلة، على رأسها المحكمة العليا.
الفصل بين السلطات	الفصل التام بين السلطات.

النظام الرئاسي الأمريكي يُعتبر نموذجًا للتوازن الحذر، إذ يحمي استقلال السلطات ويضمن عدم تداخلها، غير أنه يُظهر أيضًا بعض التحديات السياسية، خصوصًا عند سيطرة حزب على السلطة التنفيذية وآخر على السلطة التشريعية، مما يُعقّد عملية صنع القرار ويُضاعف التوتر المؤسسي. وتكمن قوة هذا النموذج في ثبات مؤسساته، فيما يتمثّل ضعفه في غياب أدوات مرنة لحل الأزمات السياسية الحادة، وهو ما جعل بعض الدول تتردد في تبنيه كاملاً، مفضّلة النماذج المختلطة التي تجمع بين مزاياه وتحدّ من صلابته.

المبحث الثاني: النظام شبه الرئاسي (المختلط)

أولاً: تعريف النظام شبه الرئاسي

النظام شبه الرئاسي أحد أنماط الحكم الجمهوري، يتقاسم فيه رئيس الدولة ورئيس الوزراء مسؤولية السلطة التنفيذية، ويتميّز هذا النظام بانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويُوصف بأنه نظام «مختلط» لأنه يجمع بين سمات النظام الرئاسي من حيث استقلال الرئيس، وخصائص النظام البرلماني من حيث مسؤولية الحكومة أمام البرلمان [168].

ثانيًا: خصائص النظام شبه الرئاسي

يقوم النظام شبه الرئاسي على مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث، ويتميّز بمجموعة

من الخصائص المؤسسية التي تميّزه عن غيره من الأنظمة الجمهورية، وأبرزها[169]:

خصائص النظام شبه الرئاسي	- يُنتخب رئيس الدولة مباشرة من قِبل الشعب، وليس من قِبل البرلمان. - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس الوزراء. - لا يُعتبر رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة. - يُعيّن رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، مع مراعاة موازين القوى داخل البرلمان لضمان قدرة الحكومة على نيل ثقته والاستمرار في عملها. - يتم تعيين الوزراء من قِبل رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح من رئيس الوزراء، وله قبول استقالاتهم. - يخضع رئيس الوزراء والوزراء لمسؤولية مزدوجة أمام كل من الرئيس والبرلمان. - يُمنع الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب حكومي تنفيذي. - يملك رئيس الدولة حق حلّ البرلمان، بعد استشارة رئيسه. - لا تملك السلطة التشريعية حق إقالة الرئيس أو حجب الثقة عنه، إلّا في حال خيانة القسم أو انتهاك الدستور.

ثالثًا: الانتقادات الموجَّهة للنظام شبه الرئاسي

يُؤخذ على النظام شبه الرئاسي احتمال اختلال التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تبعًا لتركيبة البرلمان وموقع الرئيس فيه، ففي حال حصول الرئيس على أغلبية داخل البرلمان، قد تميل الكفة لصالح السلطة التنفيذية، ما يؤدي إلى تهميش دور البرلمان وتحويله إلى جهاز صوري يمرّر القوانين دون مساءلة فعلية، أما في حال فقدان الرئيس لأغلبيته البرلمانية، فقد تهيمن السلطة التشريعية على القرار السياسي، مما يؤدي إلى تعطيل برنامج الرئيس وتعميق الاستقطاب السياسي بين المؤسستين، ويُعرّض البلاد لأزمات في الحكم.

رابعًا: الدول التي تطبق النظام شبه الرئاسي

اتجهت العديد من الدول، لا سيما في أوروبا، إلى تبنّي النظام شبه الرئاسي (المختلط) بعد تجارب مضطربة مع النظام الرئاسي الصارم، الذي ولّد أزمات سياسية نتيجة الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأدى إلى اهتزاز الاستقرار السياسي

في تلك الدول [170]، وفي الوقت الحاضر، تعتمد عدّة دول حول العالم هذا النموذج، وتُعتبر فرنسا أبرز مثال تطبيقي معاصر للنظام شبه الرئاسي، وهو ما يجعلها النموذج التحليلي المعتمد في هذا المبحث.

النموذج التطبيقي: فرنسا (نظام شبه رئاسي)

يُجسِّد النظام السياسي الفرنسي الخصائص الكاملة للنموذج شبه الرئاسي، حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية واسعة، ويتولى تعيين رئيس الوزراء، في حين تخضع الحكومة لمساءلة البرلمان، ويبرز في هذا النموذج توزيع الصلاحيات بين رأسي السلطة التنفيذية، والتكامل بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى وجود مجلس دستوري مستقل يُشرف على رقابة القوانين والانتخابات، ويعكس النظام الفرنسي قدرة النموذج شبه الرئاسي على المزج بين الاستقرار التنفيذي والرقابة التشريعية الفاعلة.

أولاً: مهام واختصاصات السلطة التشريعية في فرنسا

تُناط بالسلطة التشريعية في فرنسا مهام رقابية وتشريعية جوهرية، وتستمد صلاحياتها من الدستور، فهي تتولى التصويت على القوانين وإقرارها، إلى جانب مراقبة أداء الحكومة ومساءلة وزرائها عند الحاجة، وتشمل اختصاصاتها دراسة ومناقشة مشروعات القوانين المقدَّمة من الحكومة أو أعضاء البرلمان، وتقييم السياسات العامة التي تنفذها السلطة التنفيذية، ويُناط بالبرلمان كذلك دور حاسم في عدد من القضايا السيادية، من أبرزها إعلان الحرب، الذي لا يتم إلا بتفويض صريح منه، وفي حال استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو عجزه عن أداء مهامه، يتولى رئيس مجلس الشيوخ مؤقتًا صلاحيات الرئاسة إلى حين انتخاب رئيس جديد، كما يملك البرلمان صلاحية سحب الثقة من الحكومة، أو رفض برنامجها السياسي، وهو ما يُلزم رئيس الوزراء بتقديم استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية[171].

ثانيًا: مهام واختصاصات السلطة التنفيذية في فرنسا

يتمتع رئيس الجمهورية الفرنسية، بموجب الدستور، بصلاحيات تنفيذية واسعة تخوّله أداء دور محوري في النظام السياسي، ويشمل ذلك تعيين رئيس الوزراء، وإنهاء مهامه عند استقالة الحكومة، إلى جانب تعيين الوزراء وإنهاء خدماتهم بناءً على اقتراح رئيس الوزراء، كما يترأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء، ويمتلك صلاحية الدعوة إلى الاستفتاء الشعبي بناءً على طلب الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان، إضافة إلى صلاحية حل الجمعية الوطنية بعد استشارة رئيس الوزراء ورئيسي غرفتي البرلمان، بالإضافة إلى ذلك، يصادق الرئيس على المراسيم والأوامر التنفيذية بعد تداولها في مجلس الوزراء، ويعيّن كبار الموظفين في الجهازين المدني والعسكري، كما يضطلع بمهام دبلوماسية تتمثل في اعتماد أوراق السفراء والمبعوثين لدى الدول الأجنبية، واستقبال نظرائهم في الداخل، وبصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، يقود الرئيس المؤسسة العسكرية، ويملك كذلك حق العفو الفردي، ما يعكس موقعه المركزي في بنية النظام شبه الرئاسي الفرنسي[172].

ثالثًا: مهام واختصاصات السلطة القضائية في فرنسا

تتكوَّن السلطة القضائية في فرنسا من عدد من الهيئات القضائية المتخصصة، ويُعَدّ كلّ من محكمة النقض ومجلس الدولة أعلى مؤسستين في هذا الإطار، فمحكمة النقض تُعد أعلى جهة قضائية مختصة في القضايا المدنية والجنائية، حيث تنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات محاكم الاستئناف، وتُعنى بتفسير القانون وضمان توحيد تطبيقه على مستوى الجمهورية، أما مجلس الدولة، فيُعتبر أعلى هيئة في القضاء الإداري، ويؤدي دورًا مزدوجًا في تقديم الاستشارات القانونية للحكومة بشأن مشاريع القوانين والمراسيم، بالإضافة إلى كونه المرجع النهائي في الطعون الإدارية، ويتبع القضاء الفرنسي هيكلاً تأديبيًا ومهنيًا يُشرف عليه المجلس الأعلى للقضاء، الذي يتكوَّن من قسمين: أحدهما مختص بشؤون القضاة، والآخر بشؤون

النيابة العامة، ويتولّى هذا المجلس اقتراح التعيينات في المناصب القضائية العليا، إلى جانب البتّ في المسائل التأديبية، سواء للقضاة أو لأعضاء النيابة، ويتكوَّن من قضاة، وأعضاء نيابة، وشخصيات عامة تُعيَّن من قِبل السلطات العليا في الدولة، ما يوفّر توازنًا بين الاستقلال المهني والرقابة المؤسسية[173].

ووَفقًا لما تقدَّم، يُبرز الجدول التالي البنية المؤسسية للنظام شبه الرئاسي في فرنسا

نمط النظام	جمهوري شبه رئاسي.
انتخاب الرئيس	انتخاب مباشر.
السلطة التشريعية	يمارسها البرلمان بغرفتيه (الجمعية الوطنية – مجلس الشيوخ).
رئاسة الحكومة	يُعيَّن رئيس الوزراء من قِبل الرئيس بمصادقة البرلمان.
السلطة التنفيذية	مشتركة بين الرئيس والحكومة.
السلطة القضائية	مستقلة (محكمة النقض، مجلس الدولة، المجلس الدستوري).
الفصل بين السلطات	الفصل المرن بين السلطات.

النظام الفرنسي يُمثل نموذجًا في توزيع الصلاحيات، إذ يتيح للرئيس دورًا مهمًا في التوجيه العام للدولة، مع احتفاظ البرلمان بصلاحيات التشريع والرقابة، كما يمثّل مجلس الدولة ومحكمة النقض الضمانة المؤسسية لاستقلال القضاء، في حين يشكّل المجلس الدستوري ركيزة أساسية لحماية الشرعية الدستورية، ويعكس هذا النموذج مرونة النظام شبه الرئاسي في تكييف وظائفه مع معطيات الحياة السياسية المعاصرة، دون الإخلال بمبدأ التوازن بين السلطات.

المبحث الثالث: النظام البرلماني الجمهوري

أولاً: تعريف النظام البرلماني الجمهوري

النظام البرلماني أحد أشكال النظم الجمهورية التي تنبثق فيه السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، ففي هذا النظام، يُنتخب البرلمان مباشرة من الشعب، ويُكلّف رئيس الدولة زعيم الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية بتشكيل الحكومة، التي

يتولاها رئيس الوزراء باعتباره الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، ويتميّز النظام البرلماني بمرونة العلاقة بين السلطات الثلاث، إذ لا يُطبَّق فيه الفصل الجامد، بل تُمارَس السلطات بتداخل وتعاون، وَفق ما يُعرف بـ«الفصل المرن»، ويؤدي رئيس الدولة في النظام البرلماني دورًا رمزيًا وشكليًا في الغالب، إذ يُمثّل الدولة ويضمن احترام الدستور، دون أن يمتلك سلطات تنفيذية مؤثّرة، وتُعتبر الحكومة هي الفاعل الحقيقي في إدارة الشأن العام، وهي مسؤولة أمام البرلمان، الذي يملك صلاحية سحب الثقة منها في حال إخلالها ببرنامجها أو فقدانها لأغلبية الدعم النيابي[174].

ثانيًا: خصائص النظام البرلماني الجمهوري

يتميَّز النظام البرلماني الجمهوري بالفصل المرن بين السلطات، حيث تنبثق الحكومة من البرلمان وتكون مسؤولة أمامه سياسيًا، وتتركز السلطة التنفيذية الفعلية في يد رئيس الوزراء، بينما يتولى رئيس الدولة مهام رمزية محدودة، تقتصر في معظمها على ضمان احترام الدستور وإجراءات انتقال السلطة، ويتيح هذا النظام تفاعلاً مباشرًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ يمكن للحكومة حل البرلمان عند الحاجة، كما يملك البرلمان صلاحية سحب الثقة من الحكومة، وتقوم شرعية هذا النظام على الأغلبية البرلمانية، سواء كانت لحزب منفرد أو لتحالف حزبي[175].

خصائص النظام البرلماني الجمهوري	– يُنتخب رئيس الدولة عادةً من قِبل البرلمان، لا مباشرةً من الشعب. – يتمتع الرئيس بصلاحيات بروتوكولية، ويُعتبر ضامنًا للنظام دون دور تنفيذي مباشر. – يُعيّن رئيس الدولة رئيسَ الوزراء من الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية. – تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن سحب الثقة منها. – يقوم رئيس الدولة بحل البرلمان بناءً على طلب رئيس الوزراء أو وفقًا لما يحدده الدستور. – بعض الدساتير تشترط أن يكون الوزراء من النواب، وأخرى لا تشترط ذلك. – تُشكّل الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة إلى النظام البرلماني الجمهوري

يواجه النظام البرلماني عدّة انتقادات تتعلّق بدرجة استقراره وفاعليته في إدارة السلطة، وتُعَدّ هشاشة التحالفات الحزبية، وضعف صلاحيات رئيس الدولة، وتكرار الانتخابات من أبرز المآخذ التي تؤثر على كفاءة الأداء السياسي في هذا النموذج، يُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

الانتقادات الموجهة للنظام البرلماني الجمهوري	– قد يؤدي تعدد الأحزاب إلى صعوبة تشكيل حكومة مستقرة، خصوصًا عند غياب أغلبية واضحة. – ضعف الصلاحيات التنفيذية لرئيس الدولة قد يحدّ من قدرته على التدخل عند وقوع أزمات سياسية. – غالبًا لا يتمكن حزب واحد من الحصول على الأغلبية، ما يفرض تحالفات قد تكون هشة. – تتطلب الحكومات الائتلافية تسويات قد تُضعف فاعلية القرار السياسي. – تؤدي الأزمات البرلمانية المتكرِّرة إلى حل المجلس وإجراء انتخابات مبكرة بشكل متكرِّر.

رابعًا: الدول التي تطبق النظام البرلماني الجمهوري

تعتمد العديد من الدول النظام البرلماني الجمهوري، لما يتميّز به من مرونة سياسية وتكريس لمبدأ المسؤولية البرلمانية، وتُعتبر ألمانيا من أبرز النماذج المعاصرة لهذا النظام، حيث تجمع بين الهيكل البرلماني الفيدرالي، والانضباط الدستوري في العلاقة بين السلطات، ما جعلها نموذجًا مستقرًا وفاعلاً في التطبيق البرلماني الحديث.

النموذج التطبيقي: ألمانيا (النظام البرلماني الجمهوري)

تُعَدّ ألمانيا نموذجًا بارزًا للنظام البرلماني الحديث، حيث يجمع نظامها بين الطابع الفيدرالي والانضباط الدستوري في توزيع السلطات، حيث يتولى المستشار الاتحادي قيادة الحكومة المنتخبة من البرلمان (البوندستاغ)، في حين يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قِبل الجمعية الاتحادية ويؤدي دورًا رمزيًا، ويُوزَّع الأداء السياسي

على أساس الفصل المرن بين السلطات: تشريعية (البوندستاغ والبوندسرات)، تنفيذية (الحكومة الاتحادية)، وقضائية (المحاكم الاتحادية والدستورية)، ويعكس هذا النموذج توازنًا وظيفيًا بين المؤسسات، مع ضمان استقرار العمل البرلماني في بيئة سياسية متعدِّدة الأحزاب.

أولاً: مهام واختصاصات السلطة التشريعية في ألمانيا

1 - البوندستاغ (البرلمان الاتحادي)

يُمثّل البوندستاغ السلطة التشريعية العليا في ألمانيا، ويتم انتخاب أعضائه مباشرة من الشعب كل أربع سنوات عبر نظام انتخابي مزدوج يجمع بين التمثيل الفردي والنسبي، ويضطلع البوندستاغ بعدّة مهام أساسية، أبرزها: سنّ القوانين، إقرار الميزانية العامة، مراقبة عمل الحكومة، وانتخاب المستشار الاتحادي، كما يتمتع بصلاحية تعديل الدستور، وإقرار المعاهدات الدولية، واستجواب أعضاء الحكومة، ورفع دعاوى دستورية، ويتميّز هذا المجلس بقدرته على سحب الثقة من المستشار الاتحادي، بشرط انتخاب بديل له في الوقت ذاته، فيما يُعرف بـ«سحب الثقة البنّاء»، الذي يضمن استمرارية الحكم وعدم الوقوع في فراغ تنفيذي[176].

2 - البوندسرات (المجلس الاتحادي للولايات)

يُمثّل البوندسرات مصالح الولايات الست عشرة، ويتكوّن من أعضاء يُعيَّنون من قِبل حكومات الولايات، ويُمارس دوره في التشريع الاتحادي، خاصة فيما يتعلّق بالقوانين التي تمس صلاحيات الولايات أو تتطلب تنسيقًا فيدراليًا، وله صلاحية الموافقة أو الاعتراض على مشروعات القوانين التي يقرّها البوندستاغ، وتصبح بعض القوانين نافذة فقط بمصادقة البوندسرات، كما يشارك في المصادقة على إعلان حالة الدفاع، ويمتلك حق الاعتراض التشريعي، ورفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية، وفي حال شغور منصب رئيس الجمهورية، يتولى رئيس البوندسرات مهام الرئاسة مؤقتًا، ما يُبرز مكانته في ضمان استمرارية الدولة[177].

ثانيًا: مهام واختصاصات السلطة التنفيذية في ألمانيا

تتكوّن السلطة التنفيذية في النظام الألماني من المستشار الاتحادي، الذي يُعَدّ رأس الحكومة، والوزراء الاتحاديين الذين يشكلون معه مجلس الوزراء، يُنتخب المستشار من قِبل البرلمان (البوندستاغ)، ويتولى قيادة العمل الحكومي وتحديد الاتجاه العام للسياسات العامة للدولة، ويُعتبر المسؤول الأول أمام البرلمان عن أداء السلطة التنفيذية، ويُعيّن المستشار أحد الوزراء نائبًا له، كما يُمنع عليه وعلى الوزراء شغل أي منصب آخر أو مزاولة مهنة أخرى دون إذن خاص من البرلمان، حفاظًا على استقلالية الوظيفة التنفيذية، ويتمتع المستشار بصلاحيات واسعة تشمل الإشراف على جميع الوزارات، وتحديد أولويات العمل الحكومي، وقيادة أعمال مجلس الوزراء، كما يتولى وزير الدفاع قيادة القوات المسلحة، إلّا أن القيادة العليا تنتقل إلى المستشار الاتحادي عند إعلان حالة الدفاع، وتضطلع الحكومة الاتحادية كذلك بمهمة التنسيق بين الدولة الفيدرالية والولايات، ومراقبة مدى التزام الولايات بتنفيذ القوانين الاتحادية، ما يجعلها الفاعل المركزي في إدارة شؤون الاتحاد الألماني[178].

ثالثًا: مهام واختصاصات السلطة القضائية في ألمانيا

تتكوَّن السلطة القضائية في ألمانيا من منظومة متكاملة تشمل المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات، وتتولى مسؤولية الفصل في النزاعات وتطبيق القوانين وحماية الدستور، وتُعَدّ المحكمة الدستورية الاتحادية أعلى هيئة قضائية، وتضطلع بمهام جوهرية تتمثل في مراقبة مدى توافق القوانين مع الدستور، وتفسير مواده، والفصل في النزاعات بين السلطات، أو بين الاتحاد والولايات، إضافة إلى البتّ في شكاوى الأفراد المتعلقة بانتهاك الحقوق الأساسية، كما تنظر المحكمة في دستورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتملك صلاحية إبطال التشريعات المخالفة للدستور، وتُعيَّن هيئة المحكمة مناصفةً بين البوندستاغ والبوندسرات، وتتكوَّن من 16 قاضيًا يُنتخبون لولاية مدتها 12 عامًا غير قابلة للتجديد، وتعكس هذه الترتيبات حرص النظام

السياسي الألماني على استقلال القضاء، واعتبار المحكمة الدستورية الضامن الأعلى لحماية الحقوق وصيانة مبدأ سيادة القانون [179].

وفيما يلي جدول يوضح السمات المؤسسية للنظام البرلماني الجمهوري في ألمانيا وَفقًا للدستور الاتحادي:

نمط النظام	جمهوري برلماني.
انتخاب الرئيس	يُنتخب من الجمعية الاتحادية – صلاحيات رمزية ودستورية محدودة.
رئاسة الحكومة	المستشار الاتحادي – يُنتخب من البرلمان ويقود السلطة التنفيذية.
السلطة التشريعية	البوندستاغ (منتخب مباشرة) + البوندسرات (ممثل حكومات الولايات).
السلطة التنفيذية	تُشكّل الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتخضع للمساءلة أمام البوندستاغ.
السلطة القضائية	محاكم اتحادية مستقلة – المحكمة الدستورية العليا تضمن الرقابة الدستورية.
الفصل بين السلطات	الفصل المرن بين السلطات.

وعليه، يعكس النموذج الألماني في الحكم البرلماني خصائص مؤسسية تستند إلى توازن دقيق بين السلطات، حيث يُمارَس العمل التنفيذي من قِبل حكومة منتخبة من البرلمان، بينما يؤدي رئيس الدولة دورًا رمزيًّا. ويعتمد النظام على آلية «سحب الثقة البنّاء» كأداة لضمان الاستقرار، إلى جانب دور المحكمة الدستورية في الرقابة القانونية، كما يُسهم النظام الانتخابي النسبي في تمثيل التعدُّدية الحزبية ضمن إطار ديمقراطي منظم.

المبحث الرابع: النظام الجمعوي (نظام الجمعية النيابية)

سويسرا

(الجمعوي - الجمعية النيابية)

ظهر نظام الجمعية النيابية لأول مرّة في فرنسا عام 1792م، ثم تبنّته النمسا رسميًا في دستور عام 1920م، إضافة إلى بعض الأقاليم الألمانية، إلا أن سويسرا تُعد اليوم الدولة الوحيدة التي ما زالت تطبّقه بشكل دستوري فعّال[180]، ويُعرّف هذا النظام بأنه نموذج حكم يقوم على هيمنة السلطة التشريعية، بحيث تُعد الجمعية النيابية مصدر السلطات العامة، وتمارس إشرافًا مباشرًا على السلطتين التنفيذية والقضائية، مع بقاء هذه السلطات قائمة بوظائفها الدستورية. وتُنتخب الجمعية مباشرة من الشعب وتُعرف باسم الجمعية النيابية أو الجمعية الاتحادية، ويتميّز هذا النموذج بعدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، بل يؤمن بدمجها داخل مؤسسة واحدة تحت سيادة الإرادة الشعبية، وتُمارس الجمعية الاتحادية صلاحياتها الواسعة من خلال تفويض بعض المهام التنفيذية إلى هيئة تنفيذية تابعة تُعرف بالمجلس الاتحادي، الذي يُعيَّن أعضاؤه من قِبل الجمعية وتخضع أعماله لإشرافها الكامل، بما يجعل السلطة التنفيذية مجرّد أداة لتنفيذ قرارات السلطة التشريعية[181]، وسنركّز في هذا المبحث على النموذج السويسري لهذا النظام، حيث يتكوّن الاتحاد من 26 مقاطعة (كانتون)، وتُقسم السلطات فيه إلى ثلاث هيئات رئيسية:

- السلطة التشريعية ← (الجمعية الاتحادية).
- السلطة التنفيذية ← (المجلس الاتحادي).
- السلطة القضائية ← (المحاكم).

أولًا: مهام واختصاصات السلطة التشريعية ← (الجمعية الاتحادية)

الجمعية الاتحادية - أو البرلمان أعلى سلطة في النظام السياسي السويسري، وهي

الجهة التي تتركّز بيدها معظم الصلاحيات، سواء التشريعية أو الرقابية أو التنفيذية غير المباشرة، وتتكوّن الجمعية من غرفتين تشريعيتين: المجلس الوطني، الذي يمثل الشعب، ومجلس المقاطعات، الذي يمثل الكانتونات (المقاطعات الاتحادية)، ورغم انعقاد كل مجلس على حدة لأداء مهامه الخاصة، إلا أن الجلسات المشتركة تُعقد تحت مظلة الجمعية الاتحادية لممارسة الصلاحيات السيادية الموحدة، كتشريع القوانين، انتخاب الحكومة، المصادقة على المعاهدات، وإعلان الحرب أو التعبئة العامة [182].

المجلس الوطني (الشعب)	عدد الأعضاء	200 عضو.
	طريقة الانتخاب	ينتخبون بـ ← (نظام التمثيل النسبي).
	مدة العضوية	أربع سنوات.

مجلس المقاطعات (الكانتونات)	عدد الأعضاء	46 عضوًا – يمثلون مقاطعات الاتحاد السويسري الـ 26.
	طريقة الانتخاب	ينتخبون بـ ← (اعتماد الأغلبية أو التمثيل النسبي بحسب كل كانتون).
	مدة العضوية	أربع سنوات.

ثانيًا: مهام واختصاصات السلطة التنفيذية ← (المجلس الاتحادي)

تختلف السلطة التنفيذية في النظام السويسري عن نظيراتها في النظم الجمهورية الأخرى، إذ إنها لا تُمارس صلاحياتها باستقلال عن السلطة التشريعية، بل تُعَدُّ جهازًا إداريًا تابعًا للجمعية الاتحادية، ويتكوّن المجلس الاتحادي من سبعة أعضاء تُنتخبهم الجمعية الاتحادية، ويتولّى كل منهم رئاسة إحدى الوزارات الاتحادية، وتُتّخذ القرارات داخل المجلس بالتوافق أو بالأغلبية، دون أن يتمتع أحد أعضائه بسلطة تنفيذية عليا، ما يعكس مبدأ القيادة الجماعية وتقاسم المسؤولية داخل الجهاز التنفيذي، ولا يوجد في النظام السويسري رئيس دولة بالمعنى التقليدي، بل يُنتخب

أحد أعضاء المجلس الاتحادي سنويًا كرئيس للمجلس، ليتولى مهام رمزية ومراسمية، تشمل إدارة الجلسات وتمثيل الدولة داخليًا وخارجيًا، ولا يتمتع هذا «الرئيس الدوري» بأي صلاحيات تنفيذية إضافية تفوق زملاءه، كما لا يحق له استخدام حق النقض أو قيادة القوات المسلحة بشكل مستقل، ما يُبرز الطابع الجماعي وغير الشخصاني للسلطة التنفيذية السويسرية، والمساءلة السياسية لها أمام إرادة الهيئة التشريعية التي تملك تعيينها وعزلها [183].

ثالثًا: مهام واختصاصات السلطة القضائية ← (المحاكم)

تتولى المحاكم الاتحادية في سويسرا مسؤولية تطبيق القوانين والفصل في النزاعات القانونية، وتُعد المحكمة الاتحادية العليا أعلى هيئة قضائية في البلاد، إلا أن السلطة القضائية في هذا النظام لا تتمتع بالاستقلال الكامل كما هو الحال في النظم التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، إذ تُنتخب قضاة المحكمة العليا من قِبل الجمعية الاتحادية، وتُمارس هذه الأخيرة رقابة مباشرة على أداء القضاء، ما يجعل الجهاز القضائي خاضعًا فعليًا للسلطة التشريعية، ولا تملك المحكمة الاتحادية العليا صلاحية الرقابة على دستورية القوانين أو الطعن في قرارات الجمعية الاتحادية أو المجلس الاتحادي، بحكم تبعيتها المؤسسية لهما، وينحصر دورها في النظر في القضايا المدنية والجنائية، والنزاعات بين المقاطعات، وتطبيق القانون الدولي والاتحادي، كما يُحظر على القضاة الجمع بين مناصبهم وأي وظائف أخرى، تعزيزًا للنزاهة الوظيفية رغم التبعية المؤسسية، ما يجعل السلطة القضائية في سويسرا أقرب إلى جهاز قانوني تنفيذي منها إلى سلطة مستقلة تمامًا[184].

وفي هذا الصدد، يُبيّن الجدول التالي سمات نظام الجمعية النيابية في سويسرا، بوصفه نموذجًا يجمع السلطات ضمن هيئة تشريعية واحدة تمثل الإرادة الشعبية وتضطلع بوظائف الحكم كافة:

الجمعية الاتحادية (البرلمان)	تتكوّن من مجلسين: المجلس الوطني (200 عضو) ومجلس المقاطعات (46 عضوًا).
نظام الانتخاب	تختلف طريقة الانتخاب وفقًا لقوانين الكانتونات، مع اعتماد الأغلبية أو التمثيل النسبي بحسب كل كانتون.
المجلس الاتحادي (الحكومة)	يتكوّن من 7 وزراء يُنتخبون من قِبل الجمعية، دون رئيس تنفيذي ثابت.
رئيس الدولة	لا يوجد رئيس دائم – يُنتخب رئيس سنوي رمزي من بين الوزراء السبعة.
اختصاصات الجمعية	تشريع القوانين، تعيين الحكومة، الرقابة على السلطة التنفيذية والقضائية.
القضاء	المحكمة الاتحادية العليا – تتألف من 38 قاضيًا يُنتخبون من البرلمان.
صلاحيات الحكومة	تنفذ القوانين والسياسات العامة، ولها حق اقتراح مشاريع القوانين، مع بقائها مسؤولة أمام الجمعية الاتحادية.
الاستقلال القضائي	مستقل وتخضع المحاكم لإشراف الجمعية، ولا تملك صلاحية الرقابة الدستورية.

النموذج السويسري يعكس تفرُّدًا مؤسسيًّا يتمثل في دمج السلطات ضمن بنية برلمانية واحدة، تُمارس من خلالها الجمعية الاتحادية سلطة شبه مطلقة في صياغة السياسات ومراقبة الأداء وتنفيذ القوانين، ويُبرز غياب منصب رئاسي دائم واستبداله برئيس دوري من داخل الحكومة الفلسفة السياسية القائمة على تقليص التمركز الشخصي للسلطة، وتعزيز القيادة الجماعية، كما يُظهر النظام القضائي تبعية واضحة للبرلمان، ما يجعل نظام الجمعية أقرب إلى نموذج السيادة البرلمانية الكاملة.

خاتمة الفصل التاسع

أظهر العرض المقارن للنظم الجمهورية أن توزيع الصلاحيات بين السلطات، وطريقة انتخاب رئيس الدولة، ومدى خضوع الحكومة للمساءلة، تشكل محددات أساسية لتمييز هذه النظم عن بعضها، فقد اتّضح أن النظام الرئاسي يميل إلى الفصل الصارم، بينما يفضّل النظام البرلماني التوازن والمرونة، في حين يدمج النظام الجمهوري الوظائف الثلاث في هيئة واحدة، وتكشف هذه النماذج عن تنوع فلسفات الحكم في الجمهوريات الحديثة، ومدى قابلية كل منها للتكيّف مع الديناميات الاجتماعية والسياسية المختلفة، ومن خلال النماذج التطبيقية، يتبين أن نجاح أي نظام لا يرتبط فقط ببنيته الدستورية، بل أيضًا بثقافته السياسية واستقراره المؤسسي، وبالتالي، فإن فهم النظم الجمهورية المعاصرة يتطلب تحليلاً تركيبيًا يجمع بين النظرية والتطبيق، ويراعي السياق السياسي لكل دولة.

المراجع والمصادر

1) بيرتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة أحمد محمود، بيروت: تالة للطباعة والنشر، 2001.

2) بي. سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير والتنمية السياسية، ترجمة خليل كلفت، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

3) غازي القصيبي. العولمة والهوية الوطنية، الرياض: العبيكان، 2013.

4) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، القاهرة: هنداوي، 2017.

5) صموئيل نوح كريمر، السومريون: تاريخهم وحضارتهم وخصائصهم، ترجمة فيصل الوائلي، بغداد: المركز العلمي العراقي، 2012.

6) المرجع نفسه.

7) صموئيل نوح كريمر، الأساطير السومرية، ترجمة يوسف داوود عبد القادر، بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2021.

8) المرجع نفسه.

9) أ. وادل، الأصول السومرية للحضارة المصرية، ترجمة زهير رمضان، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

10) المرجع نفسه.

11) ك. ماتفيف وأ. سازونوف، حضارة ما بين النهرين العريقة، ترجمة الدكتور حنا آدم، دمشق: دار المجد، 1991.

12) ول ديورانت، قصة الحضارة، الشرق الأدنى، ترجمة محمد بدران، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1949.

13) جيفري سبنسر، مصر في فجر التاريخ: مشرق الحضارة في وادي النيل، ترجمة عكاشة الدالي، مراجعة تحفة حنتوسة، القاهرة: وزارة الثقافة، المجلس الأعلى للآثار، 2000.

14) جان بيار فرنان، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

15) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة

والنشر والتوزيع، 2020.

16) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

17) جان بيار فرنان، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

18) المرجع نفسه.

19) باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة جورج كتوره، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.

20) المرجع نفسه.

21) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

22) ستيوارت روس، الحضارة الرومانية، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2007.

23) باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة جورج كتوره، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.

24) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود، القاهرة: هنداوي، 2017.

25) وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

26) محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 2006.

27) آيات من القران الكريم

28) محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 2006.

29) غابرييل غرو، موجز في تاريخ الإمبراطوريات، ترجمة علي نجيب إبراهيم، بيروت: دار الكتاب العربي، 2017.

30) جيري بروتون، عصر النهضة، ترجمة إبراهيم البيلي محروس، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014.

31) إيف ميني، النظام السياسي الفرنسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2019.

32) بيار باكتيت، النظام السياسي والإداري في فرنسا، ترجمة عيسى عصفور، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1983.

33) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

34) كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2012.

35) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، إسطنبول: مؤسسة الفيصل للتمويل، 1988.

36) خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد م. الأرناؤوط، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002.

37) المرجع نفسه.

38) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

39) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

40) تعريف ومعنى المنهج في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/muzmyhaj

41) تعريف ومعنى البحث في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/55d97hap

42) تعريف ومعنى المنهج في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/muzmyhaj

43) تعريف ومعنى البحث في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/55d97hap

44) أرسطو، السياسة، ترجمة محيي الدين محمد مطاوع، تقديم مصطفى النشار، القاهرة: دار صفصافة للنشر، 2025.

45) نيقولا مكيافيلي، الأمير: وهو تاريخ الإمارات الغربية في القرون الوسطى، ترجمة محمد لطفي جمعة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014.

46) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

47) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

48) المرجع نفسه

49) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

50) المرجع نفسه

51) المركز الديمقراطي العربي، نظرية النظم لديفيد إيستون، 2021. https://tinyurl.com/2aszac9v

52) المرجع نفسه

53) المرجع نفسه

54) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

55) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

56) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

57) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

58) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

59) المرجع نفسه

60) مجموعة من المؤلفين، ثقافات الإعلام، ترجمة منير مخلوف، بيروت: منشورات ضفاف

لبنـان، 2015.

61) كارل بوبـر، منطـق البحـث العلمـي، ترجمـة محمـد البغـدادي، بيـروت: مؤسسـة الفكـر العربـي، 2007.

62) المرجع نفسه

63) سـتيفن دي تانسـي، علـم السياسـة – الأسـس، ترجمـة رشـا جمـال، بيـروت: الشـبكة العربيـة للأبحـاث والنشـر، 2012.

64) إدوارد كار، مـا هـو التاريـخ؟، ترجمـة ريهـام عبـد المعبـود، القاهـرة: عالـم الأدب للترجمـة والنشـر 2018.

65) كارل بوبـر، منطـق البحـث العلمـي، ترجمـة محمـد البغـدادي، بيـروت: مؤسسـة الفكـر العربـي، 2007.

66) أرسـطو، السياسـة، ترجمـة محيـي الديـن محمـد مطـاوع، تقديـم مصطفـى النشـار، القاهـرة: دار صفصافة للنشـر، 2025.

67) أوليفيـه نـاي وآخـرون، الفكـر السياسـي، ترجمـة لطفـي السـيد، بيـروت: دار الرافديـن للطباعـة والنشـر والتوزيـع، 2020.

68) ماكس فيبـر، العلـم والسياسـة، بوصفهمـا حرفـة، ترجمـة جـورج كتـورة، بيـروت: منظمـة العربيـة للترجمـة، 2011.

69) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2000.

70) فيليـب شـميتر ومـارك بليشـر، السياسـة علمـاً: مقدمـة نقديـة، ترجمـة باسـم سـرحان وأنـس أبـو سـمحان، بيـروت: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2024.

71) تيموثـي ميتشـل، حـدود الدولـة – مـا وراء المقاربـات ومنتقديهـا، ترجمـة ربيـع وهبـة، مدونـة الكترونيـة: نظـر، 2019.

72) هارولـد ج. لاسـكي، الدولـة نظريًـا وعمليًـا، ترجمـة محمـد بـدران، القاهـرة: مؤسسـة هنـداوي، 2023.

73) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2000.

74) عبد المنعم حنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

75) مايكل فاركور، خزانة الفضائح الملكية: خمسة قرون من المغامرة، الرذيلة، الخيانة والحماقة في بريطانيا الملكية، ترجمة لينا حجازي، بيروت: دار ألكا للنشر والتوزيع، 2022.

76) جون إلستر ورون سلاجستاد، الدستورية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمير عزت نصار وفاروق منصور، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

77) المرجع نفسه

78) المرجع نفسه

79) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

80) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

81) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

82) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، دمشق: دار دمشق، 2009.

83) عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ وحضارة الأندلس، المحقق عادل سعد، بيروت: دار الكتب العلمية، 2018.

84) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

85) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

86) هارولد ج. لاسكي، الدولة نظريًّا وعمليًّا، ترجمة محمد بدران، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

87) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

88) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، القاهرة: هنداوي، 2017.

89) أرسطو، السياسة، ترجمة محيي الدين محمد مطاوع، تقديم مصطفى النشار، القاهرة: دار

صفصافة للنشر، 2025

90) جون لوك، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.

91) مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2013.

92) الدستور الأمريكي https://tinyurl.com/59pr9jfr

93) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

94) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، بيروت: دار النهار للنشر، 1972.

95) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

96) روبرتو ميكلز، الأحزاب السياسية: النزعات الأوليغرشية في الديمقراطية، ترجمة منير مخلوف، بيروت: دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

97) مجموعة باحثين، الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

98) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

99) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

100) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

101) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

102) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

103) فيليب شميتر ومارك بليشر، السياسة علماً: مقدمة نقدية، ترجمة باسم سرحان وأنس أبو سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

104) فرنسوا شاتليه، أوليفيه دوهاميل، إيفلين بيزيه، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2022.

105) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

106) مجموعة من المؤلفين، ثقافات الإعلام، ترجمة منير مخلوف، بيروت: منشورات ضفاف لبنان، 2015.

107) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة أحمد حسيب عباس، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

108) عبد المنعم حنفي، المعجم الشامل للمصطلحات، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000م.

109) باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة جورج كتوره، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.

110) موريس بيشوب، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

111) ليندا كولي، البندقية والسفينة والقلم: الحرب والدساتير وصنع العالم الحديث، ترجمة أحمد إيبش، أبوظبي: دائرة الثقافة والسياحة، مشروع كلمة للترجمة، 2025.

112) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

113) المرجع نفسه

114) تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما بشير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

115) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

116) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

117) إدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، القاهرة: هنداوي، 2017.

118) محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 2006.

119) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

120) علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، تحقيق نصر حامد أبو زيد، القاهرة: دار التنوير للطباعة والنشر، 2013.

121) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة أحمد حسيب عباس، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

122) إل ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية: مقدمة قصيرة جدًّا، ترجمة خالد غريب علي، مراجعة محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2013.

123) المرجع نفسه

124) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

125) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

126) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

127) فيليب شميتر ومارك بليشر، السياسة علماً: مقدمة نقدية، ترجمة باسم سرحان وأنس أبو سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

128) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

129) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

130) المرجع نفسه

131) ماكس فيبر، العلم والسياسة، بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2011.

132) المرجع نفسه

133) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

134) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

135) الاتحاد البرلماني الدولي. البيانات التاريخية عن النساء في البرلمانات الوطنية. https://data.ipu.org/historical-women/

136) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

137) شبكة المعرفة الانتخابية.. https://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcb/default

138) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات https://tinyurl.com/yckeuned

139) المرجع نفسه.

140) المرجع نفسه.

141) وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

142) موريس بيشوب، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

143) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

144) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، دمشق: دار دمشق، 2009.

145) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

146) الدستور الإسباني لعام 1978 المعدل 2011. https://tinyurl.com/ydmf85np.

147) المرجع نفسه.

148) فيليب شميتر ومارك بليشر، السياسة علماً: مقدمة نقدية، ترجمة باسم سرحان وأنس أبو

سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

149) دستور برونـاي دار السلام لعام 1959 المعدل حتى 2006. https://tinyurl.com/3dppy4cn.

150) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

151) دستور موناكو لعام 1962. https://tinyurl.com/mpry7uh2.

152) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

153) دستور اليابان لعام 1946. https://tinyurl.com/mtdwfc9w.

154) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

155) الدستور الماليزي لعام 2007. https://tinyurl.com/56hvvpv7.

156) المرجع نفسه.

157) دستور برونـاي دار السلام لعام 1959 المعدل حتى 2006. https://tinyurl.com/3dppy4cn

158) يورو نيوز، ما هي سلطات الملك في بريطانيا؟ https://tinyurl.com/mr35xcdz

159) الدستور المغربي لعام 2011. https://tinyurl.com/ycy76h6n

160) الدستور القطري لعام 2004. https://tinyurl.com/2t2ntpne

161) وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

162) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

163) محمد بن نويمي، علم السياسة، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

164) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

165) الدستور الأمريكي لعام 1992. https://tinyurl.com/yjnm2dwx.

166) المرجع نفسه.

167) المرجع نفسه.

168) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

169) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

170) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

171) الدستور الفرنسي لعام 2008. https://tinyurl.com/3xzv787e

172) المرجع نفسه.

173) المرجع نفسه.

174) ماكس فيبر، العلم والسياسة، بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2011.

175) فرنسوا شاتليه، أوليفيه دوهاميل، إيفلين بيزيه، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2022.

176) الدستور الألماني 2012. https://tinyurl.com/mpd9nxep

177) المرجع نفسه.

178) المرجع نفسه.

179) المرجع نفسه.

180) كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2012.

181) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

182) الدستور السويسري لعام 2014 . https://tinyurl.com/529zx9sr

183) المرجع نفسه.

184) المرجع نفسه.